A

ويبـــو

WO/GA/32/13
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٥/١٠/٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الثانية والثلاثون (الدورة العادية السابعة عشرة)

جنيف، من ٢٦ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية العامة

١ – تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقـــة A/41/1): ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٢ و٢٣ و٢٦ و٢٨ و٢٩.

٢ – وترد التقارير عن تلك البنود، باســـتثناء البنـــود ٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٢، في التقرير العام (الوثيقة A/41/17).

٣ – وترد التقارير عن البنود ٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٢ فـــي هـــذه الوثيقة.

٤ – وانتُخب السيد إنريكي مانالو (الفلبين) رئيسا للجمعية العامة وهو الذي ترأّس اجتماع الجمعيـــة العامة. وانتُخب السيد زيغريد أوميسترز (لاتفيا) والسيد عثمان سركي (نيجيريا) نائبان للرئيس.

البند ٧ من جدول الأعمال الموحد:

تشكيل لجنة البرنامج والميزانية

٥ - استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/1.

٦ - وعقب المشاورات غير الرسمية فيما بين منسقي المجموعات، عُرض على الجمعية العامة للويبو الاقتراح التالي بشأن تشكيل لجنة البرنامج والميزانية: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي الصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا وهندوراس واليابان وكازاخستان وكينيا والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريا وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم موقعها) وتايلند وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا (٤١).

٧ - وأقرت الجمعية العامة تشكيل لجنة البرنامج والميزانية، كما ورد وصفها في الفقرة ٦ أعلاه، للفترة الممتدة من سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ إلى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

البند ٨ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

٨ - استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/10.

٩ - وقدّمت الأمانة للوثيقة وذكّرت بأن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ سوف تناقش، في دورتها المقبلة في أبريل/نيسان ٢٠٠٦، التعليم وإذكاء الوعي بما في ذلك التدريب على جميع الجوانب المتعلقة بالإنفاذ.

١٠- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة بلدان آسيا. وأعرب عن تقديره للموضوع الذي وقع عليه الاختيار. وقال إن تنوع الأنظمة القضائية فيما بين البلدان والتباين في مستويات البنى التحتية للملكية الفكرية في البلدان النامية يجعل من الضروري النظر في مختلف المبادرات المتعلقة بالإنفاذ والتعليم والتدريب عوضا عن التركيز فقط على منهج واحد لتطبيقه على الجميع. وقال إن النقاش ينبغي ألا ينحصر إذاً على التجارب القائمة. وذكر بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين لاستبعاد أنشطة وضع القواعد والمعايير بأي شكل كان من عمل هذه اللجنة الاستشارية.

١١- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأكّد على التزام المجموعة بحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها كشرط أساسي للتطوير الفعال لنظام حقوق الملكية الفكرية. وشدّد الوفد على أهمية اللجنة بالنسبة إلى المجموعة. ورأى أن تزايد التقليد والقرصنة يضر قطاع الأعمال. وأعرب عن اقتناعه بأن من الممكن التخفيف من الوقع السلبي لتلك الظاهرة على الاقتصاد، بما فيه العمالة والأمن، من خلال التدريب والتعليم والتوعية. وأكد الوفد من جديد على تأييد المجموعة للأنشطة المقترح مناقشتها في الدورة الثالثة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ.

١٢- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا). ورحب بإعلان الأمانة عن عقد دورة ثالثة لهذه اللجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠٦. وقال إن الجماعة الأوروبية تودّ التأكيد على الأهمية التي تعلقها على التدابير الفعالة من أجل مكافحة أعمال التعدي على حقوق الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إنه رغم الجهود التي تبذلها العديد من البلدان من أجل اتخاذ التدابير الملائمة، فإن ظاهرة التقليد والقرصنة لا تزال آخذة في الانتشار على المستوى الدولي وتطرح العديد من المشكلات عالميا، فذكر على سبيل المثال فقدان الثقة في الأسواق وتهديد الابتكار والإبداع والإضرار بصحة المستهلك وسلامته وفقدان عائدات الضرائب وفرص العمل المشروعة. وقال إن موضوع التعليم وإذكاء الوعي، بما في ذلك التدريب، عنصر مهم في مكافحة التقليد والقرصنة. واستطرد قائلا إن من شأن توفير التعليم والمساعدة التقنية للسلطات المعنية بالإنفاذ مثلا أن يزيد من فعالية الإطار القانوني ويشجع على اتباع أفضل الممارسات. وأشار إلى أن إذكاء الوعي يؤدي دورا مهما في الوقاية وفي إطلاع الجمهور على العواقب السلبية الناتجة عن التقليد والتزوير، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المستهلكين والمخاطر التي تهدد الصحة العامة وسلامة الناس. وفي الختام، قال الوفد إن الجماعة الأوروبية تتطلع إلى المشاركة في دورة مثمرة في إطار اللجنة.

١٣- وقال وفد رومانيا إن موقف بلده إزاء اللجنة يتمشى وبيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلت به المملكة المتحدة وبيان مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية. وذكّر بأن بيانه الافتتاحي الذي ألقاه اليوم السابق أكّد على الدور البارز لموضوع الإنفاذ في سياسات رومانيا بشأن الملكية الفكرية. وأعلن أن رومانيا، التي تثبّت الأقوال بالأفعال، تنظر بإيجاب في مشاركة ممثل رفيع المستوى في الدورة المقبلة للجنة الاستشارية.

١٤- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يؤيّد كليا عمل الويبو في توطيد التعاون فيما بين السلطات المعنية بالإنفاذ والمنظمات المعنية، وأشاد بالجهود التي تبذلها الويبو من أجل تنسيق جوانب الإنفاذ وتعزيزها في عملها المخصص للتعاون التقني، وقال إنه يساند تلك الجهود. وصرح بأن بلده عازم على مواصلة العمل الوثيق مع الويبو في جهودها الرامية إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على تحسين أنظمتها لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال إن اللجنة محفل قيّم لتبادل المعلومات حول الجهود التي يبذلها الأعضاء من أجل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إنه يساند جهود الويبو في المساعدة التقنية الرامية إلى النهوض بالإنفاذ الفعال، مع التركيز على حل المشكلات ووضع المقررات التدريبية. وقال إنه يشجع على مزيد من التنسيق بين المكاتب الإقليمية واللجنة بغية تحديد احتياجات الأعضاء إلى المساعدة التقنية وتوفيرها.

١٥- ورحّب وفد كينيا بقرار الأمانة بفتح المحفل الإلكتروني لتبادل المعلومات لجمهور واسع من أصحاب المصالح دون فرض التسجيل كشرط للإدلاء بالمعلومات أو الاطلاع عليها. وأشار مع ذلك إلى أن العديد من أصحاب المصالح في كينيا ما زالوا يفتقرون إلى إمكانية النفاذ إلى الإنترنت وإلى الوسائل اللازمة للاطلاع على المعلومات التي جمعتها اللجنة وللتواصل مع اللجنة أيضا. وقال إن بلده يقدّر جهود الأمانة للنظر في السبل الملائمة لإتاحة وسائل الحوار لتلك الفئة من أصحاب المصالح. وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالتعليم والتوعية والتدريب التي ستناقش في اجتماع اللجنة المقبل، أشار الوفد إلى أن تدريب الموظفين في المؤسسات الوطنية للملكية الفكرية على تقليد العلامات التجارية وانتهاك حقوق البراءات لم يتم التصدي لها بالقدر الكافي. وقال إن أغلبية الناس لا تدرك المخاطر الحقيقية المرتبطة بالاتجار غير المشروع في السلع المقلدة. وأضاف قائلا إن الموظفين الذين يشاركون في أنشطة مكافحة التقليد هم أيضا في حاجة إلى التدريب على كيفية صياغة التهم المتعلقة بالملكية

الفكرية وتقديم الأدلة على ذلك وإقناعه المحاكم بخطورة جرائم التقليد التي تقتضي فرض جزاءات رادعة وإصدار أوامر بالمصادرة أو الإتلاف. وقال إن كينيا تقدّر المساعدة المستلمة حتى الآن من الويبو والتي أدت إلى تدريب قضاة المحكمة العليا في البلد، وقال إن هناك أنشطة أخرى للمستقبل. وذكّر بأن الالتماس الذي سبق وأن وُجّه إلى الأمانة بغية مساعدة الدول الأعضاء على وضع قوانين فعالة وقابلة للإنفاذ بشأن الملكية الفكرية وتحسين القوانين المعمول بها. وأعرب عن أمله في أن تستمر اللجنة في التصدي إلى تلك المسألة إلى غاية التنفيذ. وقال إن كينيا تود تقديم عرض عن تجربتها في مجال التعليم والتوعية والتدريب فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية خلال الاجتماع المقبل للجنة والاتصال بالأمانة. وفي الختام، أكّد الوفد من جديد أن كينيا ملتزمة بضمان الإنفاذ المناسب إلى جانب توفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية.

١٦- وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن دعمه للجهود التي تبذلها الويبو وعن تأييده لسائر أنشطة اللجنة. وقال إن الاتحاد الروسي سوف يستمر في المشاركة بفعالية في هذا العمل وسيشارك في الاجتماع المقبل المقرر عقده السنة المقبلة. وقال إن أنشطة اللجنة ينبغي أن تكون أكثر فعالية مما هي عليه الآن وأن تتطرق لمجموعة قضايا أكثر تنوعا. ولاحظ أنه رغم أهمية قضايا التدريب والإعلان فإن الأدوات المتاحة حاليا لا تكفي ضمان وقف انتشار ظاهرة التقليد والقرصنة في عالم اليوم. وشدد على الحاجة إلى توحيد جهود جميع الدول الأعضاء في هذا المضمار لأن من المستحيل اتباع منهج متفرق بشأن هذه القضية. وقال إن البلد الواحد لا يستطيع أن يضع حدا للقرصنة حتى وإن حاول تحقيق ذلك داخل أراضيه. وقال إن المشكلة ذات بعد عالمي وتقتضي بالتالي استجابة عالمية وجهودا عالمية. ورأى أن المفتاح لحل هذه المشكلة هو الاعتراف بانتشار ظاهرة التقليد وأن السبيل إلى ردعها هو ضمان أن تكون حقوق الملكية الفكرية محترمة ومحمية كما ينبغي بحيث يصبح من المستحيل على مرتكبي أعمال التقليد أن يستفيدوا من نتائج أعمالهم. وينبغي بالتالي تخويل أصحاب الحقوق السلطة اللازمة لتمكينهم من المشاركة كليا وبقوة. وأوضح أن الاتحاد الروسي يولي اهتماما جديا لتلك المشكلة. وبالنظر في سبل دراسة المشكلة في إطار التشريعات المعمول بها في مختلف البلدان، رأى الوفد أن من المفيد إنجاز بعض العمل التحليلي في اللجنة بغية التوصل إلى نوع من التوصيات التي قد تؤدي إلى اتفاق دولي. وقال إن ضمّ تلك القضايا إلى الحماية السليمة يعنى اتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام لأن المشكلة التي ستطرح في المستقبل القريب هي في الواقع استمرار مشكلة التجارة غير المشروعة التي تتسبب في أضرار اقتصادية ضخمة ومخاطر حقيقية تهدد حياة المستهلكين وصحتهم. وقال إن الحاجة ماسة إلى حل تلك المشكلة. وأشار أيضا إلى أن الاتحاد الروسي قد وقع مذكرة تفاهم مع الويبو في يوليه/تموز هذه السنة. وقال إن الهدف من المذكرة هو تنفيذ بعض الخطوات العملية الرامية إلى تحسين نظام الحماية في الاتحاد الروسي وأيضا تحسين نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البلد. وأكّد مع ذلك أن تنسيق جهود الدول الأعضاء وأصحاب المصالح هو الحل الوحيد الذي سيمكن في نهاية المطاف من وضع حد للقرصنة والتقليد في العالم.

١٧- وأحاط وفد جنوب أفريقيا علما بتقرير اللجنة حول الإنفاذ وقال إنه يؤيّد مضمون التقرير بكامله. وقال إن من الضروري التركيز أكثر على ضمان مصالح المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات. وشجّع بالتالي اللجنة إلى تطوير آليات لتثقيف المستهلكين وتوعيتهم. وشدّد على الحاجة إلى تثقيف المستهلكين وتوعيتهم بالأعباء الحقيقية لنظامها بشأن الملكية الفكرية. وقال إن التقليد ظاهرة عالمية وليس بوسع دولة واحدة أن تتصدى لها. وقال إن من الممكن إذاً إقامة اتفاقات إقليمية لمكافحة هذه الظاهرة. وأشار في الوقت ذاته إلى ضرورة التصدي للجوانب المتعلقة بالتكاليف ومزايا الامتثال. واقترح الوفد إعداد دراسات تجريبية حول تلك المزايا بغية تشجيع الشعوب على الامتثال.

١٨- وصرح وفد السودان بأن بلده له تجربة لا يستهان بها في مجال سياسات الإنفاذ وقال إنه يدرك العمل الذي تنجزه الويبو في مجال التوعية العامة. وقال إن القرصنة أصبحت مؤخرا ظاهرة ذات حجم كبير في السودان، ولكن البلد قد شرع في اتخاذ الخطوات اللازمة. وقال إن بلده تمكن مؤخرا من مصادرة عدد من الأشرطة الصوتية وأشرطة الفيديو المقرصنة، وقيمتها ١٤ مليون دولارا، ورفع دعوى قانونية ضدّ مرتكبي أعمال التقليد. وقال الوفد إنه مدرك لجوانب العمل في هذا المجال، وأعرب عن دعمه العميق لجميع جهود الويبو.

١٩- وأكّد وفد المغرب بصورة خاصة على أهمية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقال إن المغرب لم يدخر جهدا من أجل تحسين قاعدته التشريعية فيما يتعلق باتخاذ التدابير اللازمة. وقال إنه يدرك أن ظاهرة التقليد متفشية على الصعيد الدولي. وقال إنه واثق من أن الخطوات المتخذة قد أسهمت أيضا في حماية المستهلكين. وقال إن المغرب يؤكّد على أهمية الدور الذي تؤديه الويبو فيما يتعلق بالمعلومات وتوعية الجمهور والتدريب في مجال حقوق الملكية الفكرية.

٢٠- وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إن الإنفاذ بطبيعته جزء لا يتجزأ من قانون الملكية الفكرية، وبالنظر إلى تنوّع الأنظمة القضائية فإن انعدام البنى التحتية للملكية الفكرية في العديد من البلدان النامية وما له من انعكاسات اقتصادية وقانونية، كل ذلك يقتضي الاستمرار في التركيز على التعليم وإذكاء الوعي، كما تقررت على النحو المناسب في الدورة الأخيرة للجنة. وأضاف قائلا إن تعزيز المساعدة التقنية والتدريب لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وأية مبادرات أخرى، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في ذلك المضمار. وقال إن توعية الموارد البشرية وتدريب السلطات القضائية وسائر الهيئات الإدارية المعنية بالملكية الفكرية في البلدان النامية هو مشروع تدريجي ويقتضي مزيدا من الوقت. ورأى أن تواصل اللجنة عملها باتباع منهج منفتح وألا تحصره في ما هو مبيّن في الفقرة ٥ من هذه الوثيقة. أما فيما يتعلق بمواصلة عمل اللجنة، فذكر الوفد بقرار الجمعية العامة للويبو في سنة ٢٠٠٢ حول ولاية اللجنة والذي يستبعد أنشطة وضع القواعد والمعايير.

٢١- وأعرب وفد جمهورية تنزانيا المتحدة عن تأييده للآراء التي أدلى بها وفد جنوب أفريقيا من أن العمل المنجز في العديد من البلدان ليس كافيا من أجل تثقيف الجمهور والاطلاع على المخاطر الناتجة عن الاتجار في السلع المقلدة وعن القرصنة. وقال إن الجمهور الواعي يكون حليفا فعالا في قضية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ولذلك، فقد حثّ الوفد مكاتب الملكية الفكرية والويبو على تكثيف برامج التوعية العامة حتى يتمكن الجمهور نفسه من المساعدة في اتفاقات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

٢٢- وقال وفد رواندا إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا. وقال إن بلده يعتبر إنفاذ حقوق الملكية الفكرية من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم. وقال إن ظاهرة القرصنة والتقليد آخذة في الانتشار في جميع أرجاء العالم. وقال إن تلك الظاهرة لا تضرّ فقط بمصالح أصحاب الحقوق وإنما تضرّ أيضا بمصالح المستهلكين. وقال الوفد إنه يؤيد المبادرة التي اتخذتها الأمانة من أجل توفير التعليم والتدريب والتوعية للهيئات المختصة في هذا المجال. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارها وفد جنوب أفريقيا، اقترح الوفد إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الجهود التي تبذلها الويبو في مجال التعليم. وقال إن المعلومات التي يحصل عليها الجمهور تصل إليه عن طريق وسائل الإعلام فسيكون من المفيد للمستهلك في نهاية المطاف توجيه حملات الويبو عبر تلك الوسائل.

٢٣- بالاستناد إلى تلك المناقشات، أحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/32/10 وشجّعت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ على مواصلة عملها.

البند ٩ من جدول الأعمال الموحد:

حماية الأداء السمعي البصري

٢٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/4.

٢٥- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا). وأعرب عن الالتزام بتحديث اتفاقية روما (لسنة ١٩٦١). ورحّب بمواصلة العمل في الويبو على هذه المسألة. وشدّد على قيمة الأداء السمعي البصري فأكد الالتزام بالإسهام الفعلي في التوصل إلى حلول للمسائل العالقة. وقال الوفد إنه يؤيّد الاحتفاظ بهذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦.

٢٦- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لمواصلة الجهود بغية إيجاد حلول للقضايا التي أثيرت في المؤتمر الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٠. وقال إنه يؤيّد الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦ بالنظر إلى إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري.

٢٧- وقال وفد المكسيك إن حماية الأداء السمعي البصري من القضايا ذات الأهمية القصوى في مجال الملكية الفكرية. وشدّد على ضرورة الإقرار بإسهام فناني الأداء. واقترح بالتالي الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦.

٢٨- وأشار وفد كينيا إلى التطورات التي طرأت منذ جمعيات سنة ٢٠٠٤ في اتجاه البحث عن السبل الكفيلة بالسير قدما بالعمل نحو إبرام المعاهدة المقترحة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وأعرب عن اعتقاده بأن المشاورات غير الرسمية سوف تفضي إلى حلّ للمسألة. وقال إن الأداء السمعي البصري وسيلة مهمة من أشكال التعبير الثقافي، وأوضح أن قانون كينيا بشأن حق المؤلف (لسنة ٢٠٠١) يوفّر في ذلك الصدد الحماية للأداء السمعي البصري. وأعرب عن تأييده للاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦.

٢٩- وأيّد وفد جامايكا البيان الذي أدلى به وفد كينيا. وأشار إلى أهمية حماية الأداء السمعي البصري. وأيّد أيضا الاحتفاظ بهذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦.

٣٠- ودعا وفد جنوب أفريقيا الجمعية العامة إلى التصدي للقضايا المتعلقة بالملكية الفكرية بطريقة شاملة. ولاحظ أن المناقشات في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قد تطرقت أيضا إلى بعض القضايا التي أثيرت في المعاهدة المقترحة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وقال إن تلك المناقشات في اللجنة الحكومية الدولية ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في المستقبل عند مناقشة قضية الأداء السمعي البصري في الجمعية العامة.

٣١- وأشار وفد المغرب إلى أن حماية الأداء السمعي البصري قضية مهمة في مجال الحقوق المجاورة وإلى أن توافق الآراء قد تحقق حول العديد من القضايا المتصلة بالأداء السمعي البصري عبر سنوات من المناقشات في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وفي المؤتمر الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٠. وذكّر الوفد بأن اعتماد معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في سنة ١٩٩٦ تلتها مناقشات رفيعة المستوى حول حقوق فناني الأداء السمعي البصري وأفضت إلى

اتفاق حول العديد من القضايا. وقال إن تلك الجهود ينبغي ألا تذهب سدى. ودعا إلى استئناف العمل بغية تحقيق حماية كاملة للملكية الفكرية تشمل قطاع التسجيلات الصوتية والقطاع السمعي البصري.

٣٢- وأشاد وفد الصين بعمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، فيما يتعلق بهذه القضية المهمة أي حماية الأداء السمعي البصري. ودعا إلى توفير مزيد من المعلومات لمساعدة الدول الأعضاء على مواصلة هذا العمل. وأعرب عن دعمه لجهود المكتب الدولي من أجل إيجاد حلول وتجاوز المشكلات في أسرع وقت ممكن.

٣٣- وتحدّث وفد شيلي عن أهمية حماية الأداء السمعي البصري. وقال إن على الأمانة إنجاز دراسات لتقييم وقع حلول الحماية المقترحة، من أجل المساعدة على تحديد مستويات الحماية المناسبة فيما يتعلق بالأداء السمعي البصري.

٣٤- وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/32/4 وقرّرت الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال دورتها في سبتمبر/أيلول-أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦.

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحد:

حماية حقوق هيئات الإذاعة

٣٥- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/5 والوثيقة WO/GA/32/5 Corr.

٣٦- وقدّمت الأمانة للوثيقة WO/GA/32/5 وذكّرت بأن الجمعية العامة للويبو في سنة ٢٠٠٤ كانت قد التمست من اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة الإسراع في عملها بغية الموافقة على تنظيم مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في الدورة الحالية للجمعية. وأشارت إلى النصّ الموحد المعدّل لمعاهدة بشأن حماية هيئات الإذاعة الذي تم إعداده ومناقشته خلال الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة. وأشارت أيضا إلى المشاورات الإقليمية السبع التي نظمت في سنة ٢٠٠٥، حيث أحيلت الصيغة الثانية المعدلة للنص الموحد للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء. وذكرت الأمانة أن مشاورات أخرى نظمت من أجل التقدم في اتجاه عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦. وقالت إن الدول الأعضاء قدمت حتى الآن ١٦ اقتراحا بلغة المعاهدات. وأشارت في هذا الصدد إلى الوثيقة WO/GA/32/5 التي تحتوي مرفقاتها على تقارير المشاورات الإقليمية المذكورة آنفا بالإضافة إلى مشروع نص حول المسائل التنظيمية والإجرائية للمؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة. وأعلنت أن من المقرر عقد الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ لجمع ردود الدول الأعضاء من أجل إعداد الاقتراح الأساسي.

٣٧- وقال وفد إكوادور إن حكومته شاركت بفعالية في المشاورات الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن حماية هيئات الإذاعة، التي نظمت في قرطاجنة بكولومبيا من ٤ إلى ٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٥. وقال إنه يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٣٨- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وقال إن مسألة حماية هيئات الإذاعة تكتسي أهمية بالغة وتتداخل فيها القطاعات والتخصصات. وفي ذلك الصدد، قال الوفد إن بلدان المجموعة تعرب عن قلقها الشديد إزاء انعكاسات وضع معاهدة جديدة. وقال إن على الدول

الأعضاء أن تنظر في الصيغة الثانية المعدلة للنص خلال دورة اللجنة الدائمة المقرر عقدها في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. ولاحظ أنه على خلاف قرار الدورة الثانية عشرة للجنة، فإن الصيغة الثانية المعدلة للنص أحيلت إلى المشاورات الإقليمية قبل عقد الدورة المقبلة للجنة. وقال إن بعض الأجزاء من الموضوعات قد تمت مناقشتها دون أي توافق للآراء داخل المجموعة الإقليمية وفيما بين تلك المجموعة، وذلك بغض النظر عن الوضع القانوني وبالتعارض مع التقارير الواردة في الوثيقة WO/GA/32/5. وأكّد على ضرورة اتباع الشفافية والتدابير الإعلامية في هذه العملية حتى تستطيع الدول الأعضاء من إجراء تقييم ملائم لتقدم العمل. وأشار الوفد إلى المعايير المتبعة في إبرام المعاهدة فقال إن الهيئات المتخصصة، أي اللجنة الدائمة في هذه الحالة، تكون مختصة في تقييم العملية وتوصي الجمعية العامة باتخاذ خطوات أخرى. وقال إن المجموعة تعتبر أنه من الضروري أن تعقد اللجنة الدائمة دورتين إضافتين على الأقل في سنة ٢٠٠٦ حتى يتسنى للدول الأعضاء التصدي كما ينبغي وبعمق للصيغة الثانية المعدلة للنص، ثم أن تحيل تقريرا إلى الجمعية العامة. وقال إن مسألة البث عبر الإنترنت هي مسألة آخذة في التطور وغير معروفة وانعكاساتها على الدول الأعضاء لم تتضح بعد. واقترح استبعاد موضوع البث عبر الإنترنت من المناقشات المقبلة في أي مؤتمر دبلوماسي. وقال إن هناك فرق واضح بين عملية التفاوض بشأن النص الموحد وأية مادية ممكنة في المعاهدة في إطار اللجنة الدائمة وإعداد الاقتراح الأساسي لمؤتمر دبلوماسي في أي وقت. وفيما يتعلق بتلك النقطة الثانية، قال الوفد إن الدول الأعضاء سوف تتخذ قرارها بشكل منفصل وفي الوقت المناسب. وبناء على ما سبق، قال الوفد إن عقد مؤتمر دبلوماسي سيكون سابقا لأوانه.

٣٩- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وأكّد على أهمية المشاورات الإقليمية التي نظمت لبلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق حول حقوق هيئات الإذاعة في بوخارست. وقال إنها كانت فرصة مفيدة لإطلاع الدول الأعضاء على أحدث المستجدات وتبادل التجارب حول مسألة حماية هيئات الإذاعة. وقال إن الوضع الراهن يدل على أن الدول الأعضاء يمكن أن تسير إلى الأمام نحو تنظيم مؤتمر دبلوماسي. وقال إن المجموعة تؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن.

٤٠- وقال وفد سويسرا إن المجموعة باء سوف تنظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في سنة ٢٠٠٦.

٤١- وقال وفد المغرب إن بلده استضاف الاستشارة الإقليمية العربية حول حماية حقوق الهيئات الإذاعية من ٥ إلى ١٣ مايو/أيار ٢٠٠٥، وحضر الاجتماع ممثلون عن الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وعمان والجماهيرية العربية الليبية واليمن والمغرب. وأشاد بالجهود التي بذلتها تلك البلدان من أجل تحليل مختلف الاقتراحات والوثائق التي أعدت لذلك الاجتماع. وقال إن المناقشات استندت إلى الصيغة الثانية المعدلة للنص. وأشار إلى أن المشاركين أقرّوا بأن الصكوك الدولية الحالية لا تتيح الحماية الكافية لهيئات الإذاعة. وقال إن من الضروري بالتالي عقد مؤتمر دبلوماسي عن ذلك الموضوع مع مراعاة التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية.

٤٢- وتحدث وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وأشار إلى الأهمية التي اكتستها المشاورات الإقليمية التي نظمت بشأن حماية هيئات الإذاعة في يونيه/حزيران. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي. وأشار إلى أن وفد الاتحاد الروسي، الذي استضاف ذلك الاجتماع، سوف يلقي بيانا أدق عنه.

٤٣- وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى المشاورات الإقليمية لبلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية التي نظمت في موسكو من ٨ إلى ١٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥. وقال إن السنوات القليلة الماضية شهدت تطورا سريعا جدا في البث الإذاعي وتنوعا في أشكاله وبنياته. وقال إن من الضروري مواصلة العمل على حماية هيئات الإذاعة، وضمان التوازن في الحماية فيما يتعلق بأصحاب الحقوق الآخرين. وقال إن القرار بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي ينبغي أن تتخذه الجمعية في هذه الدورة، على أن ينعقد ذلك المؤتمر في النصف الأول من سنة ٢٠٠٦.

٤٤- وتحدث وفد تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN). وشكر حكومة الفلبين على عقد المشاورات الإقليمية لبلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن حماية هيئات الإذاعة من ٢٧ إلى ٢٩ يوليه/تموز ٢٠٠٥. وقال إن التقرير حول الملاحظات والتوصيات الواردة في الوثيقة WO/GA/32/5 كان أساسا جيدا استندت إليها المناقشات. وأكّد مع ذلك على الحاجة إلى مزيد من العمل الموضوعي في إطار اللجنة الدائمة.

٤٥- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا). وأشار إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه في اتجاه وضع معاهدة جديدة بشأن حماية هيئات الإذاعة. ورحّب بالمشاورات واسعة النطاق التي نظمت حول المسائل الموضوعية وحول مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إن الوقت قد حان الآن، وبعد الكثير من المناقشات، لعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦. وقال إن من الممكن تسوية المسائل العالقة في خلال اجتماع اللجنة الدائمة المقترح عقده وخلال الاجتماعات التشاورية والمؤتمر الدبلوماسي أيضا. وقال إن الجماعة الأوروبية تؤيّد بيان المجموعة باء وبيان مجموعة أوروبا الوسطى ودول البلطيق.

٤٦- وأشار وفد سلفادور إلى الحاجة إلى تحديث حقوق هيئات الإذاعة وإلى إحراز تقدم في المسألة بغية التمكين من عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف سنة ٢٠٠٦. وقال إنه يؤيد مشروع النظام الداخلي المقترح للمؤتمر الدبلوماسي، كما أعرب عن ارتياحه للتمويل المقترح لفائدة المشاركين.

٤٧- وتحدث وفد أنتيغا وبربودا باسم وفود بلدان الكاريبي. وأيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف خلال الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٦، ما لم تستلم الأمانة عرضا أفضل من إحدى الدول الأعضاء لاستضافة المؤتمر. وقال إنه يوافق على المسائل التنظيمية والإجرائية والترتيبات المالية المقترحة لأغراض المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن بلدان الكاريبي تقرّ بأهمية تطوير حماية حقوق هيئات الإذاعة وتفضل توفير الحماية المتوازنة التي تأخذ في الحسان مصالح جميع الجهات المعنية.

٤٨- وذكّر وفد ترينيداد وتوباغو بأن حقوق هيئات الإذاعة كانت موضع نقاش في اللجنة الدائمة منذ سنوات في المشاورات الإقليمية أيضا. وأكّد على ضرورة صياغة صكّ متوازن يأخذ في الحسبان الحقوق والمصالح الخاصة بأصحاب الحقوق والجمهور عامة. وقال إن النص الموحد يحتوي على المواد اللازمة لوضع معاهدة جديدة. وأيّد الوفد البيان الذي أدلى به وفد أنتيغا وبربودا. وقال إن الخطوة المقبلة ينبغي أن تكون عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٤٩- وتحدث وفد كينيا باسم الدول الأفريقية الأربعة عشر التي اجتمعت في نيروبي من ١٧ إلى ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٥. ولاحظ أن الإطار القانوني الدولي الحالي غير ملائم لحماية هيئات الإذاعة. وقال إن المشاركين التمسوا من الجمعية العامة للويبو الإقرار بنتائج المشاورات والتوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حقوق هيئات الإذاعة في أجل أقصاه منتصف سنة ٢٠٠٦. وأشار إلى أهمية الدور الذي تؤديه هيئات الإذاعة في تعزيز تمويل الإنتاج المحلي وتشجيع الإبداع وتعميمه. وقال إن

المشاركين في المشاورات الإقليمية أقروا بأهمية تطوير حماية حقوق هيئات الإذاعة وأبدوا تفضيلهم لحماية متوازنة تراعي مصالح جميع الجهات المعنية. وقال إن المشاركين قد رحبوا بالخيارات البديلة التي اقترحها رئيس اللجنة الدائمة بشأن البث عبر الإنترنت في الوثيقة SCCR/12/5 وطالبوا بمزيد من الوقت لبحث الوثيقة قبل اتخاذ أي قرار. وأضاف قائلا إن المشاركين أقرّوا بالحاجة الماسة إلى العمل فورا على تحديث حقوق هيئات الإذاعة ونادوا الجمعية العامة في الدورة الحالية بتحديد موعد لعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٥٠- وتحدث وفد كينيا أصالة عن بلده فأكّد على الدور المهم الذي تؤديه هيئات الإذاعة في تعزيز التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان الأفريقية. وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته اللجنة الدائمة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤ والاجتماعات الإقليمية التشاورية التي نظمتها الويبو من أجل توضيح المسائل المطروحة والتوصل إلى توافق للآراء. ودعا الجمعية إلى تحديد موعد لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في سنة ٢٠٠٦.

٥١- وأشار وفد رومانيا إلى نتائج المشاورات الإقليمية التي نظمت لبلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وبلدان أخرى في بوخارست من ١٨ إلى ٢٠ يوليه/تموز ٢٠٠٥. وقال إن المشاركين في ذلك الاجتماع والذين يمثلون ١٣ بلدا من المنطقة، شددوا على الحاجة إلى نظام متوازن لحماية هيئات الإذاعة، واعتبروا أن الوثائق التحضيرية الحالية تراعي كما ينبغي جميع المصالح المعنية. وقال إن المشاركين لاحظوا آنذاك بأن المناقشات الدولية حول المسألة قد امتدت على فترة طويلة من الزمن وقد تقدمت بقدر كبير ولم تترك مفتوحة سوى قلة من القضايا الموضوعية. وقال وفد رومانيا إنه يؤيد نتائج المشاورات الإقليمية وأكّد على ضرورة اعتماد معاهدة دولية عاجلا. وقال إنه ينبغي لذلك الغرض تنظيم المؤتمر الدبلوماسي في أوائل سنة ٢٠٠٦ وعقد اجتماع أخير حول القضايا العالقة خلال السنة الحالية. وأعرب الوفد عن تأييده لرئيس اللجنة الدائمة السيد يوكا ليبدس.

٥٢- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا. وقال إنه يوافق على عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦، وشدّد في الوقت ذاته على الحاجة إلى دعم مشاركة البلدان الأقل نموا.

٥٣- وأكّد وفد المكسيك على التقدم الهائل المحرز في المناقشات حول حماية هيئات الإذاعة. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي حول المسألة في أقرب وقت ممكن.

٥٤- وأعرب وفد نيكاراغوا عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي، دون مزيد من التأخير، في الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٦.

٥٥- وقال وفد كولومبيا إنه يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي، إذ سيسمح بتحقيق التنسيق الموضوعي لحماية هيئات الإذاعة.

٥٦- وأعرب وفد جامايكا عن تأييده الشديد للبيان الذي أدلى به وفد أنتيغا وبربودا وبيان ترينيداد وتوباغو، تأكيدا للحاجة الملحة والعاجلة إلى تحديث حماية هيئات الإذاعة. وقال إن الوثائق التي أتاحتها أمانة الويبو كافية من أجل إيجاد حلول للقضايا العالقة. واقترح عقد مؤتمر دبلوماسي في الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٦.

٥٧- وأشار وفد النرويج إلى الاجتماع التشاوري غير الرسمي الذي نظم لممثلي بعض الدول الأعضاء في الويبو غير الممثلة في اجتماعات المشاورات الإقليمية. وقال إن الاجتماع نظم في

بروكسل بناء على مبادرة حكومته بالتعاون مع أمانة الويبو يومي ١٣ و١٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وقال الوفد إنه يؤيد بيان المجموعة باء ودعا إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٥٨- وأعرب وفد نيوزيلندا عن تأييده لبيان المجموعة باء. وأيّد الاقتراح الوارد في الفقرة ١٤ من الوثيقة WO/GA/32/5 الذي يُلتمس فيه عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في الفصل الثاني من سنة ٢٠٠٦. وقال إن تشريعه الوطني ينص على حماية هيئات الإذاعة ويستوفي الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تريبس في ذلك الشأن. وقال إن من الضروري مع ذلك تعزيز الحقوق في المحيط الرقمي الحديث.

٥٩- وقال فود اليابان إنه يقدّر جدا الويبو والأطراف المعنية للجهود التي بذلتها في تنظيم الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والاجتماعات الإقليمية التشاورية الستة وفي إعداد الوثيقة WO/GA/32/5 في موعدها، منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعيات في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. وأعرب عن تأييده القوي لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في سنة ٢٠٠٦ وعقد الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة المذكورة وإعداد الاقتراحات الأساسية للمؤتمر من قبل الرئيس ليدس. ورأى الوفد أن من الضروري اتخاذ القرار بعقد المؤتمر الدبلوماسي في سنة ٢٠٠٦ من أجل المحافظة على زخم المفاوضات. وأعرب أيضا عن أمله في أن تشترك الأطراف المعنية في الرغبة في اعتماد هذه المعاهدة المهمة، وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشات مفيدة في المؤتمر الدبلوماسي سنة ٢٠٠٦. وقال الوفد إنه يرغب في الاستمرار في المشاركة بفعالية في الأعمال المؤدية إلى وضع تلك المعاهدة.

٦٠- وقال وفد سانت فنسنت وغرينادين إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد أنتيغا وبربودا وبيان ترينيداد وتوباغو وبيان جامايكا لصالح عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦. واعتبر أن هناك توافق للآراء حول المسائل الموضوعية بالقدر الكافي الذي يسمح بالانتقال إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وفي ذلك السياق، أيّد الوفد المحافظة على الاقتراح الوارد في الوثيقة WO/GA/32/5 المتعلق بتمويل مشاركة ٥٠ بلدا من البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، سعيا إلى تحقيق تمثيل متوازن لمصالح مختلف الأطراف المعنية.

٦١- وصرّح وفد مصر أنه وإن كان لصالح توفير الحماية لهيئات الإذاعة، فإنه يعتبر أن العملية التفاوضية تدل على أن هناك عمل حيوي يجب إنجازه قبل عقد مؤتمر دبلوماسي.

٦٢- وقال وفد البرازيل: "إنني آخذ الكلمة باسم وفود الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وإيران وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا، من أجل التطرق إلى البند ١٠ من جدول الأعمال بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة. وفي وضع التطورات التي طرأت منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة، لا تعكس الوثيقة كليا القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه القضية السنة الماضية، أي بالتحديد الالتماس الموجه إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة للإسراع بعملها بشأن حماية هيئات الإذاعة بغية النظر في سنة ٢٠٠٥ في إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي. وكان من المتوقع إذاً أن تتيح اللجنة للأعضاء في الويبو الفرصة للشروع في استعراض معمق للقضايا القانونية والتقنية المعقدة المطروحة في المعاهدة الجديدة المقترحة بشأن البث الإذاعي. وإننا نرى أن تلك هي الطريقة الوحيدة التي تصبح الجمعية العامة من خلالها قادرة على اتخاذ قرار مستنير بأن الوقت قد حان أو لم يحن في الوقت الراهن لعقد مؤتمر دبلوماسي من أجل اختتام المفاوضات بشأن المعاهدة. وبصرف النظر عن قرار الإسراع في عمل اللجنة، عقدت اللجنة اجتماعا واحدا فقط بين الدورة السابقة للجمعية العامة والدورة الحالية ولم يتح ذلك

الاجتماع الفرصة للبلدان النامية كي تحيط بالقضايا الصعبة ومتعددة الجوانب المطروحة في عملية وضع المعاهدة بشأن حقوق هيئات الإذاعة. وكان اجتماع اللجنة الذي انعقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ قصيرا إذ لم يدم سوى ثلاثة أيام، ولم يسمح بإجراء بحث سليم لمختلف الأحكام الواردة في النص الموحد الذي أعدّه الرئيس. ولم يتح إلا حيز ضيق ووقت قصير للمنظمات غير الحكومية كي تدلي بمداخلاتها. أما النداء الذي تقدمت به بعض البلدان النامية من أجل عقد اجتماع للجنة بين الدورات قصد تضييق الخلافات، فإنه لم يجد أي صدى رغم تأييده من قبل العديد من الوفود. والأهم من ذلك أن إجراءات اتخذت من أجل عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية حول معاهدة البث الإذاعي على الرغم من أن بعض المجموعات الإقليمية كانت قد اتفقت خلال الدورة الثانية عشرة للجنة على أن تنظيم تلك المشاورات أمر ضروري ومناسب. وفي الواقع، لقد رأى العديد من الدول الأعضاء أن الاجتماعات الإقليمية ليست مناسبة في هذا الشأن على اعتبار أن المسألة بصورة عامة تحتاج لمزيد من التوضيح والنقاش في سياق مناسب يكون رسميا ومتعدد الأطراف، بحضور المسؤولين الحكوميين المعيّنين رسميا لتمثيل مصالح بلدانهم في الويبو في جنيف. ونتيجة لكل ذلك، كان من الواضح أن الآراء لم تتوافق حول عقد تلك الاجتماعات الإقليمية. وإننا لنلاحظ بأن الاجتماعات الإقليمية لم تشارك فيها جميع البلدان الأعضاء في المجموعات الإقليمية المعنية. ففي الاجتماع التشاوري الإقليمي لأفريقيا مثلا، لم يحضر سوى ١٣ بلدا من مجموع ٥٣ بلدا عضوا في مجموعة البلدان الأفريقية. أما مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، فشارك في الاجتماع ١٥ بلدا من مجموع ٣٣ دولة عضوا في المجموعة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، وجِّهت الدعوات في العديد من الحالات مباشرة إلى المسؤولين في العواصم بصفتهم الشخصية دون المرور بالقنوات الدبلوماسية الاعتيادية. وبطبيعة الحال فإن نتائج هذه المشاورات الإقليمية ليست ملزمة. وفي هذه الظروف، لا جوز حتى الاستدلال بها كأساس تعتمد عليه الدول الأعضاء لاتخاذ قراراتها. ولهذا، فإن المناقشات حول حماية حقوق هيئات الإذاعة في إطار اللجنة الدائمة لم تتقدم بالقدر الكافي لتوافق الآراء حول عقد مؤتمر دبلوماسي. ثم إن النقاش الذي دار في الدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة، وإن كان نقاشا عاما، بيّن أن هناك اختلافات لا تزال قائمة فيما بين الأعضاء حول العديد من القضايا الموضوعية الحاسمة والبنود الموضوعية المقترحة مثل نطاق تطبيق المعاهدة ومدة الحماية وطبيعة الحقوق الممنوحة والتدابير التكنولوجية للحماية وإدارة الحقوق الرقمية وتناول موضوع "البث عبر الإنترنت" في المفاوضات. سيدي الرئيس، من الواضح أننا بحاجة إلى مزيد من العمل قبل أن نتفق على الانتقال إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. إننا نحتاج بصورة خاصة إلى مزيد من المناقشات الموضوعية المعمقة للعديد من الأحكام المعقدة والصعبة التي ترد في المعاهدة المقترحة حتى نتوصل إلى تقييم الوقع المحتمل لهذه المعاهدة الدولية الجديد الكبرى على التنمية. وهذا أمر يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وإننا لنرى أنه ينبغي على الأقل عقد اجتماعين اثنين آخرين للجنة الدائمة خلال السنة المقبلة بغية النظر كما ينبغي في جميع الأحكام الواردة في النص الثاني الموحد الذي أعده الرئيس، والذي لم تنظر فيه اللجنة بعد. وينبغي أيضا أن تخصص اجتماعات اللجنة مزيدا من الوقت لقضايا الاستثناءات والتقييدات. وبالإضافة إلى ذلك، نوّد أن نشير إلى أن 'الاقتراح الأساسي' للمؤتمر الدبلوماسي ينبغي أن تناقشه اللجنة وتوافق عليه. ولا يمكن بلورته تحت مسؤولية الرئيس والأمانة فقط".

٦٣- وقال وفد جنوب أفريقيا إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم "أصدقاء التنمية". وقال إن أهمية المعاهدة المقترحة ليست محل نزاع، ولكن الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في الفصل الثاني لسنة ٢٠٠٦ إنما هي من باب التفاؤل المفرط. وأعرب الوفد عن عدم رضاه للطريقة التي أجريت بها المشاورات الإقليمية، إذ كانت عملية لا تقوم على رغبة الأعضاء وتثير قلقا شديدا بسبب غياب التوازن والشفافية. وأشار إلى القلق الذي تم الإعراب عنه إذ أن الدعوات أرسلت في العديد من الحالات إلى المسؤولين بصفتهم الشخصية وليس من خلال القنوات الدبلوماسية. وأكد على الحاجة إلى

مزيد من العمل قبل الاتفاق على الانتقال إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وساق على سبيل المثال انعدام الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء حول قضايا مثل مدة الحماية والتدابير التكنولوجية للحماية ومضمون الحماية والبث عبر الإنترنت. وأضاف قائلا إن موضوع حقوق سائر أصحاب المصالح مثل أصحاب الحقوق في المعارف التقليدية وقضايا الفولكلور، كل ذلك لا يزال قيد النقاش في المحافل المعنية ولذلك فإن التوصل إلى نتائج حول تلك القضايا التي لم تحسم بعد في سياق المعاهدة المقترحة سيكون له الأثر العكسي. وقال إن من الحاسم إجراء تقييم للوقع على التنمية قبل النظر في اعتماد المعاهدات الدولية، ولاحظ الوفد أنه لا تنجز أية دراسات تجريبية لتقييم الوقع الاقتصادي الذي قد يترتب على الصك المقترح. وقال إن على الجمعية العامة أن تعتمد الموقف المبدئي القاضي بضرورة إجراء بحوث تقييمية للوقع على التنمية تكون مدعومة بدراسات تجريبية قبل صياغة معاهدات جديدة. وقال الوفد إنه إذا لا يؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦، وإنما يقترح تقديم تقرير إلى الجمعية في سنة ٢٠٠٦.

٦٤- وقال وفد شيلي إنه يشاطر القلق الذي أبدته الوفود الأخرى من أن الوقت لم يحن لعقد مؤتمر دبلوماسي وأن ليس هناك أي توافق للآراء حول مضمون المعاهدة المقترحة وأن لا حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات حول نطاقها. وأشار إلى ضرورة إجراء دراسات مستقلة حول وقعها على المنتفعين وسائر أصحاب المصالح وعلى هيئات الإذاعة ذاتها وضرورة التصدي لتلك المسائل في المؤتمر الدبلوماسي قبل الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي.

٦٥- وأعرب وفد الكاميرون عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كينيا. وقال إنه شارك في المشاورات الإقليمية لمجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن أسفه إزاء انخفاض نسبة المشاركة من بلدان المنطقة في تلك المشاورات. وقال إن البث الإذاعي يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك في الوقت ذاته توافق للآراء فيما بين المشاركين في المشاورات الإقليمية على الحاجة الملحة إلى وضع صك قانوني دولي لحماية هيئات الإذاعة. وأقرّ الوفد بأن بعض القضايا التقنية تحتاج إلى البحث قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، ولكنه أشار في الوقت ذاته إلى التأييد المعرب عنه من أجل عقد المؤتمر الدبلوماسي في سنة ٢٠٠٦. وأشار الوفد إلى الفقرة ١١ من الوثيقة WO/GA/32/5 التي تتيح للجنة الدائمة فرصة تناول القضايا العالقة، مما يدل على التزام الويبو بضمان مشاركة واسعة النطاق في هذه العملية من قبل الدول الأعضاء.

٦٦- وذكّر وفد الهند بأنه قال مرارا وتكرارا أن مشروع النص الموحد بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة لا يأخذ في الحسبان الانشغالات المتعلقة بحقوق مبدعي المصنفات. وقال إن مشروع النص كما هو سوف يؤدي إلى إنشاء طبقة جديدة من الحقوق تتجاوز بكثير الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق تريبس، مما سيؤثر سلبا على حقوق مبدعي المصنفات ومن شأنه أيضا أن يكون له أثر سلبي على النفاذ إلى المعارف والحق في المعلومات بالنسبة إلى المستمع والمشاهد للبرامج الإذاعية، أي الجمهور بصورة عامة. وقال الوفد إنه يعترض على منح حقوق استئثارية لهيئات الإذاعة في المواد المنقولة عبر الإشارات الإذاعية. وقال إن مشروع النص الموحد بصيغته الحالية يمنح لهيئات الإذاعة الحماية ليس فقط في الإشارات، قبل البث وخلاله، وإنما أيضا في إعادة الإرسال والتوزيع واستنساخ التثبيتات بعد البث، وذلك من شأنه أن يؤثر في أصحاب المصنفات في حق الجمهور في النفاذ إلى معلومات الملك العام. وفي سياق الموقف المشترك، أعرب الوفد عن اعتراضه على إدراج موضوع البث عبر الإنترنت في بروتوكول خياري يضاف إلى المعاهدة. وإلى جانب عدد كبير من البلدان النامية، رأى وفد الهند أن الوقت لم يحن بعد لتطبيق معايير حماية على نمط من الاتصالات لا تفهم أبعاده حتى الآن. وقال إن إمكانية النفاذ إلى المعلومات أمر حاسم في النهوض بتعميم المعارف وحفز

الإبداع، بما في ذلك الابتكارات التكنولوجية. وقال إن أي تنظيم أو تقنين يكون له أثر في تعميم المعارف على الجمهور بصورة عامة ينبغي أن يخضع للنظر بعناية، ولذلك فإن بلده قد رفع المسألة أمام اليونسكو التي لها ولاية التعامل مع قضايا الاتصالات والمعلومات والثقافة والتربية. وأضاف قائلا إن المسألة قيد النظر تتجاوز حقوق الملكية الفكرية ولذلك فإنه التمس من اليونسكو أن تشارك بفعالية في المناقشات بشأن المعاهدة المقترحة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة إذ أن اليونسكو لها ولاية واسعة النطاق وتبذل جهودا واسعة من أجل إرساء محيط يمكن من إرساء مجتمع المعارف وتقليص الهوة الرقمية والنهوض بحرية التعبير والنفاذ إلى معلومات الملك العام. وأوضح أنه طلب من اليونسكو ضمان أن تتعرض أهداف النهوض بحرية التعبير والنفاذ العام إلى المعلومات والمعارف إلى التقويض من جراء أحكام المعاهدة المقترحة. وحثّ الوفد الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار جميع جوانب هذه المسألة وألا تتسرع إلى عقد مؤتمر دبلوماسي دون التصدي للقضايا وتسويتها بما يرضي جميع الأعضاء. وأوضح الوفد أن قطاع البث الإذاعي في الهند قد بلغ مرحلة النضج والتطور وأنه معرض أيضا لقرصنة الإشارات، ولكنه يرى أن المنهج المتبع في النص الموحد المقترح يمنح بصورة غير منتظمة مجموعة واسعة من الحقوق لهيئات الإذاعة في إطار الملكية الفكرية. وقال إن حاجة هيئات الإذاعة تتعلق أساسا بحماية استثمارها المالي في إرسال المواد وبثها ولا حاجة لها في استحداث طبقة إضافية من الحقوق في المواد أو المصنفات، مما قد يؤدي إلى حرمان الجمهور من الحق في المعلومات والمعارف التي آلت إلى الملك العام. وقال الوفد إنه يؤيد بيان مجموعة البلدان الآسيوية والبيان الذي أدلى به وفد البرازيل باسم البلدان الاثنى عشر المنتمية إلى "أصدقاء التنمية" ومصر وجنوب أفريقيا وشيلي التي أشارت أيضا إلى العديد من النواقص الموضوعية والإجرائية في عملية المشاورات حول هذه المسألة، مع الدعوة إلى عقد اجتماع للجنة الدائمة بغية النظر في العديد من القضايا العالقة. وقال إن من السابق لأوانه إذا النظر في الجوانب الإجرائية للمؤتمر الدبلوماسي.

٦٧- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل الأمانة ورئيس اللجنة الدائمة. وقال إنه سعيد للانضمام إلى البلدان التي تنادي بالإسراع في عقد مؤتمر دبلوماسي، كما هو مذكور في الوثيقة WO/GA/32/5.

٦٨- وقال وفد الصين إنه يعلق أهمية بالغة على عمل الويبو الجاري بشأن حماية هيئات الإذاعة. وأعرب عن تأييده لمواصلة الجهود من أجل تسوية القضايا العالقة فيما يتعلق بحماية هيئات الإذاعة في إطار الويبو. وأشار إلى العمل البناء الذي تنجزه اللجنة الدائمة. ووافق على عقد مؤتمر دبلوماسي في وقت مناسب.

٦٩- وأبرز وفد غانا العمل الجيد المنجز خلال المشاورات الإقليمية للبلدان الأفريقية حول حماية هيئات الإذاعة التي انعقدت في نيروبي من ١٧إلى ١٩ مايو/أيار ٢٠٠٥. وأعرب عن تأييده لبيان كينيا وبيان الكاميرون تأييدا لعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٧٠- وأشار وفد كازاخستان إلى الوقع الإيجابي لزيارة الدكتور كامل إدريس إلى بلده على العمل الجاري بشأن حماية الملكية الفكرية. وقال إن بلده لم يشارك في المشاورات الإقليمية التي نظمت في موسكو، ولكنه يؤيّد البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي لاحقا فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦. وأعرب عن أمله في أن تستطيع الجمعية العامة إتمام العمل في ذلك الشأن.

٧١- وأشار وفد الاتحاد الروسي إلى المناقشة الجارية حول عقد مؤتمر دبلوماسي أو عدم عقده. وقال إن لديه الانطباع بأن العديد من البلدان تؤيد عقد ذلك المؤتمر. وذكّر بأن هناك مشكلة في التوازن بين حقوق هيئات الإذاعة وحقوق أصحاب المصالح الآخرين وهي مسألة لم يتم تسويتها في سنة

١٩٩٦ عند اعتماد معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي. وحثّ الوفود الأخرى بالتالي إلى التقدم باقتراحات بناءة. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية هيئات الإذاعة في سنة ٢٠٠٦.

٧٢- وأشار وفد فنزويلا إلى البرنامج غير المتوازن للمشاورات الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي نظمت في قرطاجنة من ٤ إلى ٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٦. وقال إن أغلبية المشاركين في ذلك الاجتماع كانوا على ما يبدو يمثلون قطاع الاتصالات، ولم تدع أية منظمة غير حكومية قد تكون لها مواقف معترضة على المعاهدة الجديدة. وأضاف قائلا إن وفد بلده إلى تلك المشاورات قرر الانسحاب من الاجتماع احتجاجا على تلك الانحرافات في التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الوفد أن وضع معاهدة جديدة قد يؤدي إلى التأثير في مبادرة جديدة لإطلاق قناة تلفزيونية باسم "تيليسور" برعاية الأرجنتين وكوبا وأوروغواي وفنزويلا. وأعرب الوفد عن تأييده لبيان "أصدقاء التنمية" في اعتبار أن الوقت غير مناسب لعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٧٣- وذكّر وفد أوكرانيا بأنه شارك بفعالية في المشاورات الإقليمية التي نظمت في موسكو من ٨ إلى ١٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٥. وشدّد على أهمية حماية حقوق هيئات الإذاعة. وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦.

٧٤- وأعرب وفد كرواتيا عن تأييده للاقتراحات الواردة في الفقرتين ١٣ و١٤ من الوثيقة WO/GA/32/5.

٧٥- وأشار وفد المغرب، بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به باسم البلدان العربية، إلى الجهود المبذولة خلال المشاورات الإقليمية مشيدا بها. ودعا إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لبحث إمكانية اعتماد معاهدة دولية في الفصل الأخير من سنة ٢٠٠٦. وقال إن الوقت حتى الآن يبدو مناسبا لتحليل المسائل العالقة.

٧٦- والتمس وفد بيرو من الرئيس إتاحة الوقت الكافي لبحث الاقتراح حتى يكون على اطلاع كاف بالمسألة لأن المعلومات المتاحة حتى الآن غير كافية لاتخاذ قرار.

٧٧- وشكر الرئيس الوفود على البيانات المقدمة. وقال إن في مفهومه لم يكن هناك أي بيان يعترض على عقد مؤتمر دبلوماسي. وأشار إلى الدعم الكبير المعرب عنه من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي وفقا للخطوط العريضة المقترحة، وقال إن هناك مع ذلك وفود أخرى أعربت عن رغبتها في الحصول على مزيد من الوقت لدراسة الانعكاسات المحتملة لعقد مؤتمر دبلوماسي.

٧٨- وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ قد تعترض على عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٦، وإن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للنظر في الصيغة الجديدة للنص الموحد للمعاهدة المقترحة.

٧٩- وأشار وفد الهند إلى أن العديد من الوفود ذكرت أن التوقيت المقترح لعقد مؤتمر دبلوماسي ليس مناسبا وطلب من الرئيس أن يوضح ذلك الجانب من ملخصه.

٨٠- وقال الرئيس إنه لم يذكر توقيت المؤتمر. وقال إنه لم يلمس أية صعوبة تجاه المؤتمر الدبلوماسي في حد ذاته. وأشار إلى الدعم الكبير الذي تم الإعراب عنه من أجل عقد المؤتمر

الدبلوماسي في سنة ٢٠٠٦، رغم أن عددا من الوفود اقترحت أن عقد المؤتمر في سنة ٢٠٠٦ قد يكون سابقا لأوانه.

٨١- وأكّد وفد البرازيل على أن مبدأ عقد المؤتمر الدبلوماسي، كما أعلنه الرئيس في ملخص المناقشات، لا يعبر عن موقع الوفود التي تلتمس مزيدا من الوقت لتقييم الحاجة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إن الوفد لا يؤيّد صياغة تنطوي على موافقة أوّلية على قرار عقد مؤتمر دبلوماسي.

٨٢- وأوضح الرئيس أن العنصر الرئيسي في ملخصه للمناقشات هو أن قرار الجمعية العامة ينبغي ألا يستند إلى الاقتراح الوارد في الوثيقة WO/GA/32/5. وأعلن عن إجراء مشاورات غير رسمية بغية التوصل إلى حل مقبول لجميع الوفود.

٨٣- وبعد رفع المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال، قدّم الرئيس تقريرا عن نتيجة المشاورات غير الرئيسية، معلنا ضرورة إجراء مزيد من المشاورات، رغم أن المباحثات حول البند ١٠ كانت مكثفة. وتم اختيار وفدي الأرجنتين والمملكة المتحدة لمساعدة الرئيس من أجل التشاور حول حل ممكن لأوجه الاختلاف العالقة. واقترح الرئيس تأجيل البت في المسألة إلى أن تتقدم المشاورات حتى يضمن اعتماد النص الذي سيحال إلى الجمعيات.

٨٤- وعقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس، قررت الجمعية العامة ما يلي:

٨٥- ستحدد المواعيد لعقد اجتماعين إضافيين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بغية الإسراع في المناقشات حول الصيغة الثانية المعدلة للنص (الوثيقة SCCR/21/2 Rev.2) وورقة العمل (الوثيقة SCCR/12/5 Prov.). وسيكون الهدف من الاجتماعين التوصل إلى اتفاق وصيغة نهائية للاقتراح الأساسي لمعاهدة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة، حتى تستطيع الجمعية العامة للويبو في دورتها لسنة ٢٠٠٦ أن توصي بعقد مؤتمر دبلوماسي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، أو في موعد مناسب في سنة ٢٠٠٧.

٨٦- وأكّد وفد الهند من جديد على أن مناقشة الصيغة الثانية المعدلة للنص الموحد وورقة العمل في اجتماعي اللجنة الدائمة لن يحولا دون إمكانية مناقشة اقتراحات أخرى. وأضاف قائلا إن انشغالاته إزاء إدراج حقوق البث عبر الإنترنت في المعاهدة المقترحة لا تزال قائمة، ولكنه أعرب في الوقت ذاته عن أمله في يقطع اجتماعا اللجنة الدائمة شوطا طويلا في حلّ انشغالاته في ذلك الصدد.

٨٧- وقال وفد شيلي إنه يوافق على البيان الذي أدلى به وفد الهند.

البند ١١ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نصّ معدَّل لمعاهدة قانون العلامات

٨٨- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/12.

٨٩- وصرح وفد سنغافورة بأن المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نصّ معدَّل لمعاهدة قانون العلامات في مارس/آذار ٢٠٠٦ سيكون حدثا بارزا بالنسبة إلى الويبو ونظام الملكية الفكرية. وقال إن

العرض الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي هو إشارة تدل على دعم سنغافورة والتزامها بالويبو ونظام العلامات الدولي. وذكّر بأن الويبو عقدت مؤتمرا دبلوماسيا واحدا في أحد البلدان النامية، وكان ذلك في سنة ١٩٨١ في نيروبي. وأعرب عن أمله في أن يكون لسنغافورة، بصفتها بلدا آسيويا، شرف استضافة المؤتمر الدبلوماسي لسنة ١٩٩٦. وقال إن بلده استرشد باعتبارين رئيسيين عند التقدم بذلك العرض. وقال إن الاعتبار الأول هو ألا يؤدي تغيير مكان الانعقاد إلى أية انعكاسات مالية خارجة عن الميزانية بالنسبة إلى الويبو. وقال إن حكومة سنغافورة سوف تتحمل جميع تكاليف الاجتماعات والسكرتارية اللازمة لعقد المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة. وقال إن الاعتبار الثاني هو ضرورة ضمان أكبر مشاركة ممكنة في المؤتمر الدبلوماسي. وأوضح أنه يعتقد بأن المشاركة الفعالة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر هي أمر مركزي في نجاح المؤتمر الدبلوماسي. وأعلن أن سنغافورة قد قررت تمويل مشاركة الوفود من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وقال إنه يعتقد بأن تقديم ذلك العرض المالي الشامل من قبل البلد المستضيف للمؤتمر الدبلوماسي للويبو هو حدث لا سابق له في تاريخ المنظمة. وأعلن الوفد أن سنغافورة قد قررت توفير تمويل إضافي لمشاركة البلدان الأقل نموا. وأوضح أن التمويل الإضافي سيزيد بكثير على ما هو مبيّن في الوثيقة WO/GA/32/12. وقال إن حكومة سنغافورة قررت، من باب الصداقة والتضامن، أن تمويل مشاركة مندوب إضافي من كل بلد عضو في الويبو من البلدان الأقل نموا يكون مقيما في جنيف. واستطرد قائلا إن ما مجموعه ٢٩ بلدا سيستفيد من هذا التمويل الإضافي. وأوضح الوفد أن التمويل الإضافي هو إجراء استثنائي وخاصة بهذا المؤتمر فقط وترمي إلى مساعدة البلدان الأقل نموا. وقال إنه واثق من أن مشاركتهم سوف تساهم في نجاح المؤتمر الدبلوماسي. وشكر وفد سنغافورة تلك الوفود التي أعربت عن تأييدها خلال النقاش العام الذي دار في أوائل الأسبوع حول عقد المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة.

٩٠- وتحدث وفد تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN). وأعرب عن تأييده للعرض الذي تقدمت به حكومة سنغافورة. وقال إن ذلك العرض لن تترتب عليه أية انعكاسات مالية على ميزانية الويبو. وأعرب عن ارتياحه إذ قررت حكومة سنغافورة تقديم الدعم المالي للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا للمشاركة في المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن الوقت قد حان كي تعقد الويبو مؤتمرا دبلوماسيا في آسيا. وأشار إلى أن النصّ المعدل لمعاهدة قانون العلامات هو مسألة مهمة بالنسبة إلى بلدان آسيا. وقال إن الرابطة تتطلع إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة.

٩١- وقال وفد أستراليا إنه كان، خلال الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نصّ معدّل لمعاهدة قانون العلامات في أبريل/نيسان ٢٠٠٤، من بين الوفود التي اقترحت إحالة توصية بعقد المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة إلى الجمعية العامة لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي في مارس/آذار ٢٠٠٦، لا سيما بعد الضمانات التي قدّمتها حكومة سنغافورة من أن نقل مكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي من جنيف إلى سنغافورة لن يؤدي إلى أية تكاليف إضافية بالنسبة إلى الويبو. وقال إن هناك سابقة بعقد مؤتمرات دبلوماسية خارج جنيف وأضاف قائلا إنه من المناسب عقد مؤتمر دبلوماسي في منقطة آسيا. وقال الوفد إنه يؤيّد الاقتراح، شرط موافقة الجمعية العامة، بأن تموّل الويبو تكاليف مشاركة وفود من البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، كما هو مقترح في الفقرة ٧ من الوثيقة WO/GA/32/12. وقال إن عقد هذا المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة سيساعد على إذكاء الوعي بالملكية الفكرية في المنطقة. وقال إن الاقتراح سيساعد أيضا على تمكين الدول الأعضاء من آسيا والمحيط الهادئ، بصورة خاصة، من المشاركة في المفاوضات بشأن تلك المعاهدة التي تبرز مزايا تنسيق أنظمة الملكية الفكرية.

٩٢- وأعرب وفد كولومبيا عن تأييده للعرض الذي تقدمت به سنغافورة ووصفه بالمبادرة المهمة جدا إذ تعبر عن التزام أحد البلدان النامية بأنشطة التنسيق القانوني التي تنجزها الدول الأعضاء في الويبو. ورحّب بالاقتراح وقال إنه سيكون مجهودا كبيرا بالنسبة إلى بلد نام يلتزم بتقديم الدعم المالي لبلدان نامية أخرى فيمكن تلك البلدان من المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي.

٩٣- وتحدث وفد بنن باسم البلدان الأقل نموا. وأعرب عن تأييده للعرض الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي. وشكر أيضا حكومة سنغافورة على عرضها بدعم مشاركة جميع البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر وتقديم مساعدة مالية إضافية لمشاركة البلدان الأقل نموا.

٩٤- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية. ورحّب بالعرض الذي تقدمت به سنغافورة. وقال إن المجموعة تؤيّد الاقتراح الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي. وشدّد على أن عرض سنغافورة بتقديم الدعم المالي لمندوب واحد من كل بلد من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا سوف يعزز بقدر كبير قدرة البلدان الآسيوية على المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن ذلك سوف يمكن البلدان الآسيوية من الإدلاء بمشاركة مفيدة في بلورة برنامج العمل الدولي بشأن الملكية الفكرية. وأشار إلى أنّ البلدان الآسيوية مرتاحة إذ أن ذلك العرض لن تكون له أية انعكاسات مالية على ميزانية الويبو. وذكّر بأن الويبو لم تعقد من قبل أي مؤتمر دبلوماسي في آسيا. وصرّح بأن مجموعة البلدان الآسيوية، وأمام تزايد عدد أصحاب المصالح في نظام الملكية الفكرية والمنتفعين به في البلدان النامية، ترى أن الوقت قد حان كي تأتي الويبو بمزيد من أنشطتها إلى العالم النامي، بما في ذلك مؤتمراتها الدبلوماسية.

٩٥- وتحدث وفد جمهورية مولدوفا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. وشكر حكومة سنغافورة على العرض السخي باستضافة المؤتمر الدبلوماسي وأعرب عن تأييده لذلك العرض. وقال إن عقد المؤتمر الدبلوماسي في سنغافورة سوف يؤدي إلى زيادة في تكاليف مشاركة بلدان آسيا والقوقاز وأوروبا الشرقية، لكن دون أن تكون له أية تكاليف إضافية بالنسبة إلى الويبو. وقال إن المجموعة تقدّر المساعدة التي تعرضها حكومة سنغافورة لصالح البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر لمشاركتها في المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن المجموعة تعتبر أن عقد مؤتمر دبلوماسي في آسيا يساهم أيضا في النهوض بقانون العلامات والملكية الفكرية وتطويره في المنطقة. وقال إن ذلك سيكون بمثابة إشارة واضحة عن انفتاح الويبو على العالم النامي بصورة عامة.

٩٦- وأعرب وفد فرنسا أن تأييده للعرض السخي الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي. وقال إنها فرصة ممتازة لإبراز أهمية الملكية الفكرية في المنطقة. ورأى الوفد أن ثلاثة أسابيع مدة أطول من اللازم بالنظر إلى العمل المتبقي والتقدم المحرز في مشروع النص الذي سيقدم إلى المؤتمر. وقال إنه يرتئي تخفيض مدة المؤتمر بالنصف حرصا على حسن الإدارة.

٩٧- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يؤيد العرض السخي الذي تقدمت به جمهورية سنغافورة. وقال إنه يتطلع إلى المشاركة في مؤتمر دبلوماسي يكلل بالنجاح في سنة ٢٠٠٦.

٩٨- وأوضح وفد ألمانيا قائلا إن الجمعية العامة مدعوة فقط إلى البت في القضايا المذكورة في الفقرة ١٠ من الوثيقة WO/GA/32/12، ولذلك فإنه فضل عدم التعليق على أية اقتراحات بشأن مدة المؤتمر. وأعرب عن تقديره لحكومة سنغافورة على العرض السخي لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي وعلى الجهود المبذولة في تحقيق مؤتمر يكلل بالنجاح. وأشار إلى الاعتبارات الرئيسية التي عرضها

وفد سنغافورة في بيانه إذ أشار إلى أسباب قيمة جدا لعقد المؤتمر في تلك المنطقة من العالم. وقال إنه يشاطر الآراء التي أعرب عنها وفد أستراليا والذي شدد على أن عقد المؤتمر في آسيا وفي أحد البلدان النامية سوف يبرهن على التزام المنطقة بالملكية الفكرية وحمايتها وسوف يساهم في إذكاء الوعي بشأن المسألة. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للاقتراحات الواردة في الفقرة ١٠ من الوثيقة WO/GA/32/12.

٩٩- وهنّأ وفد النيجر الأمانة على التقدم الكبير المحرز في هذه المسألة، وقال إن ذلك التقدم هو الذي مكن من دعوة المؤتمر الدبلوماسي إلى الانعقاد في مارس/آذار ٢٠٠٦. وقال إنه، وبعد النظر في الاقتراحات الواردة في الفقرتين ٥ و٧ من الوثيقة WO/GA/22/12، يؤيد بشدة العرض الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي، وخاصة وأن ذلك العرض سوف يتيح مشاركة واسعة جدا من قبل البلدان النامية. وأضاف مشيرا إلى أن تغيير مكان انعقاد المؤتمر لن يؤدي إلى أية تكاليف إضافية بالنسبة إلى الويبو. وقال إن حكومة سنغافورة سبق لها وأن نظمت عددا من الأحداث المهمة، مثل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. ورأى في ذلك إشارة إلى قدراتها للنجاح في تنظيم المؤتمر الدبلوماسي المقبل.

١٠٠- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن تأييده للعرض السخي الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن المجموعة مقتنعة من أن عزيمة حكومة سنغافورة وخبرتها في تنظيم المؤتمرات الدولية المهمة، كل ذلك ضمانة على نجاح المؤتمر الدبلوماسي. وقال الوفد إن المجموعة تؤيّد الترتيبات المالية التي اقترحتها حكومة سنغافورة والويبو لتغطية تكاليف مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وقال إن ذلك سيمكنها من المشاركة بفعالية في عمل المؤتمر الذي تعلق عليه مجموعة البلدان الأفريقية أهمية كبرى.

١٠١- وقال وفد الصين إن بلده أولى اهتماما بالمفاوضات حول النص المعدل لمعاهدة قانون العلامات ويشارك فيها بفعالية. وأشار مع الارتياح إلى أن المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد تلك المعاهدة سوف ينعقد في سنغافورة. وقال إن التنظيم المحكم للمؤتمر الدبلوماسي سوف يضمن المشاركة الواسعة. وأعرب عن أمله في أن يكلل المؤتمر بالنجاح ويفضي إلى نتيجة تقبلها جميع الأطراف.

١٠٢- وقال وفد سويسرا إنه أحاط علما بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي، والدعم الواسع الذي أعربت عنه الجمعية العامة إزاء ذلك العرض. وأشار الوفد إلى الطابع التقني للتعديلات المقترح إدخالها على معاهدة قانون العلامات والتي تمت الموافقة عليها في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية، وتساءل عن إمكانية تقليص مدة المؤتمر الدبلوماسي إلى أسبوعين فقط. وقال إن ذلك التغيير سوف يخفض تكاليف المشاركة في المؤتمر بالنسبة إلى المنظمين والويبو أيضا. وأعرب الوفد عن قلقه من أن يؤدي عقد المؤتمرات الدبلوماسية خارج جنيف، بغض النظر عن هذه الحالة التي سيعقد فيها المؤتمر في سنغافورة، إلى طول مدة المؤتمر وارتفاع التكاليف الإجمالية بطريقة غير طبيعية. وقال إنه يعتبر أن مبدأ عقد المؤتمرات في المدينة المضيفة للمنظمة ينبغي أن يعطى الأسبقية في المستقبل حتى يستطيع المشاركون أن يستفيدوا من البنى التحتية للمنظمة ومن دعم الوفود الدائمة.

١٠٣- وشكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حكومة سنغافورة على العرض السخي باستضافة المؤتمر الدبلوماسي، وأعرب عن تأييده لذلك العرض. وقال إن تأييده يقوم على ثقته في أن العرض سيمكن العديد من البلدان والمتخصصين من المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي. واشار أيضا

إلى أن العرض يسمح بتغطية ليس فقط جميع النفقات الإضافية اللازمة لعقد المؤتمر الدبلوماسي وبل وأيضا تكاليف مشاركة مندوب واحد من ١١١ بلدا من البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والأعضاء في الويبو. وذكّر الوفد أيضا بأن ما كان مرتقبا في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هو تمويل مشاركة مندوب واحد من ٣٠ بلدا يتم اختياره من بين البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر (انظر الفقرتين ٥٦ و١٢٧ من الوثيقة WO/PBC/8/3). وقال إن الجمع بين المساعدة المالية التي تقدمها سنغافورة وتلك التي تتيحها الويبو سوف يمكن كل البلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر الأعضاء في الويبو والبالغ عددها ١١٤ من المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي.

١٠٤- ورحّب وفد النمسا بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة هذا المؤتمر الدبلوماسي المهم. وأعرب من جديد عن امتنانه لسنغافورة على هذا العرض. وشاطر الوفد الآراء التي أعرب عنها وفدا أستراليا وألمانيا. وقال إنه يؤيد اعتماد قرار الجمعية العامة بالموافقة على العرض الذي تقدمت به سنغافورة. وقال إنه يتطلع إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر في سنغافورة في مارس/آذار ٢٠٠٦. وأشار أيضا إلى أنه في وقت انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، ستكون النمسا قد تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي.

١٠٥- وهنّأ وفد شيلي حكومة سنغافورة على مبادرتها لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي وعلى الدعم المالي الذي تقترح تقديمه لمشاركة جميع البلدان النامية. واستفسر الوفد من الأمانة عن مسألة تقنية وهي هل ستكون المعاهدة التي سيعتمدها المؤتمر الدبلوماسي صكا قانونيا مختلفا ومستقلا عن معاهدة قانون العلامات الحالية أو لا.

١٠٦- وردّا على استفسار وفد شيلي، أكدت الأمانة أن معاهدة قانون العلامات الحالية ومعاهدة قانون العلامات المعدّلة سيكونان بمثابة معاهدتين منفصلتين ومستقلتين ولكن تتناولان الموضوع ذاته ويفتح باب المشاركة فيهما لجميع الدول الأعضاء في الويبو. وأضافت الأمانة بأن كل الأعضاء في المنظمة مدعوون أيضا إلى المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد المعاهدة الجديدة.

١٠٧- وفي إشارة إلى مداخلات وفدي فرنسا وسويسرا بشأن مدة المؤتمر الدبلوماسي، ذكّر المدير العام بأن الجمعية العامة سبق وأن بتّت في مسألة مدة المؤتمر الدبلوماسي في دورتها السابقة في سنة ٢٠٠٤. وقال المدير العام إن من الممكن أن تقرر الجمعية خلاف ذلك. بيد أنه رأى أن من باب الحيطة والحذر الاحتفاظ بقرار الجمعية العامة المتخذ في سنة ٢٠٠٤، وأنه في حال تبيّن أن هناك إمكانية تقليص مدة المؤتمر الدبلوماسي على أساس تقييم تجريه الأمانة في ضوء التقدم المحرز بشأن المسائل الموضوعية، فإن الأمانة ستتصرف وفقا لذلك.

١٠٨- وأحاط الرئيس علما بمداخلات الوفود حول هذا البند من جدول الأعمال، ولاحظ أن وفودا أخرى قد ترغب في أخذ الكلمة، فخلص إلى أن هناك توافق عام للآراء حول قبول العرض الذي تقدمت به حكومة سنغافورة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي وحول الترتيبات المقترحة بشأن الدعم المالي الذي ستقدمه الويبو لعدد من بعض الدول الأعضاء كما هو مبيّن في الفقرة ١٠"٢" من الوثيقة WO/GA/32/32/12.

١٠٩- وقررت الجمعية العامة "١" أن تقبل عرض حكومة سنغافورة باستضافة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات، "٢" وأن توافق على أن تتولى الويبو تمويل تكاليف المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي لمندوبي البلدان النامية والبلدان المنتقلة

إلى نظام الاقتصاد الحرّ والأعضاء في الويبو، وفقا للترتيبات المقترحة في الوثيقة WO/GA//32/12.

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بجدول أعمال للويبو بشأن التنمية

١١٠- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/2.

١١١- وقالت الأمانة أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في دورتها التي انعقدت من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، عقد اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات بغية فحص الاقتراحات التي تقدمت بها الأرجنتين والبرازيل والرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وفحص اقتراحات أخرى مستلمة من الدول الأعضاء. وأشارت أيضا إلى القرار الذي اتخذ من أجل إعداد تقرير للنظر فيه خلال الدورة التالية للجمعية العامة وأن تدرج المسألة في جدول أعمال دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. وذكّرت أيضا بالقرار الآخر الذي اتخذ وهو أن ينظم المكتب الدولي، مع منظمات معنية أخرى متعددة الأطراف، بما فيها الأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية واليونيدو ومنظمة التجارة العالمية، ندوة دولية مشتركة حول الملكية الفكرية والتنمية، وتتاح المشاركة فيها لجميع أصحاب المصالح بما ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وأوضحت الأمانة أن خلال تلك الندوة الدولية حول الملكية الفكرية والتنمية التي نظمتها الويبو بالاشتراك مع المنظمات المذكور أعلاه، يومي ٢ و٣ مايو/أيار ٢٠٠٥، نوقشت تشكيلة متنوعة من القضايا شملت قضايا السياسة العامة والقضايا التي تهمّ أوساط الملكية الفكرية الدولية. وذكرت أيضا أن الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال للويبو بشأن التنمية انعقد ثلاث مرات هذه السنة وتقدّمت فيه الدول الأعضاء بثمانية اقتراحات. وذكّرت بأن الدورة الأولى للاجتماع انعقدت من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان والثانية من ٢٠ إلى ٢٢ يونيه/حزيران والثالثة من ٢٠ إلى ٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٥، وأن النقاشات شملت المسائل الموضوعية والإجرائية المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وقالت إن تقرير الدورة الأولى يرد في الوثيقة IIM/1/6 وتقرير الدورة الثانية في الوثيقة IIM/2/10 وتقرير الدورة الثالثة في الوثيقة IIM/3/3. وأوضحت أن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/32/2) قد تم اعتماده في الدورة الثالثة المستأنفة في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

١١٢- وتحدث وفد الأرجنتين باسم بوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وجمهورية إيران الإسلامية وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا . وقال إن الدول الأعضاء في الويبو وافقت خلال دورة الجمعية العامة السابقة على حاجة المنظمة إلى تعزيز إسهامها في أهداف التنمية الدولية، مع الإقرار بأن على الويبو، بصفتها واحدة من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، أن تسترشد في جميع سياساتها وممارستها بالالتزامات والقرارات العامة المرتبطة بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الدول الأعضاء وافقت آنذاك على التصدي دون تأخير للاقتراح الذي تقدم به "أصدقاء التنمية" والرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وذكّر بأن الاجتماعات الحكومية الدولية بين الدورات أتيحت قصد إيجاد حلول للانشغالات والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وضمان أن يعمل نظام الملكية الفكرية بفعالية وبطريقة تدعم أهدافها الإنمائية الوطنية. وأوضح أن الاقتراح يسعى إلى خلق التوازن في أنظمة الملكية الفكرية بحيث يتسنى تسخيرها للصالح العام، أي ألا يعمل فقط لصالح البلدان المصدرة للملكية الفكرية وإنما أيضا لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وشدّد الوفد على

أن الاقتراح يسعى إلى تعزيز إسهام الويبو في العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة ولتعزيز إسهام حقوق الملكية الفكرية في العملية الإنمائية. وقال إن ذلك النقاش والقرارات التالية سوف تسهم في شرعية الويبو ومصداقيتها. وقال إن المنظور الذي يروّج للمزايا المطلقة التي تتيحها حماية الملكية الفكرية، دون الإقرار بالمشاكل المتعلقة بالسياسة العامة، يقلّل من مصداقية نظام الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إن إدماج البعد الإنمائي ضمن نظام الملكية الفكرية وأنشطة الويبو سوف يساعد على تعزيز مصداقية نظام الملكية الفكرية ويشجّع على قبوله على نطاق واسع كأداة للنهوض بالابتكار والإبداع والتنمية. وشدّد الوفد أيضا على أن إدماج البعد الإنمائي سوف يسهم في تسخير القواعد والمعايير الخاصة بالملكية الفكرية لدعم أهداف السياسة العامة، مثل حماية الصحة والعامة والتنوع البيولوجي وتعميم المعلومات والنفاذ إلى المعارف. وقال إن ذلك من شأنه أيضا أن يضمن الاهتمام كما ينبغي بمواطن القلق والاهتمام الخاصة بالبلدان النامية والمستهلكين والمجتمع المدني، عند صياغة قواعد عالمية جديدة للملكية الفكرية. وذكّر الوفد الجمعية العامة بأن الاتفاق المبرم بين الويبو والأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤ يقتضي من الويبو أن تعمل على النهوض بالنشاط الفكري الإبداعي وتسهيل نقل التكنولوجيا المتعلقة بالملكية الصناعية إلى البلدان النامية. وشدّد على أن دعم المجموعة الواسع للاقتراح وردود الفعل الإيجابية وعبارات التأييد المستلمة من مختلف القطاعات عبر العالم، كل ذلك يؤكد روح التعاون التي يقوم عليها اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية". وذكّر الوفد بأن الاجتماع الحكومي الدولي، وبناء على قرار الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٤، اجتمع ثلاث مرات وشارك الأعضاء خلاله في النقاش بفعالية وتقدمت فيه بعدد من الاقتراحات الجديدة. وأضاف قائلا إن عددا من الوفود أعلنت عن رغبتها في تقديم اقتراحات إضافية في المستقبل بغية إثراء النقاش. ورأى الوفد في ذلك دليلا واضحا على الاهتمام الكبير بتقديم اقتراح من أجل جدول أعمال للويبو بشأن التنمية الذي جاء في الوقت المناسب. وأضاف قائلا إن "أصدقاء التنمية" يقدرون إسهام الدول الأعضاء الأخرى ولا سيما مجموعة البلدان الأفريقية التي أقرت بأن اقتراح "أصدقاء التنمية" يجسّد أيضا انشغالات أفريقيا واهتماماتها. وأعرب عن أسفه إذ لم تتح الفرصة للدورة الأخيرة للاجتماع الحكومي الدولي كي تنظر في ذلك الاقتراح بعمق، وقال إنه واثق من أن ذلك سيكون ممكنا في الدورة المقبلة للاجتماع. وقال الوفد إن الاجتماع الثالث لم يتوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن الطريقة التي يمكن اتباعها في المستقبل، وذلك رغم العزيمة والالتزام بالمشاركة في النقاش حول الملكية الفكرية والتنمية في تلك الاجتماعات ورغم بروز توافق للآراء حول عدد من الاقتراحات المحددة التي تقدم بها "أصدقاء التنمية". وقال إنه بسبب الموقف الذي اتخذته الوفود، لم يستطع الاجتماع الثالث أن يتفق حول المسائل الموضوعية، بل إنه لم يكن قادرا على الاتفاق حول مواصلة عمل الاجتماعات حتى الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٦. وقال إن "أصدقاء التنمية" يدركون أن مواصلة المناقشات في إطار الاجتماع الحكومي الدولي ضرورية للوفاء بالالتزام الذي اعتمدته الجمعية في سنة ٢٠٠٤. وقال إن على الاجتماع أن يواصل العمل والنظر بعمق في الاقتراحات المقدمة وأيضا في أية اقتراحات إضافية قد تقدم في المستقبل. وأشار إلى ضرورة إتاحة الفرصة لمناقشة تلك الاقتراحات على قدم المساواة، كما سبق وأعربت عن ذلك البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في الاجتماع الثالث. واقتراح ألا ينحصر عمل الاجتماعات المقبلة في تبادل وجهات النظر بل أن يسير إلى الأمام نحو جدول أعمال للتنمية، بتوصيات ملموسة لاتخاذ الإجراءات والقرارات التي ينبغي على الجمعية العامة أن تعتمدها. وأعرب عن اعتقاده بأن المبادرة التي أتت بها المجموعة في الدورة السابقة للجمعية العامة ينبغي أن تكون محدودة في الزمن وينبغي أن تكون مبادرة متواصلة وينبغي أو تدرج تدابير ملموسة في جميع أنشطة الويبو وأن تنفذها تدريجيا وخطوة خطوة. وقال إن العناصر الرئيسية في جدول أعمال التنمية تتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير. وقال إن "مجموعة أصدقاء التنمية" تدرك أن جدول أعمال التنمية لن يتم التطرق إليه كتمرين نظري أو كمبادرة تظل منحصرة في إحدى الهيئات

الفرعية الدائمة. وأضاف قائلا إن جدول الأعمال لا يقتصر على المعاهدة التقنية ولا على المسائل المتعلقة بالتعاون وأن المجموعة تعلّق أهمية قصوى للعنصر المرتبط بأنشطة الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير من بين العناصر الموضوعية الرئيسية في جدول الأعمال. وأوضح أنه نظرا إلى تعدد العناصر التي تناولها الاقتراح ومنهجه الأفقي ومتعدد التخصصات والقطاعات، فإن المجموعة تعتبر، كما تم اقتراحه في الاجتماع الحكومي الدولي، أن اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية ليست الهيئة المناسبة من أجل تناول الاقتراحات الواردة في مشروع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأوضح أيضا أن تقديم الاقتراح من أجل جدول أعمال للويبو بشأن التنمية هو نقطة انطلاق نحو نقاش أوسع نطاق وقاعدة أوسع للعمل. وقال إن من المناسب والطبيعي إذاً مواصلة العمل في الاجتماع الحكومي الدولي وإدماج البعد الإنمائي في الويبو من خلال إطار مؤسسي كامل تكون له نتيجة على أنشطة الويبو وسياساتها وبضمان التصدي لمسائل التنمية وتنفيذها بطريقة منتظمة وشاملة. وقال إنه واثق من أن المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في الويبو هي ضمان أن يسير العمل قدما بجدول أعمال التنمية. وقال إن "أصدقاء التنمية" يتطلعون في ذلك السياق إلى أن تقرر الجمعية العامة تجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي للانعقاد في ثلاث دورات على الأقل خلال سنة ٢٠٠٦ وأن يعدّ الاجتماع تقريرا بتوصيات إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة.

١١٣- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء. ولاحظ أن الدورة السابقة لجمعيات الويبو الدورات الثلاث للاجتماع الحكومي الدولي مكنت الدول الأعضاء في الويبو من إجراء مناقشة أولى حول العديد من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ولاحظ أن هناك اقتراحات جديدة أضيفت إلى الاقتراح الأول الذي تقدمت به الأرجنتين والبرازيل وتبنّته وفود أخرى خلال دورة الجمعية السابقة. وصرح الوفد بأن المجموعة باء مستعدة لمواصلة النقاش حول قضايا التنمية في السنة المقبلة. وأعرب عن اعتقاده بأن الحل الأفضل هو أن يتم ذلك في سياق إطار الويبو الحالي حيث توجد الخبرات الملائمة. وحثّ على ألا تؤدي الاختلافات حول العملية ذاتها إلى الإخلال بتوافق الآراء حول القرار بمواصلة ذلك العمل. وأكّد الوفد أن المجموعة مستعدة للمشاركة في حوار بناء حول الموضوع وأنها تتطلع إلى إحراز تقدم في النقاش حول جوهر القضايا المطروحة.

١١٤- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وقال إن المناقشات حول جدول أعمال التنمية ينبغي أن تتواصل في السنة المقبلة حتى يتسنى إحراز تقدم بشأن تدقيق معظم القضايا المهمة وتحديدها بوضوح. وقال إن المجموعة تعتقد بأن ذلك يمكن تحقيقه ضمن إطار الويبو الحالي وأن المناقشات الجارية حول قضايا التنمية ينبغي ألا تؤثر سلبا في التقدم المحرز في جوهر أنشطة الويبو الأخرى. وقال إن المجموعة مستعدة للمشاركة في المناقشات المقبلة البناءة.

١١٥- وتحدث وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن المجموعة، بالنظر إلى أهمية المسألة واهتمام بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بها، فإنها ترى أن تقرر الجمعية تمديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي حتى يتسنى التعامل مع تلك المسائل. وأضاف قائلا إن المجموعة تقترح ولاية قائمة على شروط محددة مسبقا مع إمكانية تمديدها في المستقبل.

١١٦- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وشكر الأمانة على الوثائق المقدمة. وقال إن التنمية من الموضوعات الأساسية التي تشغل البلدان النامية، ومن الموضوعات التي ما فتئت تطرح تحديات كبرى أمام منظومة الأمم المتحدة. وأوضح أن تلك المشاغل قد تجسدت في العديد من الصكوك الدولية مثل أهداف التنمية للألفية ومؤتمر قمة مجتمع المعلومات. وذكّر بأن الويبو هي واحدة من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة وهي أيضا ملتزمة

بالإسهام في تحقيق تلك الأهداف ومسؤولة على ذلك. وقال إنه على ذلك الأساس تقدمت بعض الدول الأعضاء باقتراح خلال دورة الجمعية العامة السابقة يرمي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وقال إن الهدف الأساسي من جدول أعمال التنمية هو البحث عن الحلول لانشغالات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، حرصا على أن يساهم نظام الملكية الفكرية الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية لكل بلد على حدة. وقال إنه بالنظر إلى أهمية أهداف السياسة العامة مثل الصحة العمومية والنفاذ إلى المعارف وتعميم المعلومات والتنوع البيولوجي، فإن البلدان النامية تعتقد بأن إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو أمر ضروري جدا من أجل ضمان أن تكون أنشطة الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير وفي مجالات أخرى داعمة ومتمشية مع أهداف الصالح العام في البلدان النامية. وأوضح أنه بعد الردود الفعلية من الدول الأعضاء بشأن ذلك الاقتراح وأهدافه وبالنظر إلى رغبتها فِي التقديم باقتراحات إضافية حول جدول الأعمال، كلفت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة الاجتماع الحكومي الدولي ببحث مختلف اقتراحات الدول الأعضاء. وقال الوفد إن المجموعة تلاحظ مع الارتياح أن الاجتماع الحكومي الدولي قد شرع في أداء تلك المهمة بجدية. وأضاف قائلا إن بين يدي الاجتماع الحكومي الدولي الآن عدة اقتراحات. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية تؤيّد بشدة تمديد صلاحية الاجتماع الحكومي الدولي لسنة ٢٠٠٦ لأنها تعتبر أن المهمة التي بين يديه لم تكتمل بعد وأنه يحتاج إلى مزيد من الوقت للتوصل إلى نتائج ملموسة وإطار عمل ملموس. وفي الختام، قال الوفد إن التركيز على تقييم وقع جميع البرامج والأنشطة على التنمية، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير، سوف يساعد الجمعية على اتخاذ قرارات مستنيرة وتوحيد جدول أعمال التنمية في جميع المبادرات والجهود داخل الويبو.

١١٧- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية الدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها (وهما بلغاريا ورومانيا). وقال إن الجماعة الأوروبية تظل ملتزمة بمواصلة النقاش حول مختلف الاقتراحات التي تم تقديمها في إطار إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية وأشار إلى أن الويبو لها ولاية محددة وهي النهوض بالتنمية بصفتها جزءا لا يتجزأ من أسرة الأمم المتحدة. وقال إن على الويبو أن تواصل أداء دورها إلى جانب هيئات الأمم المتحدة الأخرى، من خلال تنفيذ ولايتها وبإنجاز التقدم نحو أهداف جميع الدول الأعضاء وتطلعات سكانها. وقال إن الويبو تبذل منذ عدة سنوات جهودا كثيرة في ذلك المضمار، وينبغي عليها الآن أن تقرر كيف تواصل ذلك العمل القيم وتعزّزه. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ترى ضرورة إيلاء الأولوية للعمل من أجل إحراز التقدم حول المسائل الموضوعية. وقال إنه كان ولا يزال يعتقد أن أفضل سبيل لذلك هو العمل في إطار الويبو الحالي حيث توجد الخبرة المناسبة. ولاحظ أن البعض له وجهات نظر مختلفة لكن هناك توافق للآراء حول السير قدما بالمناقشات دون أن تؤثر في ذلك الخلافات القائمة حول الإجراءات. وقال إن الجماعة الأوروبية قد برهنت على مرونتها في ذلك الصدد وإنها تتطلع إلى إحراز تقدم في النقاش حول جوهر المسائل المطروحة. وفي الختام، قال الوفد إنه يؤيد بيان المجموعة باء وبيان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق.

١١٨- وقال وفد البرازيل إنه يؤيّد كليا البيان الذي أدلى به سفير الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية". وأوضح أن موضوع التنمية ليس موضع انشغال البلدان النامية فحسب بل يخصّ البلدان المتقدمة أيضا، من منظورها الخاص ومن المنظور العالمي. وأشار إلى أن البلدان المتقدمة الرئيسية اليوم قد استخدمت الملكية الفكرية في مشروعاتها التنموية. وقال إن فعلت ذلك بطريقة محدودة وموزونة في إطار نظام كثير المرونة لكنه الآن قد اختفى إلى حد كبير مما يحرم البلدان النامية من اتباع تلك الطريق الناجحة التي سلكوها. وأضاف قائلا إن هناك انشغال متزايد من أنظمة الملكية الفكرية قد ابتعدت عن أهدافها الأصلية وأفضت أكثر فأكثر إلى ثقافة الإجراءات القضائية وخلق المشكلات

والآثار الجانبية التي لم تكن لا متوقعة ولا مرغوبة عند إنشائها في الأصل. وقال إنه من خلال التقديم باقتراح جدول أعمال التنمية في السنة الماضية، إلى جانب بلدان نامية أخرى، كانت نيته هو ضمان النظر في تلك القضايا بطريقة شاملة في مداولات الويبو. وقال إنه لم يكن ينوي التقليل من شأن الويبو ولا الدور الذي تؤديه في ذلك المجال، ولا إلغاء الالتزامات التي قطعوها جميعا. وقال إنه إذاً لا يزال يعلق الأهمية القصوى على الاقتراحات التي قدمت في جمعية السنة الماضية حول وضع جدول أعمال للتنمية. وقال إنه واثق من أنهم يستجيبون للقلق المتزايد والمنتشر الذي تم التعبير عنه في العديد من المحافل، في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فيما يتعلق بتطور نظام الملكية الفكرية الدولي حاليا وفي المستقبل. وصرح بأن الاقتراح استقطب منذ تقديمه السنة الماضية مساندة العديد من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بمن فيهم شخصيات حائزة على جائزة نوبل، من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وقال إن ذلك يبين بوضوح أن المسألة المطروحة في هذا الصدد ليست فقط قضية بين الشمال والجنوب. وشرح أن الاقتراح بشأن جدول أعمال للتنمية يتناول القضايا التي تهم المجتمع الدولي ككل. وأشار في هذا الصدد إلى ندوة انعقدت مؤخرا حول الملكية الفكرية والتنمية، في معهد التكنولوجيا الجديدة (INTECH) في جامعة الأمم المتحدة بماسترخت (هولندا)، شارك فيها العديد من الخبراء والأكاديميون المشهورون من فرنسا والهند وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، إلى جانب مسؤولين من مختلف الوكالات الحكومية في بلدان الجنوب، واتفقت الآراء في تلك الندوة على أن توجيه نظام الملكية الفكرية أكثر إلى احتياجات الجمهور وضمان مزيد من التوازن فيه سيعود بالنفع على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء. وقال إن المجموعة أعدت وثيقة مقتضبة لخصت فيها النتائج والاقتراحات وأتاحتها للأطراف المهتمة في ذلك الاجتماع. وقال إن الوثيقة شملت موجزا من عشر نقاط يمكن أن تصبح بيانا للنظر فيه. وقرأ الوفد النقاط الأربع الأولى التي تخصّ الاجتماع. وقال إن أولها أن حقوق الملكية الفكرية حقوق مالية لا تُمنح كغاية في حدّ ذاتها وإنما كوسيلة لتحقيق غايات محددة مثل النهوض بالإبداع والابتكار والثقافة والعلوم. وقال إن حقوق الملكية الفكرية قد تكون لها مع ذلك آثار سلبية ليس فقط على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بل وأيضا على الابتكار ذاته. وذكر أن النقطة الثانية هي أن منح حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن يكون مسموحا فقط إذا لم يكن يمس بالمبدأ الأساسي لنظام العلوم المفتوح. وقال إن النفاذ المجاني والعام إلى المعارف العلمية هو أيضا واحد من المحركات الأساسية للنشاط الابتكاري. وقال إن النقطة الثالثة هي ضرورة إقامة أنظمة لحقوق الملكية الفكرية تكون أفضل وأكثر توازنا، مما يسهل تنفيذ دورها كأدوات للحفز على الابتكار، وهي قضية تعني البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتحدث أخيرا عن النقطة الرابعة وهي أن أي توسيع لحقوق الملكية الفكرية، سواء من حيث الموضوع والمدة أو النوعية أو نطاق تطبيق الحماية، يجب أن يكون قائما على أدلة واضحة تثبت فائدتها الحقيقية. وقال إن تلك الندوة خلصت إلى عدد من النتائج الأخرى مثل تطوير شبكة دولية للباحثين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة للعمل كمركز أو موقع للدورات الثلاث للاجتماع الحكومي الدولي المعني بجدول أعمال للتنمية التي انعقدت العام الماضي بين أبريل/نيسان ويوليه/تموز. وقال إن الاقتراحات التي تقدمت بها مختلف الوفود إنما تبرهن على أن هناك دعم واسع النطاق للمبادرات المطروحة التي ترمي إلى إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وقال إن الاجتماعات الثلاث لم تسمح بإجراء مناقشات أولية حول بعض الاقتراحات، ولكن من الواضح أن حتى تلك الاقتراحات التي تمت مناقشتها تحتاج إلى مزيد من البحث من قبل الدول الأعضاء. وقال إن العديد من تلك الاقتراحات تغطي قضايا متنوعة وواسعة النطاق وأصبح من البديهي إذا أن من الضروري عمل المزيد. وأشار في هذا الصدد إلى الدعم الكبير الذي تم التعبير عنه في الاجتماع الثالث في يوليه/تموز من أجل مواصلة عمل الاجتماع الحكومي الدولي. وقال الوفد إنه يؤكد بدوره على ضرورة مواصلة عمل الاجتماع الحكومي الدولي لسنة أخرى، كما أكدت على ذلك الأغلبية العظمى من أعضاء الويبو. وأعرب عن أمله في أن يشرع الاجتماع

المقبل في مناقشة معمقة لجميع الاقتراحات المقدمة وأن يكون مستعدا لإعداد تقرير إلى الجمعية العامة المقبلة، مع توصيات حول كيفية التصدي لمختلف القضايا المطروحة في الاقتراحات. وقال إن تطلعاته معقولة، وإنه يدرك الحاجة إلى مزيد من العمل الحكومي الدولي، ونظرا إلى الطابع المعقد لهذه المسألة، فإنه يعتبر أن الاجتماع الحكومي الدولي هو أفضل إطار لتحقيق ذلك. وفي الختام، أكد الوفود من جديد على أن جدول أعمال التنمية هو اقتراح واسع النطاق وأفقي المنهج وهو يرمي إلى النظر في مجمل عمل الويبو بكلّ أبعاده، ولا يمكن بالتالي إحالة المناقشات حول جدول أعمال التنمية إلى هيئة فرعية أخرى داخل الويبو، مثل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية.

١١٩- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه لاحظ خلال الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٤، ولا يزال يعتقد بأن التنمية ليست فقط واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وإنما هي من التحديات الأكثر هيمنة. وذكّر بأنه صرح في العديد من المناسبات بأنه لا يعتقد أن الويبو قد أغفلت اعتبارات التنمية ولا أن الملكية الفكرية تعوق التنمية. وقال إنه يعتقد بأن العكس هو الصحيح وأن الويبو قد أدمجت اعتبارات التنمية في رسالتها منذ أن انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤، وأن الملكية الفكرية قادرة على أن تكون أداة فعالة في التنمية وقد كانت كذلك فعلا. وقال إن تجارب العديد من البلدان النامية الحاضرة في هذه القاعة تثبت ذلك بوضوح. وأضاف قائلا إن الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات قد أتاح فرصة مفيدة لتبادل وجهات النظر كمرحلة تمهيدية بيد أنه لم يكن محفلا لفحص جميع الاقتراحات بعمق. وقال لم يبرز في الواقع أي توافق للآراء حول مختلف المقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تبدو أقل إثارة للجدل، كتلك الرامية إلى تحسين المساعدة التقنية. وقال إنه يواصل تأييده للحوار الصريح والعمل نحو تحسين استجابة الويبو لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما في مجال المساعدة التقنية، ويظل منفتحا لكل الأفكار الأخرى. بيد أنه لا يؤيد الاقتراح الرامي إلى عقد دورات إضافية للاجتماع الحكومي الدولي. وذكّر بأن ذلك الاجتماع أنشأته الجمعية العامة في السنة الماضية كحل توفيقي ولفترة محدودة، وأنه وصل إلى نهاية ولايته في نهاية شهر يوليه/تموز الماضي. وقال إن الوقت قد حان لإيجاد محفل دائم يواصل المناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية بغية بحث مختلف اقتراحات الدول الأعضاء في الويبو، وقال إنه سيقدم دعمه لإنعاش اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، حتى يتسنى التعامل مع الاقتراحات التي لم يتم بحثها بعد على قدم المساواة، ولكن أيضا من أجل تحسين التعامل مع جميع الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن تلك اللجنة هي هيئة دائمة تابعة للويبو وتتيح المحفل الممتاز لبحث القضايا المطروحة بحثا معمقا. وقال إن عملها منصوص عليه في ميزانية الويبو الدائمة ولها ما يلزم من موظفين لتوفير خدمات الأمانة. وأضاف بأن دورات اللجنة تدوم أسبوعا كاملا، شأنها في ذلك شأن سائر هيئات الويبو الدائمة، مما يتيح متسعا من الوقت لإجراء مناقشة مكثفة وسليمة للاقتراحات المحددة. وأوضح أن الدول الأعضاء يمكنها أن تخوّل لتلك اللجنة اختصاصات واضحة جدا كي تجري بحثا معمقا لجميع الاقتراحات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، إذا كانت لديها أية شكوك بشأن اختصاصات اللجنة الحالية. واقترح الوفد أيضا إمكانية النظر في تغيير اسم اللجنة الحالي كي يصبح اسمها مثلا اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، حتى يتضّح أن اختصاصاتها ليست منحصرة فقط في المساعدة التقنية أو التعاون لأغراض التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن تلك اللجنة، بعد انعاشها سواء باسمها الحالي أو اسم جديد، ستكون بمثابة محفل دائم في الويبو للمناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، وهو ما أراده الدعاة إلى جدول أعمال للتنمية في الأصل، ولكن سيتم ذلك بطريقة تمكن من تفادي ازدواجية الموارد وإجراء المناقشات بطريقة منظمة ومركزة. وقال الوفد إنه يؤيّد كليا أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويعتقد أن الملكية الفكرية والويبو لهما دور مهم في حفز التنمية. وذكّر بأن الويبو قد عملت على إدراج البعد الإنمائي

في جميع أعمالها وأن للدول الأعضاء الحرية في متابعة تلك الأهداف في ظل هيئات الويبو الحالية. وقال الوفد إنه يعتقد أن الويبو ليست هيئة تعنى أساسا بالتنمية وينبغي ألا تصبح كذلك، بيد أنه في الوقت ذاته يؤيّد الاقتراح الداعي إلى أن تحسّن الويبو جهودها في إطار اختصاصاتها الأساسية، حتى تأتي بمزايا الملكية الفكرية إلى جميع الدول الأعضاء فيها. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده لإضافة البعد الإنمائي إلى اختصاصات اللجنة الدائمة المذكورة آنفا حتى يكون لهذه القضية العامة محفل دائم في المنظمة. وقال إنه واثق من أن إنعاش تلك اللجنة الدائمة دون عقد أية دورات إضافية للاجتماع الحكومي الدولي، هو السبيل إلى الأمام وأن فوائد ذلك الخيار ليس هيكلية فحسب بل تتعلق بالسياسة العامة أيضا. وأضاف قائلا إن اللجنة موجودة الآن وكل التغييرات التنظيمية اللازمة والمسائل المتعلقة بالميزانية يمكن التصدي لها بأدنى قدر من التعقيد. ولاحظ أيضا أن اللجنة الدائمة ستتيح محفلا دائما يمكن من السير بالدول الأعضاء قدما نحو توافق الآراء حول قضايا الويبو الأساسية التي ينبغي التطرق إليها والتي تحظى باتفاق الجميع. وقال الوفد إنه يوافق على أن تركيز المناقشات، في إطار اللجنة الدائمة بعد إنعاشها، سوف يتيح أفضل فرصة من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة وعملية بما يعود بالنفع على البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا، بأعلى قدر من الفعالية.

١٢٠- وأعرب وفد الصين من جديد، كما فعل في الجمعية السابقة، عن أمله في اعتماد جدول أعمال التنمية، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة وضع القواعد والمعايير، حيث يمكن إيلاء الاهتمام الأكبر إلى مصالح الأطراف وانشغالاتها المتنوعة. وقال إن الدورات الثلاث التي عقدها الاجتماع الحكومي الدولي شهدت تقديم اقتراحات مختلفة وإعداد قوائم وتنظيم مناقشات. وقال إنه يأمل في التوصل إلى نتائج ملموسة بعد سنة من الجهود. وحثّ المشاركين على تركيز جهودهم والتحضير للمناقشات، عوضا عن إعادة فتح المواضيع التي سبق وأن توافقت بشأنها الآراء. وأكد على ضرورة عدم التخلي عن توافق الآراء الذي تحقق في الجمعية العامة السنة الماضية وعلى الحاجة إلى النظر بعمق أكثر في السبل الكفيلة بأداء المهمة المحددة بالاستناد إلى النجاح الذي تحقق حتى الآن. وشكر الوفد جميع البلدان على الاقتراحات التي تقدمت بها إلى الاجتماع الحكومي الدولي. وقال إنه بحثها بعناية ورأى أن كل تلك الاقتراحات تسهم في فهم مواقف الأطراف الأخرى وتفهّمها، ولا سيما تلك البلدان التي لها مواقف بعيدة جدا عنها. وقال إن تلك الاقتراحات قد ألهمت وفد الصين، ورغم أن نظام الصين للملكية الفكرية قد ابتدأ أعماله منذ وقت قصير لم يتجاوز ٢٠ سنة، فإنه يعتقد بأن القدرات الإبداعية والابتكارية لشعبه قد تحسنت وقد استعملوا التكنولوجيا المتقدمة الآتية من الخارج، مما جعلهم يدركون الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام الملكية الفكرية في النهوض بالتنمية الاقتصادية. ولاحظ أن استمرار تحسين نظام الملكية الفكرية وضمان الحماية المتينة لأصحاب الحقوق قد أدلى إلى استمرار في الأنشطة الإبداعية وتسارع في تعميم المعارف، مما يدل على أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين نظام الملكية الفكرية من أجل تعزيز التوازن فيه، ويدل أيضا على ضرورة النظر في التقييدات والاستثناءات. وأعرب عن أمله في المشاركة الفعالة في مختلف أنشطة المنظمة والتجربة والخبرة التي اكتسبتها البلدان الأخرى سوف يستفيد بلده أيضا ويبحث عن نظام فعال للملكية الفكرية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية. وقال الوفد إنه واثق من أن جهود بلده ستمكنه من اكتساب فهم أحسن للتدابير الموضوعية اللازمة لتحقيق تلك التحسين والاستفادة من الاقتراحات التي قدمتها بلدان أخرى في الاجتماع الحكومي الدولي، وأكّد من جديد على أن جدول أعمال التنمية قضية مهمة جدا بالنسبة إلى البلدان النامية. وقال إن نطاقها واسع جدا مما يجعلها تطرح قضايا مهمة بالنسبة إلى البلدان النامية بل ولها أيضا انعكاسات على البلدان المتقدمة. وقال إن البلدان النامية تؤدي دورا مهما في السوق العالمية. ورأى أن على الدول الأعضاء ألا تتخوف من الحالة التي تطرح فيها للنقاش قضايا تتعلق بوضع القواعد والمعايير. ورأى أيضا أن إتاحة محفل للمناقشات حول قضايا التنمية ينبغي أن تمكن من الإسهام في تطوير القوانين بشأن حقوق الملكية الفكرية وتنسيقها. وذكر أن من

الشروط الأخرى المطلوبة في ذلك المحفل أن كل القرارات، ولا سيما، تلك المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، التي تصدر عن ذلك المحفل ينبغي أن تكون ملزمة الأثر بالنسبة إلى باقي اللجان الدائمة. وأشاد الوفد بجهود الأمانة في تنظيم الدورات الثلاث للاجتماع الحكومي الدولي وإعداد وثيقة تضم ٣٠٠ صفحة عن أنشطة التعاون لأغراض التنمية، وشكرها أيضا على الفرصة المتاحة لإجراء نقاش منفتح وفهم أحسن لمواقف مختلف الدول الأعضاء. وفي الختام، أشار الوفد إلى إنجازات الاجتماع الحكومي الدولي وزيادة المشاركين فيه وفوائد عمله، وأعرب عن أمله الصادق بأن تتمكن جميع الأطراف من العمل بفعالية من أجل النهوض بالمناقشات حول جدول أعمال التنمية.

١٢١- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن البعد الإنمائي هو أولى أولويات البلدان الأفريقية، وإنه لمس ذلك في مختلف المناسبات الدولية والبيانات. وأشار إلى خطة عمل مؤتمر القمة، الذي انعقد في الدوحة سنة ٢٠٠٥. وقال إن تلك الخطة ركّزت بصورة خاصة على الحاجة إلى إدماج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو في المستقبل، بما في ذلك النفاذ إلى المعارف والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والنهوض بالتنمية عموما. وفي ذلك السياق، قال إن مجموعة البلدان الأفريقية تؤكّد من جديد على الأهمية الخاصة التي تعلقها على متابعة المشاورات الجارية في الويبو، كجزء من الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات. وقال الوفد إن تجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي سيمكن من التعامل بعدل مع جميع الاقتراحات التي تم تقديمها. وذكّر في ذلك الصدد أن الاقتراح الأفريقي لم يناقش بعد. واستطرد قائلا إن عقد اجتماعات أخرى سيتيح أيضا فرصة لإبراز قيمة جميع الاقتراحات التي تم تقديمها. وأثنى الوفد في هذا الصدد على الوفود التي تقدمت باقتراحات حتى الآن. وأضاف قائلا إن الاقتراحات تمثل بلا شك أساسا متينا لإجراء مناقشة في الويبو حول هذا الموضوع. وقال إنه سعيد للمشاركة في هذه المناقشات وسعيد أيضا إذ يرى أن العديد من المنظمات الأخرى تشارك فيها أيضا مما يسمح بإجراء نقاش واسع النطاق. وفي الختام، أكّد الوفد من جديد اعتقاده بأن عقد اجتماعات أخرى حول خطة العمل من أجل التنمية أمر مهم للجميع.

١٢٢- وشكر وفد شيلي الأمانة على الوثائق المقدمة. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه يعلق أهمية كبرى على جدول أعمال التنمية. وأعرب عن ارتياحه للاهتمام الذي ولّدته الدورات الثلاث للاجتماع الحكومي الدولي بقضايا تكتسي أهمية بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية أيضا. وقال إنه سعيد بالمشاركة في هذه المناقشة إلى جانب هذه المنظمات والوفود المرموقة. وأضاف قائلا إن جميع الدول الأعضاء الحاضرة وافقت على ضرورة تجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي. وأوضح أن بعض الاقتراحات لم تناقش إلا بشكل سطحي، وهناك اقتراحات لم تناقش قطّ وهناك أيضا بعض البلدان التي لا تزال تعدّ اقتراحاتها، ولا سيما فيما يتعلق بالنهوض بالملك العام. وأبرز الوفد البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية في الاجتماعات الحكومية الدولية ما بين الدورات وخلال هذه الجمعية، والذي طالبت فيه المجموعة بأن تتم معاملة اقتراحها، وسائر الاقتراحات المقبلة، على قدم المساواة في نفس المحافل. وفي الختام، صرح الوفد بأن تلك المحافل كلها لا تملك ولاية واسعة النطاق بالقدر الكافي للتعامل مع تلك الاقتراحات واقترح بالتالي تمديد صلاحية الاجتماع الحكومي الدولي للنظر في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

١٢٣- وأعرب وفد ماليزيا عن تقديره للويبو والعمل القيم الذي أنجزته في تنظيم الدورات الثلاث للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال التنمية. وشكر أيضا الدول الأعضاء التي تقدمت باقتراحات للمناقشة. ورأى الوفد أن ذلك الاجتماع هو محفل للنقاش البناء فيما بين الدول الأعضاء. وقال إنه يعتقد بأنه قادر على الإسهام في التوصل إلى نتائج مفيدة حول جدول أعمال

التنمية. وذكّر بأن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية لم يناقش في الاجتماع الثالث، ولذلك، فإنه يعتقد أنه ينبغي احترام مبدأ المساواة والتكافؤ في المداولات وينبغي بالتالي مناقشة اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية وأية اقتراحات جديدة أخرى في نفس المحفل. وقال إنه إذاً يؤيّد منح الاجتماع الحكومي الدولي الولاية كي يواصل عمله لثلاث دورات أخرى، إذا اقتضى الأمر ذلك، وأن يعد تقريرا إلى دورة الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٦، لمزيد من النقاش واتخاذ القرارات اللازمة.

١٢٤- وقال وفد اليابان إن المناقشات في الويبو حول جدول أعمال التنمية والاقتراحات الإضافية المتعلقة بالموضوع تكتسي أهمية كبيرة. وقال إن سعيد لمواصلة مناقشتها في الويبو. وذكّر بأن الاجتماعات الحكومية الدولية التي ابتدئت العام الماضي كانت حلا توفيقيا، وكان بمثابة اجتماع خلص ومؤقت وليس هيئة دائمة. وأشار إلى الشرح الذي قدّمه المكتب الدولي في الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، والذي فهم منه أن ولاية تلك اللجنة الدائمة في هامش من المرونة بما يكفي لتغطية جدول أعمال التنمية والقضايا المرتبطة به. ورأى إذاً أن من الأفضل أن تتواصل المناقشات حول جدول أعمال التنمية والقضايا المرتبطة به في إطار تلك اللجنة الدائمة. وأشار الوفد إلى أن بعض الوفود قد ذكرت ضرورة معاملة اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بالمساواة وكذلك سائر الاقتراحات الإضافية. ورأى أنه حتى وإن تمت مناقشة ذلك الاقتراح في إطار اللجنة الدائمة وليس في الاجتماع الحكومي الدولي، فإن المعاملة بالمساواة ستكون مضمونة لأن المكان الذي تجرى فيه المناقشات حول جدول أعمال التنمية لا علاقة له بمضمون المناقشات أو جودتها. وأضاف قائلا إن جدول أعمال التنمية سيُدرس بخبرة اللجنة الدائمة التي ستكون قادرة على معاملة الاقتراحات معاملة أحسن.

١٢٥- وقال وفد كينيا إنه من المعترف به عموما في جميع المحافل الدولية أن موضوع التنمية وهو من أصعب التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وأشار إلى الجهود الجبارة التي تبذل على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بغية التصدي للجوانب الحاسمة في التنمية. وقال إن الزعماء اتجهوا منذ بضعة أيام إلى نيويورك للتطرق إلى التقدم الذي يحرزه العالم من أجل تحقيق أهداف التنمية للألفية. وشدّد على ضرورة إسهام الويبو بقدر كبير في تلك الجهود الدولية، بما فيها تحقيق أهداف التنمية للألفية. وأشار إلى أن الجميع يشهد الدور المهم الذي تؤديه الملكية الفكرية في التنمية التكنولوجية والصناعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان عبر العالم، بيد أن التنمية تعثرت في العديد من البلدان، نظرا إلى انعدام الإقرار والاعتراف بالدور الذي يمكن أن تؤديه الملكية الفكرية في تنميتها. وأكّد على الحاجة إلى السير قدما بالتنمية والملكية الفكرية بحيث لا تختلط مع المساعدة التقنية التقليدية التي لم يكن لها وقع كبير على تنمية البلدان النامية. وقال إن الملكية الفكرية هي حجر الأساس في السياسات الاقتصادية الوطنية الحديثة وهي الحافز على التنمية ومن الأدوات المهمة المعترف بها في التنمية. وأضاف الوفد قائلا إن ذلك هو ما يجعل كينيا تلتزم بالعمل مع جميع الوفود الحاضرة في هذه الجمعية لتوسيع الأنشطة المتعلقة بالتنمية من أجل تعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك الصدد، أعلن الوفد أن كينيا يؤيّد وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، باختصاصات واضحة ونظام لرصد التنفيذ. وقال إنه يعتقد بأن اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية وكذلك "أصدقاء التنمية" هي أساس جيّد للسير قدما نحو إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وقال إن كينيا تقدّر توسيع أنشطة اللجنة الدائمة المذكورة آنفا كي تشمل التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، ولكنه يعتقد أن المسائل المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية ينبغي أن تعهد إلى الاجتماع الحكومي الدولي وليس إلى تلك اللجنة الدائمة. وقال إن ذلك في اعتقاده هو أفضل السبل الكفيلة بضمان النظر في قضايا التنمية والتنفيذ السريع حتى تؤدي حقوق الملكية الفكرية دورها الحاسم في التنمية. وفي الختام، صرح الوفد بأن جدول أعمال الويبو بشأن

التنمية لا يعني فقط توسيع نطاق المساعدة التقنية التقليدية، وإنما يخص أيضا حقوق الإنسان التي تهم البلدان النامية.

١٢٦- وقال وفد بنن إن الموضوع له أهمية خاصة لعدة أسباب. وأشار إلى البيان العام الذي أدلى به في اليوم الأول حين تحدث باسم البلدان الأقل نموا وحين قال إن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان الأقل نموا. وأكّد على ضرورة مواصلة عمل الاجتماع الحكومي الدولي في سنة ٢٠٠٦ من أجل تمكين الدول الأعضاء من التعامل مع الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة البلدان الأفريقية واقتراحات أخرى. وأيّد الوفد البيان الذي أدلى به البارحة وفد المملكة المغربية باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن البلدان الأقل نموا سبق وأن تقدمت باقتراحات محددة بشأن جدول أعمال التنمية وتودّ أن تراها تتحقق. وقال إن قضية التخفيف من وطأة الفقر هي مسألة لا بد من التصدي لها وينبغي للبلدان المتقدمة والبلدان النامية والدول الأعضاء في المنظمة أن تتخذ خطوات محددة بشأنها.

١٢٧- وشكر وفد البحرين المدير العام وموظفيه على الدعم الذي يقدمونه في توفير برامج تطوير الملكية الفكرية. وقال إن برامج التطوير ينبغي أن تستمر مع استمرار التطورات التكنولوجية. وأضاف قائلا ما أن فرغت البحرين من تطوير برامج واستراتيجيات لتطوير الملكية الفكرية حتى تبيّن لها أن هناك احتياجات اقتصادية واجتماعية خاصة ينبغي تلبيتها. وقال إذا كان بلده سيسعى إلى تحسين مستوى العيش بصورة عامة فإن برامج المساعدة التي تتيحها الويبو تكتسي أهمية حاسمة وينبغي المواصلة في دعمها. وأشار إلى أن ارتفاع عدد السكان وتزايد أهمية دور الملكية الفكرية بصورة عامة يجعل الحاجة ماسة إلى زيادة برامج التوعية والتثقيف وإدراجها ضمن المقررات الأكاديمية. وقال إن ذلك سيساعد على تحسين مستوى العيش وتعزيز الاقتصاديات بصورة عامة، ولذلك فإن البحرين تأمل في أن يجد الرئيس السبل الملائمة للمساعدة على مواكبة سرعة التطور التكنولوجي. وقال إن الملكية الفكرية تكتسي أهمية بالغة، وينبغي استغلال تلك الأهمية لإيجاد الآليات التي من شأنها أن تساعد على الإسراع في تحقيق الأهداف المنشودة قدر الإمكان. وفي حديث عن الاقتراحات التي تم تقديمها، قال الوفد إن من المهم أخذها بعين الاعتبار والبحث عن سبيل للاستفادة منها بصورة عامة والعمل بالتالي على تحسين مستوى العيش في جميع البلدان.

١٢٨- وذكّر وفد باكستان بأن سنة قد مرت منذ أن نوقشت لأول مرة الحاجة إلى جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وكان ذلك في الدورة السابقة لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأوضح أن ذلك لا يعني أن انعكاسات الملكية الفكرية على التنمية لم تكن تناقش في الويبو من قبل، إذ لم تدخر المنظمة أي جهد، ولا سيما في المكتب الدولي، لبحث المناهج الكفيلة بالتصدي بفعالية لقضايا متنوعة ومعقدة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وأضاف قائلا إن من الضروري الاعتراف في الوقت ذاته بأن جمعية الويبو قد سمحت في دورتها السابقة بمناقشة أكثر اتساقا وتركيزا على مسألة وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وذلك بالاستناد إلى الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل والأرجنتين وغيرهما من "أصدقاء التنمية". وأضاف قائلا إن الموضوع أحيل إلى اجتماع حكومي دولي ما بين الدورات، وفقا لقرار الجمعية، واجتمع في ثلاث دورات من أبريل/نيسان إلى يوليه/تموز من هذه السنة. وقال إنه مكّن الجميع من قطع أشواط على ذلك الطريق وجمع بعض الاقتراحات القيمة التي يمكن أن تساعد على رسم خارطة الطريق لمزيد من التقدم في ذلك الاتجاه. وأكّد الوفد على الحاجة إلى الاعتراف بأن العولمة وسرعة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية كلها زادت في أهمية التوجهات الإنمائية لنظام الملكية الفكرية. وأشار إلى بيان المتحدث السابق وأضاف قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة الذي اجتمع فيه قادة العام قد جدّد الالتزام بمشاطرة الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الويبو، بصفتها عضوا في أسرة

الأمم المتحدة، لها ولاية طموحة ومسؤولية كبيرة تقتضي الإدماج الكلي للبعد الإنمائي في عملها. وقال إنه سبق وأن أكد أن الاتجاه الفكري وليس الاختصاص الذي ينبغي تكييفه وفقا لاحتياجات العامل الإنمائي على مستوى جميع أنشطة الويبو. وقال إنه ما فتئ يشير إلى العناصر الثلاثة في انشغالات البلدان النامية فيما يتعلق بوقع نظام الملكية الفكرية على الأهداف الإنمائية. وقال إن تلك الانشغلات تتعلق أولا بوقع الملكية الفكرية على توافر المواد الأساسية وتكلفتها المعقولة، مثل الأدوية والكتب المدرسية والبرامجيات التعليمية، وثانيا بالامتلاك التعسفي للمعارف التقليدية والموارد البيولوجية، وثالثا بتزايد الآثار المقيّدة للملكية الفكرية على النفاذ إلى التكنولوجيا وقدرة البلدان النامية على الابتكار. وأكّد على أن تلك الانشغالات هي التي أدت إلى ما أشار إليه المدير العام في كلمته الافتتاحية، أي قضية فضاء السياسة العامة أو هوامش المرونة في نظام الملكية الفكرية. وأبرز الوفد أهمية تحديد تلك الهوامش في النظام وتنفيذها حيثما وجدت، وإتاحة هوامش أخرى حيث لا توجد. وأعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في مشروع لتطوير جدول أعمال بشأن التنمية قائم على الأعمال والنتائج للويبو، ويكون الهدف منه التصدي بفعالية لتلك الانشغالات الحقيقية، مما يقتضي مناقشة مركزة، ومن الأحسن أن تكون منهجية، في المنظمة حول نظام يوفق بين حقوق الملكية الفكرية والأهداف الإنمائية. ولاحظ الوفد أنه لا يستطيع بطبيعة الحال أن يستمر في وضع مجموعات من القواعد والمعايير دون أن يقيّم الآثار التي قد تترتب عليها بالنسبة إلى الأهداف الإنمائية. وأشار إلى الضرورة الحقيقة إلى بحث كيف يؤثر نظام الملكية الفكرية في البلدان على اختلاف مستويات تقدمها وبتفاوت اطلاعها على النظام. وقال إنه يعتقد بأن من الممكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء وتكليف آلية دائمة قادرة على إجراء ما أطلق عليه اسم تقييم وقع أنشطة المنظمة الحالية والمقبلة على التنمية. وقال إن ذلك سوف يوفر المعلومات الأساسية والتحليل القائم على الأدلة حول مدى التداخل بين الملكية الفكرية والتنمية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وقال الوفد إن من الممكن الشروع في ذلك حتى قبل أن تفرغ الدول الأعضاء من التوصل إلى تفاهم مشترك حول جدول أعمال التنمية، لأن النتائج سوف تساعد بلا شك على اتخاذ قرارات مستنيرة في هذه المسألة. وفيما يتعلق بأعمال الاجتماع الحكومي الدولي، أشار الوفد إلى أن الاجتماع له صلاحية بحث اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" وسائر الاقتراحات بتفصيل بغية إعداد التوصيات اللازمة إلى الجمعية العامة. وأعرب الوفد عن أسفه إذ طغت على معظم المناقشات في الاجتماعات الثلاثة المسائل الإجرائية عوضا عن الخوض في بحث الاقتراحات الموضوعية. وقال إن ذلك لم يسمح بإتمام ولو قراءة أولى للاقتراحات بأكملها. وأشار عن ارتياحه، رغم ذلك، إذا لا تزال الاقتراحات تقدم حتى في الاجتماع الأخير، ولم يقدَّم أي اعتراض على الحاجة إلى جدول أعمال للتنمية في الويبو. وأكّد الوفد على ضرورة مواصلة العمل على ذلك الأساس الإيجابي لا سيما وأن هناك اختلافات في الأفق، بيد أن تلك الاختلافات قائمة من قبل، وكلّ المحاولات الرامية إلى إيجاد حلول لها في تلك الظروف هي القاعدة التي يقوم عليها العمل متعدد الأطراف. وقال الوفد إنه واثق من أن الويبو والدول الأعضاء فيها تملك الموارد الفكرية اللازمة لمواجهة ذلك التحدي. وأكدّ من جديد على أن المسألة الأهم المطروحة على الجمعية في البند ١٣ من جدول الأعمال هي كيف ينبغي مواصلة المناقشات حول جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، إذ هناك منهجان اثنان تم عرضهما. وقال إن من الممكن مواصلة بحث مختلف الاقتراحات إما من خلال تجديد صلاحية الاجتماع الحكومي الدولي أو في إطار اختصاصات اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. واقترح أن تقرر الجمعية العامة تجديد صلاحية الاجتماع الحكومي الدولي وذكر أسباب ذلك. فقال أولا أن الجمعية السابقة كانت قد أسندت إلى الاجتماع الحكومي الدولي ولاية لم يتم حتى الآن تنفيذها بالكامل وينبغي بالتالي تجديدها حتى تتاح الفرصة لإجراء بحث مستفيض لجميع الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية بغية إعداد توصية وفقا لذلك وطرحها على نظر الجمعية. وقال إن السبب الثاني هو أن القضايا المطروحة في مختلف الاقتراحات ستتداخل بطبيعة

الحال مع جميع أنشطة الويبو، ولذلك ينبغي ألا يكون حق الدول الأعضاء في إمعان النظر في كل اقتراح مقيّدا بالبنية التحتية المادية والمالية لتلك اللجنة الدائمة. وقال إن السبب الثالث هو أن الاجتماع الحكومي الدولي، رغم أن بدايته كانت بطيئة فإنه يحتاج زخما من النقاش الموضوعي في النصف الأخير على ألا يستنفد كله مرة ثانية في نقاش إجرائي محتمل في اللجنة الدائمة المذكورة، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من أهمية جدول أعمال التنمية. وقال إن السبب الرابع هو أن الاجتماع الحكومي الدولي قد أصبح محفلا تناقش فيه مختلف جوانب جدول أعمال التنمية في إطار متكامل. ورأى أن من الضروري التوصل إلى توافق للآراء في إطار الاجتماع الحكومي الدولي قبل أن تحال مختلف العناصر التي توافق حولها الآراء إلى اللجنة الدائمة وهيئات أخرى في الويبو للشروع في مرحلة التنفيذ، كلّ في إطار اختصاصاته. وفي الختام، صرح الوفد بأن المناقشات حول جدول أعمال التنمية للويبو هي منعطف في تاريخ المنظمة، وأن عليهم المسؤولية الجماعية لضمان أعلى قدر من الشفافية والإنصاف والنزاهة في التعامل مع الجوانب الموضوعية والإجرائية لهذه المناقشة التاريخية.

١٢٩- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للبيانات التي أدلى به المدير العام للويبو وقال إنه يؤيدها. وصرح بأن جنوب أفريقيا تعلق نفس القدر من الأهمية على جميع الاقتراحات المقدمة حتى الآن، بما فيها اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية واقتراح "أصدقاء التنمية" من أجل تمديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي. وأكّد الوفد على المسائل التالية: "١" أن موضوع التنمية، حسب مفهومه، يغطي القضايا المتعلقة بالصحة العامة ونظام البراءات، فأشار في ذلك الصدد إلى عمل منظمة الصحة العالمية من خلال اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية، والابتكار والصحة العامة، "٢" وأن جنوب أفريقيا قد حددت المشكلات التي تواجه مسائل التصدير الموازي وتراخيص البراءات غير الطوعية، "٣" وأن جدول أعمال التنمية، حسب مفهومه، يشمل عمل اتفاقية التنوع البيولوجي (أي، الموارد الوراثية والموارد البيولوجية واقتسام المنافع والملكية الفكرية بالإضافة إلى الملكية الفكرية والتكنولوجيا المقترنة بها)، "٤" وأن التنمية، حسب مفهومه، تشمل أيضا مجال العلوم والتكنولوجيا بما في ذلك تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والأبحاث، "٥" وأن القضايا التعليمية مثل النفاذ إلى المواد التعليمية والمعلومات، وربما أيضا ملحق اتفاقية برن، كلّ ذلك ينبغي إدراجه في التشريع الوطني، "٦" وأن عمل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والأونكتاد واليونسكو، فيما يتعلق بالقضايا الزراعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإنمائية، على التوالي، هي أيضا مجالات ذات الصلة بقضايا الملكية الفكرية. وقال إن الملكية الفكرية تتداخل بطبيعتها مع عدة قطاعات واختصاصات، ولا يمكن بالتالي حصرها في عمل إدارة وطنية واحدة أو منظمة دولية دون غيرها. وأشار إلى ضرورة التعامل مع قضايا الملكية الفكرية بطريقة جماعية وأن كل وكالات الأمم المتحدة هي أيضا معنية بجدول أعمال التنمية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأضاف قائلا إن هيئات أخرى خارج أسرة الأمم المتحدة، مثل منظمة التجارة العالمية قد تبيّنت أن هناك مشكلة تخصّ التنمية في سياق الملكية الفكرية وأن إعلانات الدوحة والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع لخير مثال على تلك المشكلة. وأوضح أن القضايا المطروحة لا تندرج ضمن أعمال اللجنة الدائمة المذكورة آنفا، وأنه غير واثق من أن تلك اللجنة تملك الخبرة اللازمة للتعامل مع هذه القضايا. وأضاف قائلا إن على الويبو أن تستجيب للانشغالات المتعلقة بقضايا التنمية، وأن الوقت آت كي تشرع الويبو في العمل مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل التصدي للمشكلة المطروحة فيما يتعلق بالتنمية. وقال إن في حال تم تقديم أية اعتراضات في هذا الشأن، فسيكون على الأمم المتحدة أن تبتّ في الأمر. وأعرب عن أمله في ألا تؤدي المفاوضات التجارية الثنائية إلى التقليل من شأن فضاء السياسة العامة المتاح ضمن اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وقال إنه لا يطلب المستحيل من الويبو. وأكّد استعداده لعمل مع الويبو والسير قدما بأهداف التنمية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة، في سياق الملكية الفكرية والتنمية. وفي الختام، التمس الوفد تمديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي.

١٣٠- وأخذ وفد أنتيغا وبربودا الكلمة باسم وفود الكاريبي التي تمثل أنتيغا وبربودا وبليز وغرينادا والكومنولث الذي يضم دومينيكا وجامايكا وسانت فنسنت وغرينادين وجمهورية ترينيداد وتوباغو. وقال الوفد إنه يرى أيضا أن جدول أعمال التنمية للويبو سوف يسهم في تعزيز إسهام المنظمة في التنمية، وإسهام يعتبر كبيرا اليوم. وأكّد على الإسهام "الكبير" بأنه يعتقد بأن المنظمة تسهم فعلا في الجهود الإنمائية لتلك البلدان على الصعيد الوطني والإقليمي. وقال إن اتفاق التعاون لخير دليل على ذلك. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة السابقة اتخذت قرارا محددا لعقد اجتماعات دولية حكومية ما بين الدورات مع تقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه. وأعرب عن أسفه لأن الاجتماع الحكومي الدولي لم ينفذ ولايته بالكامل وينبغي بالتالي تمديدها حتى الجمعية المقبلة كي يتاح مزيد من الوقت من أجل مواصلة النقاش فيما بين الوفود حول مختلف الاقتراحات المقدمة حتى الآن، فيما ذلك تلك التي لم يتم النظر فيها بعد. وفي الختام، قال الوفد إن من السابق لأوانه إنهاء أعمال الاجتماع الحكومي الدولي الآن وفي هذا المنعطف، وبالنظر إلى كثرة المسائل المطروحة للنقاش. وأعرب عن تأييده للتوصية الرامية إلى عقد دورات أخرى للاجتماع الحكومي الدولي وإحالة تقاريره إلى الجمعية العامة التالية.

١٣١- وأعرب وفد كوبا عن تأييده الشامل الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية". وقال إنه يؤيّد مواصلة العمل على الاقتراحات بشأن جدول أعمال التنمية من خلال تنظيم اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات بهدف التوصل إلى نتائج ملموسة وإدماج البعد الإنمائي في جميع جوانب عمل المنظمة. وأكّد على الحاجة إلى تركيز جهود الدول الأعضاء في المنظمة على تحليل الاقتراحات المقدمة بطريقة استباقية حتى يتسنى التوصل إلى نتائج انطلاقا من الهدف الأصلي. وقال إن الهدف هو إدراج البعد الإنمائي في أنشطة المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير من خلال نقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية وسائر الجوانب المذكورة في الاقتراح الأصلي. وفي الختام، أكّد الوفد على الحاجة إلى نظام للملكية الفكرية يراعي احتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا ويساعد على تخفيف وطأة الفقر وإدماج قضايا الملكية الفكرية ضمن سياسات الصحة العامة والتغذية إدماجا فعالا وحقيقيا.

١٣٢- وأعرب وفد كاميرون عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب. وقال إن البعد الإنمائي للملكية الفكرية يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى جميع البلدان كما شدّدت على ذلك الوفود الأخرى. وذكّر بأن دورات الاجتماع الحكومي الدولي لم تسفر عن أية نتائج ملموسة، وبالتالي فإذا أريد اختتام الولاية بتلك الدورات القليلة فإن ذلك يقتضي إعادة النظر في مغزى إنشاء ذلك الاجتماع. وأوضح الوفد بأن الاجتماع الحكومي الدولي قد سمح بالتركيز على ذلك البند من جدول الأعمال وينبغي المحافظة على ذلك التركيز. وذكر ميزة أخرى لاستعمال ذلك الاجتماع وهي طابع المؤقت والخاص مما يجعله قادرا على العمل بسرعة أكبر من الهيئات الدائمة مثل اللجنة الدائمة المذكورة آنفا. وأكّد الوفد على بعض المسائل التي أشار إليها وفد جنوب أفريقيا وشاطر الوفود الأخرى مطالبتها بتمديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي.

١٣٣- وأعرب وفد مصر عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وبيان الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية". وقال إن ثقته الثابتة بأن النظام الدولي للملكية الفكرية ينبغي أن يعمل بطريقة تدعم التنمية دفعته إلى ضم صوته إلى النداء الموجه إلى الويبو من أجل أداء دور أكثر تجديدا وتركيزا على التنمية. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن تبنيه لاقتراح الأرجنتين والبرازيل من أجل وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، والذي أطلق عملية حيوية ترمي إلى حفز الجانب الإنمائي وإثرائه وإدماجه في جميع أنشطة الويبو. وذكّر بأن شارك بفعالية في صياغة اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية حول جدول أعمال التنمية، ذلك الاقتراح الذي يجسد بوضوح وضع المجموعة في هذه الجهود الحاسمة، مشدّدا على الالتزام بترجمة ذلك النقاش إلى نتائج ملموسة وواسعة النطاق. وقال

الوفد إنه يرى حصيلة الاجتماع الحكومي الدولي كخطوة إيجابية نحو تعميق فهمه للحاجة إلى إدماج التنمية في الويبو بفعالية. بيد أنه يعتقد بأن دورات الاجتماع الثلاث لم تستطع، في حدود الوقت المتاح لها، أن تبحث وتدرس بعمق العناصر الموضوعية في جميع الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الاجتماع السابق شهد بشكل واضح بروز توافق للآراء حول ضرورة مواصلة تلك المناقشات. وقال إنه ينادي بتجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي كما نادت بذلك الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وأكّد الوفد على اقتناعه بأن مواصلة تلك المناقشات في الاجتماع الحكومي الدولي هي السبيل السليم إلى الأمام. وقال إنه يود في الوقت ذاته التأكيد على أن هدفه هو عدم تحويل الاجتماع الحكومي الدولي إلى هيئة دائمة، فذلك قد يؤدي إلى الإضرار بأهداف الاجتماع، أي وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية وإدماجه وتنفيذه في جميع هيئات الويبو ولجانها. وذكّر الوفد الدول الأعضاء بالنداء الذي وجهه قادة مجموعة الـ٧٧ بشأن الحاجة إلى إدماج جدول أعمال التنمية إدماجا كاملا في أنشطة الويبو، وقال إن ذلك النداء إنما يؤكّد بأن إصلاح نظام الملكية الفكرية الدولي قد أصبح قضية متزايدة في الأهمية على الأجندة الدولية. وفي الختام، قال الوفد إنه في حال تجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي وتنظيم أعماله بمنهج أكثر تركيزا وإنتاجية بغية تحقيق نتائج ملموسة، فإن الويبو سوف توجه إلى أغلبية المجتمع المدني رسالة منتظرة بفارغ من الصبر ومفادها أن انشغالات الشعوب ومطامحها يتم التصدي لها بشكل ملائم وبناء.

١٣٤- وأكّد وفد باراغواي على الأهمية التي يعلقها على مسألة جدول أعمال التنمية، كواحدة من القضايا الأكثر حساسية. وقال إن التطورات المقبلة ترتبط بتحليل تلك القضايا وتقييم التدابير التي يمكن اتخاذها لمساعدة البلدان النامية على ضمان أن تكون الملكية الفكرية أداة فعلية وتسخيرها أكثر فأكثر لتحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية. وقال الوفد إنه سعيد بالفرصة التي أتيحت له لترأس أعمال الاجتماع الحكومي الدولي في دوراته الثلاث، ذلك الاجتماع الذي أنشأته الجمعية العامة للتصدي لقضية جدول أعمال التنمية. وأشاد بما أبدته الوفود من اهتمام حقيقي والتزام صادق بالسير قدما في القضايا الموضوعية، رغم الوقت الذي تم تخصيصه للمسائل الإجرائية. وأشار الوفد إلى أهمية هذه القضية وقال إن الآلية التي اختارتها الجمعية العامة في السنة الماضية هي آلية مناسبة وأن الهدف هو التصدي للنقاش وفقا للشروط التي وضعتها تلك الجمعية العامة. وذكّر بأن عددا من الاقتراحات التي قدمت أيّدت أيضا ذلك القرار، وبالتالي فإن الخيار المنطقي والملائم والبسيط هو التوجه إلى الجمعية العامة بالتماس لعقد عدد مماثل من الاجتماعات. وفي الختام، حث الوفد الدول الأعضاء على ضرورة "١" النظر في فائدة الاستمرار في جميع القضايا التي تم طرحها حتى الآن، "٢" والنظر في مختلف الاقتراحات التي لم يتم التطرق إليها حتى الآن، "٣" وعقد دورات أخرى للاجتماع الحكومي الدولي حتى يتسنى التقدم بشأن تلك القضايا واقتراح حلول ملموسة إلى الجمعية العامة المقبلة.

١٣٥- وأعرب وفد الجزائر عن تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن منظومة الأمم المتحدة تمر بمرحلة من الإصلاح الشامل كما يجري ذلك في مختلف الهيئات. وذكّر الوفد بأن قادة العالم أجمعوا على ضرورة التصدي للتنمية بطريقة شاملة وأن على الويبو، بصفتها واحدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أن تشارك في ذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكّد على أن الملكية الفكرية هي جانب أساسي في جدول أعمال التنمية. وذكّر الوفد بأن وفد الصين أشار في اليوم السابق إلى مزايا الملكية الفكرية في التنمية، وخلص إلى أن ما صحّ بالنسبة إلى الصين يمكن أن يتحقق أيضا في كل البلدان. وقال إن السؤال الذي ينبغي طرحه في المرحلة الحالية من النقاش لا يتعلق باتخاذ قرار بشأن إنشاء هيئة جديدة أو لا، بل يجب أولا وقبل كل شيء تحديد الأهداف التي ينبغي إدراجها في الجهود التي تبذلها الويبو من أجل التنمية. ولاحظ أن هناك اتفاق حول تلك المسألة وذكّر الوفد بأن هناك اقتراحات أخرى تم تقديمها وينبغي التفكير في تنفيذ تلك الخطة ومتابعتها. وقال

إنه يعتقد أن هناك الآن في هذه المرحلة ضرورة لدراسة جميع الاقتراحات بما فيها الاقتراح الأفريقي، الذي عملت الجزائر نفسها على إطلاقه. ورأى أن الاجتماع الحكومي الدولي الذي أنشأته الجمعية العامة لم ينته بعد من أداء مهمته وينبغي ألا يتوقف في منتصف ولايته.

١٣٦- وشكر وفد الأردن المكتب الدولي والمدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس، على تنظيم تلك الاجتماعات والدور الذي أدته الويبو في متابعة مختلف أنظمة المنظمة. وتوجه بعبارات الشكر الخاص إلى المكتب الدولي على جهوده وبرامجه الموجهة إلى بلدان المنطقة. وأضاف قائلا إن الأردن انضمت إلى البلدان التي تبنت اقتراح البحرين الذي يؤكّد على أهمية البعد الإنمائي في أنشطة المنظمة. وقال إنه يرى أن الاقتراح يعرض برنامج عمل متوازن ومتكافئ. وأكّد في الوقت ذاته على أهمية الاقتراحات الأخرى التي تستحق كل الاهتمام. وفي الختام، أعرب الوفد عن أمله الصادق في أن تتوصل البلدان إلى توافق للآراء حول أهمية العناصر المقدمة في تلك الاقتراحات وإلى اتفاق حول المحفل الملائم لمتابعة تلك المناقشات. وشدّد على أن المسألة الأساسية بالنسبة إليه هي متابعة تلك النقاط بمنهج موضوعي وملموس.

١٣٧- وقال وفد الهند إنه يؤيد أعمال الاجتماع الحكومي الدولي الذي أنشأته الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٤ لمناقشة القضايا المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وقال إن الدورات الثلاث التي عقدها الاجتماع حتى الآن قد أتاحت محفلا مفيدا لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة إذ استطاعت أن تعبر عن انشغالاتها بشأن قضايا التنمية، ومختلف المناهج والخيارات المتاحة لتحويل حقوق الملكية الفكرية إلى أدوات للتنمية، والتشديد على الحاجة إلى تركيز دور الويبو وأنشطتها أكثر على التنمية. وأضاف قائلا إن المهام التي ينبغي استكمالها هي تحليل مزايا مختلف الخيارات المتاحة والتوصل إلى خطة عمل نهائية وملموسة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية المحددة. وأكّد من جديد على أن الفرصة المتاحة للنقاش حول التنمية التي أتاحتها الجمعية العامة في دورتها السابقة ينبغي ألا تتوقف. وقال إن الاقتراح الرامي إلى تحويل جدول أعمال التنمية إلى محفل واحد، مثل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، قد يؤدي إلى تقيد نطاق ذلك التفاعل. ورأى أن توسيع نطاق تلك الهيئة كي يشمل قضايا التنمية لن يفي بالغرض المطلوب بشكل مرض لأن تلك اللجنة تعنى أساسا بالتعاون التقني والمساعدة على التطوير. واقترح الوفد مواصلة العمل في الاجتماع الحكومي الدولي، وأوضح أن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال الاقتراح تقويض شؤون الويبو ولا إعاقة مشروعات الإصلاح أو أي هدف آخر تسعى إليه الويبو. وشدّد على الحاجة إلى إدراج التوجه الإنمائي في المرامي والأهداف المرسومة، بما في ذلك أنشطة وضع القواعد والمعايير. ودعا إلى مواصلة العمل في الاجتماع الحكومي الدولي دون ربطه بمحاولة الحصول على التزام من الغير. وقال إن ذلك أصبح ضروريا وإلا فإن ذلك قد يؤدي إلى إرسال إشارات خاطئة إلى المجتمع الدولي عموما بأن الاهتمام هو أكبر بتوفير الحماية للجهود والإبداعات الفردية دون النهوض بالمصالح العامة وتحقيق النمو للجميع، كما أكّد على ذلك قادة الدول والحكومات في الدوحة في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ وكما هو مجسّد في الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة والتي تقتضي من المجتمع الدولي مواجهة تحديات التنمية بحلول سنة ٢٠١٥.

١٣٨- وصرح وفد تايلند بأنه يؤيد وجهات النظر التي أدلت بها العديد من الوفود وأن يعبر عن رأيه أيضا فقال إن إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو هو عنصر ذو أولوية بالنسبة إلى المنظمة. وأعرب عن أمله في أن يكون نظام الملكية الفكرية الدولي متوازنا ومراعيا لاحتياجات البلدان النامية. وشدّد في ذلك الصدد على أن تايلند تؤيد البيان الذي أدلى به وفد إيران باسم مجموعة البلدان الآسيوية. وأكّد على الحاجة إلى مواصلة النقاش المعمق حول مختلف الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال التنمية

في إطار الاجتماع الحكومي الدولي. وقال إن تايلند تؤيد الاقتراح الرامي إلى تمديد ولاية ذلك الاجتماع لسنة ٢٠٠٦.

١٣٩- وأعرب وفد كولومبيا عن شكره لسعادة سفير باراغواي على جهوده والتزامه طيلة سنة من العمل في دورات الاجتماع الحكومي الدولي. وقال إن تلك الاجتماعات كانت مناسبة مفيدة للعمل الحكومي الدولي وفضاء للتفكير وتبادل الآراء من أجل تعزيز دور الويبو والملكية الفكرية في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة. وقال إن تلك المناقشات المفيدة حول التنمية والملكية الفكرية خلال ذلك المحفل أكّدت التزام الدول الأعضاء، والحل التوفيقي الذي أفضى إلى تقديم ٢٧ اقتراحا بناءا من مختلف المجموعات والبلدان. ولاحظ في الوقت ذاته أن تلك الاجتماعات شهدت اهتماما متزايدا من قبل جميع القطاعات، إذ أبدى المجتمع المدني والقطاع الخاص وآخرون اهتماما بتعزيز دور الويبو في الملكية الفكرية. وذكّر الوفد أيضا بأن العديد من البلدان أعلنت بأنها سوف تتقدم باقتراحات جديدة. وقال إن كولومبيا تعمل حاليا على صياغة اقتراح جديد وإنه يعتقد بأن الاقتراح سوف يسهم بفعالية في المناقشات. وقال إن الاجتماع الحكومي الدولي شهد مناقشات جزئية حول مجموعة من الاقتراحات في حين ظلت اقتراحات أخرى لا تقل أهمية دون نقاش نظرا لضيق الوقت. وأوضح بعبارة أخرى أن هناك حاجة إلى إنشاء آلية تمكن من إتمام المناقشات وتغطية جميع الاقتراحات. وقال إن من الواضح أن هناك حاجة إلى مواصلة العمل. وأفصح قائلا إن من اللازم إنشاء آلية قادرة على إتمام المناقشات وتغطية جميع الاقتراحات. وأوضح أن في تلك الحالة ينبغي أن تشمل الولاية الجديدة هدفين رئيسيين واضحين هما أولا مواصلة مناقشة الاقتراحات المقدمة وكل الاقتراحات الجديدة التي يمكن استلامها، وتحليل تلك الاقتراحات بغية التوصل إلى توافق للآراء والاتفاق بشأن كل واحد من تلك الاقتراحات، وثانيا صياغة وتوصيات وإحالتها إلى الجمعيات في سنة ٢٠٠٦ للنظر فيها واتخاذ قرار بشأن كل واحدة من تلك التوصيات. وقال إن ذلك سيمكن من استكمال العمل ومن إنجاز العديد من الأنشطة والبرامج لتكميل دور الويبو في التنمية.

١٤٠- وقال وفد أفغانستان إن الملكية الفكرية جزء أساسي في عملية التنمية الاقتصادية وإن البعد الإنمائي جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية. وأقر بأن النهوض بالتكنولوجيا والابتكار والإبداع كان بذاته جزءا من عملية التنمية في الماضي في العديد من البلدان النامية وفي السياسات الصناعية للعديد من البلدان. وقال إن هناك كم كبير من المعلومات حول تلك المسائل. وشدّد الوفد على الحاجة إلى تحديد القضايا التي تم النظر فيها والانعكاسات المحتملة التي تم تحليلها. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن تأييده للعمل بشأن جدول أعمال التنمية في المنظمة. ورأى في الوقت ذاتهأن ذلك العمل ينبغي ألا يكون ثقلا زائدا يضاف إلى العمل الجاري بل ينبغي أن يندمج في جميع جوانب الملكية الفكرية سواء تعلق الأمر بالبراءات أو حق المؤلف والرسوم والنماذج الصناعية أو غيرها. وقال الوفد بعبارة أخرى إن البعد الإنمائي يندرج ضمن جميع جوانب الملكية الفكرية. ورأى أن الملكية الفكرية يمكن أن تتصدى لقضية التنمية مع مراعاة مراحل التقدم التكنولوجي الخاصة بكل بلد. وأعرب عن اعتقاده بأن الويبو هي المكان الذي ينبغي أن تدور فيه تلك المناقشات. وأعرب عن ارتياحه إذ هناك العديد من الآليات، مثل الاجتماع الحكومي الدولي، التي من شأنها أن تساعد على تحقيق بعض النتائج. وأكّد على ضرورة مواصلة عمل الاجتماع الحكومي الدولي وعلى الحاجة إلى تحديد الأهداف والنتائج التي ينبغي تحقيقها بغية البحث عن أفضل السبل الكفيلة بتسخير الملكية الفكرية من أجل التصدي لقضايا التنمية بطريقة ملموسة، من أجل مواكبة النقاش الجاري حاليا حول قضايا التنمية في منظومة الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة. وفي الختام، أشار الوفد إلى البيانات التي أدلت بها بعض الوفود سابقا وأعرب عن تأييده بيان الأرجنتين.

١٤١- وأعلن وفد بيرو أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية" وبيان المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولاحظ أن الفرق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مجال الملكية الفكرية فرق شاسع. وقال إن صادرات البلدان المتقدمة لها قيمة مضافة عالية من الملكية الفكرية ولذلك فإن اقتصاديات تلك البلدان وسكانها يستفيدون بقدر كبير في حال توسيع نطاق حماية تلك الحقوق. وشدّد على أن العكس يحدث بالنسبة إلى البلدان النامية، وتحاول البلدان الأقل تقدما في مجال التكنولوجيا الحصول على معاملة مميزة تمكنهم من تطوير ابتكاراتهم بصورة أحسن. وأشار إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى الاعتراف بالملكية الفكرية في المجالات التي فيها الموارد أو في المجالات التي فيها الإنتاج مثل التنوع البيولوجي والموارد الوراثية والفولكلور والصناعات الحرفية. وأشار إلى أن عشرات الصناعات الأخرى تحتاج إلى الاعتبار والمعاملة المميزة من قبل الجمعيات، وليس فقط في مجالات مثل البث الإذاعي أو البث عبر الإنترنت أو البرمجيات التي تحتل فيها البلدان المتقدمة الصدارة. وقال الوفد إن ذلك هو ما يجعل بيرو تؤيّد جدول أعمال التنمية الذي قدِّم السنة الماضية والذي وافقت عليه العديد من البلدان. أما فيما يتعلق بالمحفل المناسب للتوصل إلى توافق للآراء، قال وفد بيرو إنه يعتقد بأن الاجتماع الحكومي الدولي، الذي أنشئ سنة ٢٠٠٤، ينبغي أن يواصل عمله. وأشار إلى أن الجمعيات سبق وأن مددت ولاية أفرقة عمل أخرى. ولاحظ أن الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية هائلة جدا مما يفسر نفاد صبر البعض أمام انعدام النتائج الملموسة، مما يدل على أن تلك الولاية ينبغي ألا تُسحب من الاجتماع وألا تمنح إلى لجان أخرى. وقال إن الاجتماع الحكومي الدولي يؤدي عملا جيدا وهو قادر على إتمام الولاية التي أسندتها له الجمعيات.

١٤٢- وقال وفد السودان إن دورات الاجتماع الحكومي الدولي التي انعقدت السنة الماضية كان الهدف منها بالتحديد مناقشة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وكانت هناك اقتراحات تقدمت بها الأرجنتين ودول أخرى من "مجموعة أصدقاء التنمية". وقال إن من الواضح تنامي عدد "أصدقاء التنمية" ومن البديهي أن يكون هناك من يريد المشاركة في دفع التنمية وهي من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن والمستقبل. وقال إن الأمم المتحدة قد وضعت التنمية ضمن أهدافها لهذه الألفية والألفية القادمة كما أخذ المجتمع الدولي على عاتقه ذلك التحدي. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية، قال الوفد إن من المعلوم به أن الأبحاث والتكنولوجيا تساهمان في رفاهية البشرية. وأشار إلى الفرق الكبير بين دول الشمال ودول الجنوب من حيث التقدم التكنولوجي رغم الجهود المبذولة بغرض تضييق الهوة أو الفجوة التي تفصلهما. وأشار إلى وجود اقتراحات ترمي إلى تمديد ولاية تلك الاجتماعات وأيّد تلك الاقتراحات والاقتراحات التي تقدّم بها وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية حتى يتسنى للجميع النظر في جميع الاقتراحات التي لم تتم مناقشتها بعد.

١٤٣- وأعرب وفد أوروغواي عن تأييده النقاط التي أثارها سفير الأرجنتين في بيانه باسم "مجموعة أصدقاء التنمية". وقال إنه يعتبر أن حماية الملكية الفكرية لها وظائف مهمة في التطورات العلمية والتكنولوجية وفي النمو التجاري والاستراتيجية التنافسية للشركات. وحذّر الوفد من أن تطبق الحماية على حساب التوازن بين مصالح منتجي المعارف ومصالح المنتفعين بها. وأشار إلى أن تحقيق ذلك التوازن يقتضي بالضرورة إدماج البعد الإنمائي في جميع أنشطة الويبو ولا سيما في أنشطة وضع القواعد والمعايير. وقال إن كل ذلك ينبغي أن يترجم إلى نقل حقيقي للتكنولوجيا وفي تجارة السلع والخدمات حتى يتحقق النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من تراجع للفقر في الدول الأعضاء. وفي إشارة إلى مداخلة وفد شيلي البارحة، قال وفد أوروغواي إنه يعتبر أن من الضروري النهوض بالعديد من الآليات منها الدفاع على الملك العام وغيره من المجالات في إطار التزامات تعقدها البلدان وفقا لأهداف التنمية للألفية. ورأى أنه من الأنسب تجديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي لسنة ٢٠٠٦ حتى يتسنى للاجتماع إعداد توصيات ملموسة وإحالتها إلى الجمعيات المقبلة. ورأى الوفد أن البعد الإنمائي

يكتسي أهمية ذات أولوية بالنسبة إلى جميع الأعضاء وهو موضوع تتداخل فيه القطاعات والتخصصات في المنظمة، وينبغي بالتالي اعتبار الاجتماع كهيئة قائمة بذاتها أو هيئة متخصصة.

١٤٤- وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه يؤيد بياني "أصدقاء التنمية" ومجموعة البلدان الآسيوية. وركّز مداخلته على الأسئلة الأساسية والرئيسية التي تحدد جدول الأعمال في المواقف الوطنية: فتحدث أولا عن السبب وراء تأييد جدول أعمال التنمية والملكية الفكرية، وثانيا المقصود بجدول أعمال التنمية والملكية الفكرية، وثالثا ما ينبغي عمله. وقال إن التنمية جزء لا يتجزأ من جميع أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. وأكّد على أن لا ازدهار ولا اطمئنان ولا استقرار بلا تنمية، وقال إن ذلك يفسّر توافق الآراء العالمي حول أهداف التنمية للألفية. وقال إن الحديث عن التنمية يقتضي مراعاة الظروف الخاصة بالبلدان النامية التي تمثل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقال إن ذلك يقتضي توحيد السياسة العامة والفضاء للتصدي لظروف تلك البلدان عند صياغة كل البرامج الاقتصادية الدولية، بما في ذلك الملكية الفكرية. وقال إن الإتيان بروح التنمية إلى قضايا الملكية الفكرية يتجاوز نطاق المساعدة التقنية في مجال وضع القواعد والمعايير، وتخصيص الموارد والتخطيط على كل المستويات. وقال إن التنمية ظاهرة تتداخل فيها القطاعات والتخصصات وموضوع يشمل جميع مجالات البرامج الدولية. وأكّد الوفد، أنه منن أجل تلبية تطلعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالملكية الفكرية، لا بد من الاقتراب أكثر إلى مفهوم التنمية وإرساء جو أحسن في ذلك المضمار. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للملاحظات الافتتاحية التي ألقاها الدكتور كامل إدريس البارحة والتي كانت إيجابية إزاء التنمية. ودعا الوفد أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لتطوير العلاقة الوثيقة بين التنمية والملكية الفكرية من خلال مشروعات للحوار البناء والتفاعل السليم في المنظمة. ولذلك السبب، أعرب الوفد عن تأييده الشديد لتمديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي لسنة ٢٠٠٦.

١٤٥- وشكر الرئيس جميع الوفود التي أدلت ببياناتها على الإسهام في هذا البند المهم وعلى آرائها ومواقفها الواضحة جدا. ثم قدّم عرضا موجزا على المرحلة التي وصلت إلى المناقشات حول تلك المسألة بعينها. وقال إن من الواضح أن كل الوفود التي تحدثت قد شدّدت على أهمية مسألة التنمية وأهمية مواصلة المناقشة حول التنمية وجميع جوانبها في الويبو. ولاحظ أن هناك أيضا توافق واضح للآراء حول الحاجة إلى مناقشة الاقتراحات التي قدِّمت في الاجتماع الحكومي الدولي وإلى مواصلة تلك المناقشة. وقال أيضا إن الآراء اتفقت أيضا على أن هناك بعض الاقتراحات التي لم تناقش وأنه ينبغي مناقشة اقتراحين على الأقل، وأن الهدف من الاجتماع في الواقع هو السعي والتوصل إلى نتيجة حول بعض تلك الاقتراحات. ولاحظ الرئيس أيضا أن هناك أيضا المسألة المتعلقة بالآلية التي سيتواصل فيها العمل. وأكّد أنه لا شك في أن ذلك العمل ينبغي مواصلته في الويبو، وأن الاختلاف هو حول الآلية أو الهيئة التي ينبغي أن تنظر في المسألة داخل الويبو. وفيما يتعلق بتلك المسألة على وجه التحديد، أشار الرئيس إلى أن الأغلبية الكبرى من الوفود تعتقد بأنه ينبغي تمديد ولاية الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات كي يستكمل عمله بالنظر في مختلف الاقتراحات. وقال الرئيس إن هناك بطبيعة الحال اقتراح بديل آخر وهو مواصلة العمل في إطار اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، وأن ذلك المكان هو الذي لمس بشأنه الرئيس اختلافا في الرأي، حتى الآن على الأقل.

١٤٦- بالنظر إلى الحاجة إلى إحراز تقدم في إدماج البعد الإنمائي في الويبو على نطاق واسع كي يتسنى تحقيق نتائج ملموسة وعملية في أنسب وقت وبأكثر الطرق فعالية، تقرر الجمعية العامة ما يلي:

- إنشاء لجنة مؤقتة للسير قدما بأعمال الاجتماع الحكومي الدولي بغية الإسراع في المناقشات حول الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإتمامها وإعداد تقرير وأية توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦.

- وفي الوقت الراهن، ودون المساس باعتمادات المساعدة التقنية، تلغى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية.

- ولن يؤثر عمل اللجنة المؤقتة في أنشطة سائر هيئات الويبو في مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالتنمية.

- وستعقد اللجنة دورتين اثنتين تدوم كل واحدة منهما أسبوعا واحدا، ويكون آخر أجل لتقديم اقتراحات جديدة هو اليوم الأول للدورة الأولى لتلك اللجنة.

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بوضع خطة عمل جديدة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بمشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي

١٤٧- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/9.

١٤٨- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وقال إن من مصلحة الدول الأعضاء في الويبو ومواطنيها جميعاً تحسين جودة البراءات وتبسيط الإجراءات والحد من التكاليف التي يتحملها المنتفعون وتقليل حالات الازدواج في عمل مكاتب البراءات. وتحقيقاً لتلك الأهداف، رأى الوفد أن من الضروري وضع معايير للفحص تكون منسقة ومشتركة للدول الأعضاء. وفي ضوء ذلك، قال إن المجموعة باء تحث الجمعية العامة بشدة على رد المناقشات المتعلقة بالبراءات إلى مسارها بالموافقة على خطة عمل محدودة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات تكون داعمة للمصلحة المشتركة لكل الأعضاء.

١٤٩- وتحدث وفد الأرجنتين باسم بوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وجمهورية إيران الإسلامية وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وفنزويلا وبلده، وأشار إلى الوثيقة WO/GA/32/9 التي تلفت عناية الجمعية إلى ملخص من إعداد رئيس الدورة السابقة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وصرّح قائلاً إن اللجنة قد نظرت أثناء الدورة الأخيرة في الاقتراحات التي يدعمها بعض المشاركين في المشاورات غير الرسمية التي نظمتها أمانة الويبو في الدار البيضاء في فبراير/شباط ٢٠٠٥ لتركيز المناقشات على معاهدة قانون البراءات الموضوعي في إطار اللجنة على أربعة أحكام فقط من قانون البراءات تهم الأعضاء (أي حالة التقنية السابقة وفترة الإمهال والجدة والنشاط الابتكاري) ووضع القضايا التي تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً جانباً أو تأجيلها لتحال إلى منابر أخرى، مثل المصلحة العامة والمرونة ونقل التكنولوجيا والحد من ممارسات المنافسة غير المشروعة والكشف عن مصدر الموارد الوراثية في طلبات البراءات. ورأى الوفد أن المناقشات التي جرت في الدورة الحادية عشرة للجنة الآنف ذكرها قد بيّنت بوضوح انعدام أي توافق في الآراء حول مواصلة العمل في اللجنة بالاستناد إلى ذلك الاقتراح الرامي إلى تجزئة النقاش حول المعاهدة المذكورة، كما ورد في البيان الختامي الصادر عن مشاورات الدار

البيضاء. ورأى أن الاقتراح كان قد حظي بدعم البلدان المتقدمة، على عدد كبير من البلدان النامية لم توافق على ذلك المنهج وأكدت من جديد موقفها القائل بضرورة أن تشمل المناقشات الجارية في اللجنة القضايا العامة التي تهم أيضاً البلدان النامية. وذكر الوفد أن الدورة الحادية عشرة للجنة كانت المرة الثالثة التي بحثت فيها الدول الأعضاء في الويبو الاقتراح الرامي إلى تركيز المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة الآنف ذكرها على الأحكام الأربعة المذكورة أعلاه فقط ورفضته، وأن الدورة العاشرة للجنة المنعقدة في مايو/أيار ٢٠٠٤ والدورة الأخيرة للجمعية العامة قد نظرتا أيضاً في الاقتراح الذي طرحه أصلاً وفدا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وذكّر الوفد بأن الاقتراح الرامي إلى تركيز المناقشات المتعلقة بالمعاهدة على الأحكام الأربعة التي تهم البلدان المتقدمة لا تحظى بقبول عدد كبير من الدول الأعضاء في الويبو أثناء كلتا الدورتين. وأشار الوفد إلى أن عدم الحصول على موافقة أعضاء الويبو في ثلاث حالات منفصلة، يؤكد للوفد أن الاقتراح لا يمكن أن يكون أساساً مناسباً لعمل اللجنة المقبل. وذكر أنه يحمل المناقشات المتعلقة بخطة عمل اللجنة والمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة محمل الجد نظراً إلى أن قانون البراءات يندرج في مجال حساس للغاية من مجالات قانون الملكية الفكرية وله عواقب متعددة في مجالات مختلفة من السياسة العامة. ورأى أن من شأن اعتماد قواعد أو معايير جديدة تكفل حماية معززة للبراءات، كما البعض يود أن تكون المعاهدة قيد النقاش، أن يوقع أثراً خطيراً في مجالات مثل الصحة العامة والبيئة والأغذية. وذكر أن العواقب المترتبة على قانون البراءات في مجال الصحة العامة قد أثيرت بصورة خاصة أمام المجتمع الدولي باعتماد إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وذكّر الوفد بأن ذلك الإعلان الحاسم يُقرّ بضرورة ألا تعترض القواعد الدولية المرتبطة بحماية البراءات السبيل أمام تحقيق أهداف الصحة العامة المنشودة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وقال إن إعلان الدوحة يشجع بالتالي جميع البلدان على الاستفادة من مواطن المرونة في اتفاق تريبس استفادة كاملة. وذكّر الوفد أيضاً بأن عدداً من البلدان النامية والمجتمع المدني قد وجَّه مؤخراً دعوة عاجلة لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وشدد على أن جميع الهيئات الفرعية في الويبو ولا سيما الهيئات المساهمة في وضع القواعد والمعايير ملزمة، في ضوء ذلك الطلب، بمراعاة البُعد الإنمائي فيما تنجزه من أعمال. وفي هذا الصدد، صرّح الوفد قائلاً إن جدول أعمال التنمية يتمحور حول الحاجة إلى ضمان احترام مجال السياسة العامة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وعدم اعتراض سبيلها أثناء وضع القواعد والمعايير في الويبو. وقال إن ذلك يعني أن من الضروري أن تحافظ أنشطة وضع المعايير الراهنة على مواطن المرونة القائمة في المعاهدات الدولية لأغراض المصلحة العامة بهدف السماح بتحقيق ما هو منشود من السياسات العامة الأساسية. ورأى الوفد أن ذلك يعني، في مجال قانون البراءات ضرورة الحفاظ على مواطن المرونة فيما يتعلق بالاعتراض قبل منح البراءة أو بعد منحها، معتبراً أن كل ذلك قد يرتب آثار خطيرة في المصلحة العامة. كما رأى أن الاقتراح الرامي إلى تضييق الخناق على المناقشات المتعلقة بالمعاهدة لتقتصر على أربعة أحكام مع وضع القضايا والاقتراحات التي تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً جانباً أو تأجيلها لمحافل أو منابر أخرى، لا يتماشى مع "البُعد الإنمائي". وذكر الوفد أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لم تكن هي المطالبة بالمفاوضات حول التنسيق الموضوعي لقانون البراءات، ولكنها أبدت مرونة وشاركت مشاركة بنّاءة في المسار التفاوضي بطرح اقتراحات عامة وملموسة في الدورات السابقة للجنة الدائمة. ورأى الوفد أن اكتفاء المعاهدة بالأحكام الأربعة التي وردت في بيان الدار البيضاء وحظيت بدعم البلدان المتقدمة من شأنها أن تُلحق في الواقع خسارة جسيمة في المرونة التي تتمتع بها البلدان النامية من أجل المضي قدماً نحو أهداف سياساتها الوطنية العامة. وقال إن من العجز تحديد مقوِّمات برنامج عمل اللجنة في هذا الشأن على أساس إجرائي بحت لأن الأحكام الأربعة المنتقاة في بيان الدار البيضاء بالإضافة إلى الاقتراح الصادر عن وفدي اليابان والولايات المتحدة في الجمعية العامة الماضية واعتبارها قضايا ينبغي معالجتها بطريقة

معجّلة في اللجنة الدائمة إنما تتناول جوانب جوهرية من نظام البراءات تتعلق بشروط الأهلية للبراءة. وأشار الوفد إلى أن المادة ٢٧ من اتفاق تريبس تكفل للبلدان اليوم من المرونة ما يسمح لها بأن تضع على الصعيد الوطني الجوانب الموضوعية لتلك الشروط في قوانينها الوطنية. ولذا، اعتبر الوفد أن التفاوض حول معاهدة بأهمية معاهدة قانون البراءات الموضوعي لا يمكن أن يضع جانباً معالم تحظى بأهمية أساسية من منظور البلدان النامية. وأعلن أن اتباع منهج التفاوض المتفرق، حسب اقتراح بيان الدار البيضاء واقتراح وفدي اليابان والولايات المتحدة، من شأنه أن يمنع جميع الدول الأعضاء من تقديم اقتراحاتها أثناء المفاوضات حول مسائل تُعيره الأهمية، وقال إن ذلك يُعد انحرافاً خطيراً عن أفضل الممارسات في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وتحقيقاً للتوازن بين الصلابة التي ينشئها نظام الملكية الفكرية نتيجة لمطلب تنسيق قوانين البراءات بما يعزز صرامتها، من جهة، وصون مواطن المرونة القائمة حالياً ومساحات السياسة الوطنية من جهة أخرى، رأى الوفد أن من الضروري أن تشمل المفاوضات بشأن المعاهدة القضايا العامة التي تهم جميع الأعضاء في مسار واحد. وأعرب الوفد من جديد عن قلقه من الطريقة المتبعة في المشاورات غير الرسمية التي طلبتها الدورة السابقة للجمعية العامة. ورأى أن مجموعة المشاركين في جولة الدار البيضاء لم تكن متوازنة ولا تمثل كل المواقف بشأن القضايا المطروحة وأن المنظمات التي لا تتمتع بعضوية كاملة في الويبو كانت حاضرة وأن أفراداً لا يمثلون الدول الأعضاء رسمياً كانوا مدعوين لإبداء آراء بصفتهم الشخصية، مما دفع العديد من الدول الأعضاء بتوضيح وضعها والإعلان عن أنها لا تعتبر نفسها مؤيدة لحصيلة تلك المشاورات. وشدد الوفد على أهمية تفادي تكرار ذلك في المستقبل ووضح موقفه قائلاً إن ما تبتغيه البلدان النامية من اللجنة هو أن تتبع أساساً منهجاً متوازناً وشاملاً في المفاوضات بحيث تولي الاعتبار الواجب لمصالح جميع الأطراف فيها وقلقهم واقتراحاتهم. وفي ذلك الصدد، ذكر الوفد أن اعتماد معاهدة جديدة بشأن قانون البراءات تضيف التزامات جديدة من غير أن تأخذ في الحسبان وقعها المحتمل في مجال التنمية ومن غير أن تنص على أحكام لصون مواطن المرونة لتحقيق أهداف السياسة العامة من شأنه أن يتعارض مع أهداف التنمية التي توَّجها المجتمع الوطني في محافل دولية وينتمي جميعها إلى عالم الملكية الفكرية. وبالنظر إلى نتائج الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة، رأى الوفد أن الاقتراح الوارد في بيان الدار البيضاء والذي طرحه بلدان متقدمان في الدورة السابقة للجمعية العامة، ينبغي طرحه جانباً. وذكّر بأن الاقتراح قد كان مرفوضاً من أعضاء الويبو في ثلاث مناسبات ماضية عندما كان قيد النقاش، بما فيها الجمعية العامة الماضية، واعتبر أن أي سبب لا يبرر الأخذ بالقرار من جديد ودعا الجمعية إلى استخدام وقتها على نحو أفضل لبحث خطة العمل المقبلة للجنة الدائمة. وأبدى الوفد استعداده للتعاون وانفتاحه لمناقشة برنامج عمل متوازن وشامل للجنة بالاستناد إلى نقاش منتظم وشامل للعناصر أو المسائل التي تهم جميع الوفود. ورأى أن من الضروري أن تقف اللجنة الدائمة على جميع القضايا على قدم من المساواة وإيلاء المستوى نفسه من الأولوية. وأكد من جديد التزامه بضمان أن تتمكن المفاوضات بشأن المعاهدة من السير بطريقة متوازنة وشاملة.

١٥٠- وأكد وفد المغرب أهمية وجود إطار متعدد الأطراف داخل المنظمة لما يكفله من منتدى مناسب يمكن في إطاره بحث القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية ولا سيما البراءات والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وعلّق أهمية خاصة على تنسيق قوانين البراءات الموضوعية بهدف تحسين جودة البراءات والحد من أعباء عمل مكاتب البراءات ورسم نظام يكفل نفاذاً معززاً بتكاليف أقل. وأعرب عن اعتقاده بأن الانتفاع بنظام البراءات في أفضل الظروف وأكثرها إنصافاً يعود بخير فائدة على جميع المنتفعين، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ورأى الوفد أن من الضروري أن ينهض تنسيق قوانين البراءات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان لتتمكن شعوب العالم من تحسين ظروف معيشتها. وذكر أن وضع تلك الأهداف نصب الأعين يسمح بتخطي كل العقبات، ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة عملها دون انقطاع من أجل إيجاد ردود متوازنة تحمل في طياتها حلاً

وسطاً يقبله جميع المعنيين. وعبّر الوفد عند اقتناعه بضرورة التزام العمل متعدد الأطراف والدقيق والهادف والحيوي في ذلك المجال داخل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور مع التركيز بصفة خاصة على البُعد الدولي للقضية. وذكّر بأن تلك اللجنة قد أحرزت تقدماً كبيراً في مجال حماية الفولكلور والمعارف التقليدية. وعلّق أهمية على إعداد جدول أعمال للويبو بشأن التنمية كما سبق بحثه في الاجتماع الماضي، على نحو يبلور أهمية البُعد الإنمائي الذي يكتسي أهمية حاسمة في المجتمع الدولي وينبغي أن يحظى بالأولوية لدى البلدان النامية. واعتبر أن من شأن ذلك أن يسهم بالنهوض بنظام الملكية الفكرية كأداة تساهم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وعقد الوفد الأمل على أن تتبع الوفود الأخرى منهجاً بنّاء جداً لتمكين الاجتماع من الوصول إلى برنامج عمل يستجيب لتطلعات جميع أصحاب المصالح في السياق العام الذي يتم فيه الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المعنيين.

١٥١- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والبالغ عددها ٢٥ ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين، وأعرب عن قلقه من حصيلة الاجتماع السابق للجنة الدائمة. وقال إن الجماعة الأوروبية لا تزال ملتزمة بمواصلة تطوير نظام دولي للبراءات يكون قابلاً للاستمرار ويعود بالفائدة على جميع أصحاب المصالح. وعبّر عن اقتناعه العميق بأن اشتراك جميع الدول الأعضاء في الويبو بشكل كامل في استنباط ذلك النظام لا بد أن يساهم في النهوض بالعملية ويضمن للجميع إمكانية جني أكبر قدر من الفوائد المتأتية من النظام الجديد. وقال أيضاً إن الجماعة الأوروبية ترى أن خير سبيل لتحقيق التقدم في ذلك المجال هو تركيز الجهود على مجموعة أولى من القضايا وإنها تتطلع إلى المضي قدماً بالاستناد إلى برنامج عمل متفق عليه بين الجميع ومركز ومحدد. وذكر أنه أحاط علماً بمختلف الاقتراحات المطروحة حتى الآن قائلاً إن بعضها يفي بتلك الشروط. وفي ضوء ذلك، أعلن الوفد أن الجماعة الأوروبية لا تزال متفائلة بإمكانية الوصول إلى اتفاق وشدد على التزامها بالعمل البنّاء نحو نتيجة إيجابية. وعبّر الوفد عن تأييده للبيان الصادر عن المجموعة باء.

١٥٢- وأشار وفد الصين إلى عمل اللجنة المقبل ومسألة نطاق المعاهدة وذكّر بأن التنسيق الدولي لقانون البراءات الموضوعي قد حظي في السنوات الأخيرة باهتمام بلدان العالم ولا سيما البلدان النامية. وأشار إلى أن العديد من البلدان النامية، إذ ترغب في صون مصالحها والنهوض بتنميتها، تدعو إلى إدراج القضايا التي تهم البلدان النامية في إطار معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وذكر أن تلك القضايا تشمل تعميم التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها ومنع سوء الانتفاع بالحقوق المترتبة على البراءات والكشف عن مصدر الموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية في طلبات البراءات وصون المصلحة العامة. وصرّح الوفد قائلاً إن الصين، باعتبارها بلداً نامياً تفهم ما تقترحه البلدان النامية وتؤيده بالتالي. وذكر بأن اللجنة الدائمة قد بدأت صياغة مشروع المعاهدة في دورتها الخامسة في مايو/أيار ٢٠٠١ وأن ست دورات قد انعقدت منذ ذلك الحين. ومضى يقول إن أمانة اللجنة وجميع البلدان والمنظمات المشاركة قد أنجزت عملاً شاقاً للغاية خلال السنوات الأربع الماضية لاقتراح معاهدة وإن الصين ترغب في التعبير عن تقديرها لذلك. وأشار الوفد إلى التفاوت الكبير في الآراء وغياب أي تقدم ملموس في عمل الصياغة، وقال إن ذلك دفع بعض البلدان إلى اقتراح تضييق نطاق المعاهدة من أجل تحقيق تقدم في الصياغة. وبإمكان الصين أن تفهم ذلك الاقتراح أيضاً. ورأى الوفد أن إحراز ذلك التقدم يقتضي إيجاد حل لقضيتين حرجتين. وذكر في المقام الأول ضرورة توضيح النطاق المنشود لمشروع المعاهدة، وقال إن من الضروري أن تحتوي المعاهدة على قضايا تهم البلدان النامية، بالإضافة إلى المسائل الأربع التي اقترحتها بعض البلدان، أي تعريف حالة التقنية السابقة والجدة وفترة الإمهال والنشاط الابتكاري. ومضى يقول إن القضايا الأخرى تشمل مسألة الكشف عن

مصادر الموارد الوراثية في طلبات البراءات، ودعا إلى إدراج تلك القضية على الأقل في مشروع المعاهدة. ورأى أن تضمين المشروع حكماً صريحاً بشأن الكشف عن مصدر الموارد الوراثية من شأنه أن يساعد على نحو أفضل في تحقيق المبادئ الثلاثة المعروفة في اتفاقية التنوع البيولوجي. وطلب أن يتم ذلك بما يخدم مصلحة البلدان النامية ومصلحة البلدان المتقدمة على حد سواء. وأشار إلى أن بعض البلدان والأقاليم قد أصدرت قوانين في هذا الصدد، على أن المعايير الوطنية المطبقة تتفاوت ولا تسمح بالوصول إلى تنسيق في قوانين البراءات. ولذا، رأى الوفد أن من الضروري وضع قواعد دولية في هذا الشأن في أقرب وقت ممكن. وذكر في المقام الثاني ضرورة توضيح الطريق التي من المعتزم اعتمادها لإدراج القضايا في مشروع المعاهدة ورأى أن من الضروري النظر في كل القضايا وبحثها داخل اللجنة الدائمة ما أن يتيسر تحديد إطار المعاهدة ونطاقها، للانتقال بعد ذلك إلى صياغة نص أولي تقبل جميع الأطراف عامة. واقترح أن يُطرح ذلك النص بعدئذ في مجموعة واحدة على مؤتمر دبلوماسي ليعتمده. وصرح الوفد قائلاً إنه لا يؤيد فكرة تركيز عمل اللجنة الدائمة على جزء واحد من القضايا وذكّر بأنه قد عبّر عن موقفه مراراً وتكراراً في الدورة العاشرة والحادية عشرة للجنة وأثناء المشاورات وأكد التزامه بالتزام العزم والتعاون ودعمه الكامل لعمل اللجنة الدائمة ورئيسها بهدف تحقيق تقدم ملموس في صياغة مشروع المعاهدة في المستقبل القريب.

١٥٣- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وعبّر عن اهتمامه الكبير باستمرار عمل اللجنة الدائمة. وقال إن الوفود التي يمثلها على اقتناع بأن نتائج ذلك العمل ستعود بالفائدة على أنظمة حماية البراءات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وانطلاقاً من ذلك، أعرب الوفد عن استعداده لدعم أية مبادرة أو مناهج أو أفكار بنّاءة قد تؤدي إلى إحراز تقدم ملموس في المستقبل القريب. وفي ذلك الصدد، ساند الوفد بيان المجموعة باء وبيان وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها وهما بلغاريا ورومانيا.

١٥٤- وعبّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لبيان المجموعة باء. وأشار إلى أن استمرار الخلاف على قضية خطة عمل اللجنة الدائمة يزيد من اقتناعه بالحاجة المُلحة إلى اعتماد خطة معقولة لبحث مشروع المعاهدة. وصرّح قائلاً إن تحديد نطاق المعاهدة ليقتصر علَى مناقشات بشأن تعريف حالة التنقية السابقة وفترة الإمهال والجدة والنشاط الابتكاري يكفل خير فرصة للوصول إلى اتفاق على المبادئ المتعلقة بجوهر حالة التقنية السابقة في قوانين البراءات عما قريب وإتاحة أفضل فرصة بالتالي لتحقيق نتائج إيجابية. ورأى أن الاتفاق على تلك القضايا من شأنه أن يرفع من نوع البراءات ويسهّل مشاطرة العمل، والأهم من ذلك أن من شأنه أن يسمح للمبتكرين ولا سيما الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من ابتكاراتهم بطريقة لم تكن ممكنة بسبب الفوارق بين قوانين بلدان العالم. وعبّر الوفد عن اقتناعه العميق بأن الاستمرار في النمط السابق للنقاش، كما يتضح من بيانات بعض الوفود، ومناقشة وثائق مشروع المعاهدة برمتها بالإضافة إلى قضايا إضافية لا يمكن تنظيمه وهو أمر يفتقر إلى الفعالية ويستحيل من الناحية العملية ولا يكفل طريقة معقولة للعمل. وذكّر الوفد بأن الويبو قد عرفت سابقاً نجاحاً في تقسيم مفاوضات موسعة إلى محادثات أصغر يمكن إداراتها. وقال إن ذلك المنهج قد سبق تطبيقه للابتعاد عن القضايا المثيرة للجدل أثناء المفاوضات حول الإجراءات الشكلية المتعلقة بطلبات البراءات. وذكّر بأن المنهج قد تكلل بالنجاح وبإبرام معاهدة قانون البراءات سنة ٢٠٠٠ وأن المعاهدة قد دخلت حيّز النفاذ مؤخراً، واعتبر ذلك إنجازاً رئيسياً لأعضاء الويبو. وحث الويبو الجمعية العامة بشدة على مراعاة تعليقاتها لقصر المناقشات في اللجنة الدائمة على خطة عمل معقولة تتمشى مع تلك التعليقات.

١٥٥- وذكّر وفد اليابان بأن اللجنة الدائمة قد ناقشت مشروع المعاهدة منذ سنة ٢٠٠٠، على أنها لا تزال بعيدة عن أي اتفاق. واستخلص الوفد من ذلك معتبراً أن التركيز على التنسيق في مجموعة أولى من الأحكام سيسمح بتحقيق تنسيق مبكر لقانون البراءات. وشرح الوفد موقفه قائلاً إنه اختار أن تضم المجموعة الأولى أربع مسائل تتعلق بحالة التقنية السابقة التي تعدُ من أهم المقومات في نظام البراءات، مهما كان المجال التقني أو مستوى التنمية الذي بلغه البلد المعني. ورأى أن تلك المسائل تكتسي أهمية أساسية في نظام البراءات وعلّق أهمية خاصة على تنسيقها قائلاً إنها تعود بالفائدة على جميع مكاتب البراءات. وشدد الوفد على أنه لا يعتبر تلك المسائل الأربع بمثابة المسائل الوحيدة أو الأخيرة التي ينبغي تنسيقها بل يعتبرها بمثابة أول أربع مسائل ينبغي تنسيقها. ورأى الوفد أيضاً أن التنسيق الجزئي يسمح بتيسير المناقشات حول تنسيق سائر المسائل التي تندرج في سياق قانون البراءات. ولذا دعا إلى أن تنظر اللجنة الدائمة في المجموعة الأولى المتألفة من القضايا الأربع.

١٥٦- وأيَّد وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية"، وذكّر بأنه قد أكد ضرورة إجراء المفاوضات بطريقة متوازنة وشاملة، منذ بداية المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة. وقال الوفد إن وضع المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة في سياق أوسع ضروري نظراً لما من وقع عميق لنتيجتها في تحقيق أهداف السياسات العامة، مثل حماية الصحة العامة والتنوع البيولوجي والأغذية. وأشار إلى أن اللجنة الدائمة لم تستطع تحقيق أي توافق في الآراء خلال دورتها الأخيرة حول البيان الذي تم اعتماده في نهاية المشاورات غير الرسمية التي دارت بين مجموعة من المشاركين في الدار البيضاء والتي تم خلالها اقتراح برنامج عمل جديد للجنة الدائمة. وأعلن الوفد أن على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها إذاً بأكبر قدر من الشفافية والشمولية لتخطي الطريق المسدود حالياً. وعلّق الوفد الأهمية على العمل الذي أنجزته الويبو عامة والمفاوضات المتعلقة بمشروع المعاهدة خاصة وقال إن ذلك يتطلب من جميع الدول الأعضاء العمل بطريقة بنّاءة نحو خلق الثقة في نظام الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن من الضروري أن تتجه المفاوضات نحو تغطية مصالح جميع المعنيين ومشاغلهم لبلوغ نتيجة متوازنة في جميع أنشطة وضع القواعد والمعايير في مجال الملكية الفكرية وتمكين نظام الملكية الفكرية من الاستجابة على النحو المناسب للمشاغل المرتبطة بالسياسة العامة. وعقد الوفد الأمل من جديد على أن يركز أي برنامج مقترح للعمل على قضايا ذات مصلحة مشتركة لجميع الوفد وأصحاب المصالح ليتيسر الوقوف على المشاغل المشروعة للأغلبية الساحقة للأعضاء.

١٥٧- وصرّح وفد الجزائر قائلاً إن المفاوضات بشأن معاهدة ترمي إلى تنسيق قوانين البراءات من الأهمية بحيث ينبغي إجراؤها بطريقة متوازنة. ورأى أن ذلك يعني مراعاة مصالح جميع المنتفعين ولا سيما المنتفعون من البلدان النامية. واعتبر الوفد أن الاقتراحات الواردة في بيان الدار البيضاء لا تبيّن أي تقدم مقارنة بالمناقشات التي أجرتها جمعيات الويبو في دورتها السابقة. وعبّر الوفد من جديد عن موقفه بإعلان اقتناعه بضرورة أن تغطي المفاوضات جميع القضايا.

١٥٨- وأيد وفد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين وقال إنه، بصفته عضواً في اتفاقية التنوع البيولوجي يعتمد منهجاً يقوم على الاستنارة بقرار مؤتمر الأطراف في اجتماعها السابع. ورأى الوفد أن اعتماد المنهج المتبع في مناقشات اللجنة الحكومية الدولية وعملها يدفع إلى استنتاج أن نظام البراءات لم يعد قادراً على الاستمرار في تجاهل قضايا تتعلق بالموارد الوراثية والبيولوجية والبيوتكنولوجية. ورأى أيضاً أن من الضروري أن تأخذ جميع وكالات الأمم المتحدة وأطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي بذلك المنهج من تلقاء نفسها. وأشار إلى أن الويبو هي إحدى وكالات الأمم المتحدة وإن جميع المعاهدات المتعلقة بتسجيل البراءات تندرج في إطار الويبو. واعتبر أن اعتماد منهج من ذلك القبيل سيدعم على الأقل جدول أعمال التنمية الذي ينبغي أن يغطي جميع معاهدات

الويبو أو عملها. ورأى الوفد أن من الضروري أن تقرّ كل الدول الأعضاء بذلك وتقدره. وذكر أن المنظمة تجمع فئات شتى وعليها بالتالي أن تبدأ إنتاج صكوك تعود بالفائدة على الدول الأعضاء قاطبة وتنميتها وإعداد صكوك منسقة تخدم مصالح جميع أعضائها. وصرّح الوفد قائلاً إن البلدان النامية تدعم تنسيق قوانين البراءات في شكل مشروع المعاهدة إذا كان يرمي إلى حماية الموارد الوراثية والبيولوجية والبيوتكنولوجية وما يتصل بها من معارف وإذا كانت التدابير العقابية توقَّع على أي فعلٍ من أفعال القرصنة في مجال البيولوجيا ومنح البراءات لمعارف الشعوب الأصلية. وأشار الوفد أيضاً إلى أن جنوب أفريقيا تشرف على إصدار تشريع يتناول تلك القضايا وحث سائر البلدان على الاحتذاء ببلده والشروع في تضمين قوانينها الوطنية العناصر التي قد تؤدي إلى استنباط صكوك أو مبادئ توجيهية تكون مُلزِمة على الصعيد الإقليمي والدولي.

١٥٩- وأثنى وفد ترينيداد وتوباغو على الويبو عمل اللجنة الدائمة ومثابرة المشاركين فيها ومرونتهم. وصرح قائلا إنه تتبع التقدم المحرز باهتمام ورأى أن ما يبعث على التفاؤل هذا النقاش الإيجابي الذي يدل على أهمية تحقيق نتائج منصفة لجميع الأطراف في كل المجالات قيد النقاش وليس بعضها فقط. واعتبر الوفد أن المناقشات الجارية في اللجنة الدائمة من النوع الذي تَكنُّ له ترينيداد وتوباغو أهمية كبيرة لتقدم الملكية الفكرية، نظراً إلى أن حكومته والمقاولين في بلاده يقرون بالأهمية المتزايدة التي يكتسيها توحيد نظام البراءات ولا سيما مَنْ يلتمسون حمايتها في عدة بلدان. وعبّر الوفد عن اقتناعه بأن العديد من المندوبين يؤيدون ذلك الرأي. وسلَّم الوفد بقدرة معاهدة التعاون بشأن البراءات على تيسير الإيداع في الخارج، قائلاً إن ما يتطلع إليه هو أن تيسر المعاهدة الجديدة متابعة تلك البراءات في الأسواق الأجنبية وملاحقتها. ومضى يقول إنه يرى أن ذلك ممكناً مع الحفاظ بمواطن المرونة التي اعتادت عليها الدول الأعضاء في اتفاق تريبس وأن ليس من الضروري أن يكون التنسيق مصحوباً بتقويض للمرونة التي تتمتع بها الدول الأعضاء حالياً. وكان من رأيه أيضاً أن ما يهدد جودة البراءات إنما ينطلق من المجالات الجوهرية ويتعلق بشكل متزايد بمجالات المعارف التقليدية والفولكلور. وحث الوفد على مواصلة العمل ولكن ليس بطريقة محدودة مذكراً بأن للجميع مجالات صناعية وإبداعية تهمها حالياً. ومضى قائلاً إن من الضروري عدم إهمال مجالات التنمية التي قد تصبح مهمة في المستقبل.

١٦٠- وساند وفد فنزويلا مجموعة أصدقاء التنمية ورأى أن من غير المناسب دفع المفاوضات من أجل تنسيق قوانين البراءات. واعتبر أن معاهدة بتلك الطبيعة تهدد سيادة البلدان وأن الاستمرار في هذا النوع من المعاهدات قد يثير نزاعاً لا ضرورة له على أساس ما هو قائم من فوارق ثقافية ودينية وتاريخية. وأعلن أنه لا يعتقد أن ذلك مناسباً لصحة المنظمة المؤسسية.

١٦١- وأيد وفد البرازيل تماماً البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة أصدقاء التنمية. وصرح قائلاً إن البند ١٤ من جدول الأعمال ينصب على المضمون والإجراء في آن واحد. وقال إن الإجراء لم يكن سليماً عند طرح الاقتراحات للإسهام في إيجاد حل للطريق المسدودة التي وصل إليها مسار المفاوضات. وذكّر الوفد بأنه شارك في اجتماع الدار البيضاء وخرج عن ذلك المسار لأنه شعر بأنه لا يدخل أبداً في نطاق الإجراءات العادية لاتخاذ القرارات الحكومية الدولية متعددة الأطراف ولا يساعد في حل المشكلات. وصرّح قائلاً إن البرازيل ظلت تساند فكرة التنسيق بالرغم من عدد من المآخذ، وإنها تخشى أن تجد في التنسيق أكثر مما يعنيه ويفتح الباب لنوع مختلف من توحيد المستويات، الأمر الذي ليس بالمقبول على الإطلاق. ومضى قائلاً إنه يعتقد أيضا أن التنسيق يتعارض إلى حد ما مع الفكرة التي يؤيدها تماماً، أي أن ما يتعين إجراؤه هو ضبط أنظمة الملكية الفكرية لتواكب أهداف التنمية الوطنية واستراتيجياتها والطاقة التقنية والصناعية لكل بلد. واستطرد قائلاً إنه

يمضي مع ذلك بفكرة التنسيق لأنها تنطوي في اعتقاده على بعض الإنجازات المهمة. ورأى أن ذلك العمل ينبغي أن يكون عبارة عن مسار كامل متكامل لا يقتصر على عدد من المسائل بحيث يصبح التنسيق شيئاً أدهى من التنسيق.

١٦٢- وتبنى وفد جمهورية إيران الإسلامية بيان مجموعة أصدقاء التنمية وصرّح قائلاً إن البلدان النامية قد شرعت في المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة من البداية بمنهج شامل يقوم على فحص مشاغل جميع الأعضاء. وذكّر بأن البلدان النامية قد حثت، في الدورة العاشرة للجنة الدائمة، على مواصلة المسار القائم واستعراض جميع بنود مشروع المعاهدة. وجاء على لسان الوفد أن الجهات المتبنية للاقتراح بشأن الأحكام الأربعة لقانون البراءات قد شدّدت على الافتقار إلى توافق في الآراء ورفضت أن تحيط علماً بمشاغل الجميع. وذكر أن تلك الجهات قد رفعت اقتراحاً بالطريقة نفسها والموضوع ذاته إلى الدورة السابقة للجمعية العامة وأشار الوفد إلى ما أبدته البلدان النامية من مرونة وروح التعاون مع التسليم بانعدام التوافق بوضوح، فقد قررت أن يتولى المدير العام تحديد المواعيد لانعقاد دورة مقبلة للجنة الدائمة عقب مشاورات غير رسمية يجريها بنفسه. ورأى الوفد أن الوثيقة WO/GA/32/9 تبيّن بوضوح انعدام التوافق على الاقتراح ذاته الذي سبق بحثه ورفضه في الدورة العاشرة للجنة الدائمة. ودعا إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمشاغل البلدان النامية، مثل الطبيعة متعددة المجالات للمسار الراهن وعواقبه المهمة على أهداف السياسة العامة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالإضافة إلى أهمية بعض القضايا، مثل المصالح العامة والمرونة في قوانين الملكية الفكرية الراهنة ونقل التكنولوجيا والكشف عن مصدر الموارد الوراثية في طلبات البراءات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وفي ذلك السياق، رأى الوفد أن إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية قد لفت نظر المجتمع الدولي إلى عواقب قانون البراءات على الصحة العامة وأشار إلى أن من العجز الاستجابة إلى مطالب جميع الدول الأعضاء على الوجه المناسب باتباع منهج التجزئة والانتقاء في المسار مع إهمال مشاغل البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وأن انعدام التوافق قد تجلى في المداولات التي جرت ثلاث مرات خلال السنوات الماضية.

١٦٣- وصرّح وفد الهند قائلاً إنه يرغب وضع مسألة تنسيق قوانين البراءات في الإطار السليم وذكر مقاطع من الخطاب الذي أدلى به رئيس وزراء الهند في مؤتمر العلوم الوطني الذي انعقد في نيودلهي في يناير/كانون الثاني من السنة الجارية، إذ قال: "لا بد لأي نظام مثالي لحقوق الملكية الفكرية في الواقع أن يقيم توازنا بين الحوافز الخاصة للمبتكرين والمصلحة العامة التي تقتضي تعزيز النفاذ إلى ثمار الابتكارات. وإنني على قناعة بأن النظام الجديد الذي سنحظى به سيوفق بين مصلحة المبتكر ومصلحة المجتمع إلى أقصى حد." ورأى الوفد أن ذلك ليس ممكنا إلا إذا أمكن بحث جميع القضايا الموضوعية المتعلقة بقانون البراءات في آن واحد وعلى قدم من المساواة. ورأى الوفد أيضا أن من الضروري أن تسترشد المعايير الدولية بشأن حماية البراءات بهدف التنمية للجميع عامة. وقال إن ما يقلقه من تنسيق قوانين البراءات هو وقعه على النمو الاقتصادي وفرص العمل والاستثمار في البحث والتطوير والنفاذ إلى التكنولوجيا وأنشطة الابتكار المحلية والصحة العامة والأغذية والبيئة واستخلص من ذلك قائلاً إن أي مجهود يرمي إلى تنسيق قوانين البراءات على الصعيد العالمي لن يكتمل من غير الوقوف بشكل مناسب على القضايا التي تهم الجميع. وصرّح قائلا إن البلد الذي يمثله يعارض إيلاء الأولوية لبعض القضايا الموضوعية في المفاوضات وتحديد بعض القضايا بطريقة انتقائية سريعة. وقال إنه يؤيد مراعاة مشاغل جميع أعضاء الويبو بطريقة شاملة، بما في ذلك القضايا المرتبطة باتفاقية التنوع البيولوجي المهمة، مثل الكشف عن الموارد الوراثية والنفاذ واقتسام المنافع والموافقة المستنيرة المسبقة والمعارف التقليدية ومواطن المرونة الخاصة بالمصلحة العامة والمساحة المتاحة للسياسات

الوطنية في مشروع المعاهدة المقترح. ورأى أن الطريقة المعتمدة في بحث تلك القضايا ربما تحتاج إلى صقل، على أن الحوار يجب أن يتقدم بطريقة تكون مقبولة لجميع الدول الأعضاء بالاستناد إلى التوافق والاتفاق المتبادل. وختم الوفد كلمته بتأكيد دعمه وتعاونه بالكامل للرئيس في ذلك المسعى.

١٦٤- وصرّح وفد شيلي قائلاً إنه سبق له أن أعرب في مناسبات ماضية عن رأيه بأن السبيل الوحيد إلى اتفاق متوازن هو الأخذ بجميع الجوانب المتعلقة بالبراءات.

١٦٥- وعقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس، اعتمدت الجمعية العامة البيان التالي:

(١) سينظَّم منتدى مفتوح وغير رسمي في جنيف في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ حول جميع القضايا التي أثيرت في مشروع النص لمعاهدة قانون البراءات الموضوعي أو تلك التي ترغب الدول الأعضاء في إدراجها ضمن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وسيدوم المنتدى ثلاثة أيام. وستناقَش مختلف القضايا مع مساهمات من متحدثين يعكسون توازنا في التوزيع الجغرافي ووجهات النظر والخبرة التقنية. ويمكن للدول الأعضاء أن تقدم اقتراحات بشأن القضايا والمتحدثين للمنتدى حتى ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. وسيجري رئيس الجمعية العامة مشاورات حول مشروع البرنامج مع جميع الدول الأعضاء المهتمة. وسينشر المدير العام البرنامج النهائي في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦.

(٢) وبعد ذلك بوقت قصير، ستعقد اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات دورة غير رسمية في جنيف تدوم ثلاثة أيام للاتفاق حول برنامج عمل للجنة الدائمة، مع مراعاة مناقشات المنتدى المفتوح. وستتيح الويبو، في حدود الإمكان، المساعدة المالية لتسهيل مشاركة البلدان النامية.

(٣) وستعقد اللجنة الدائمة دورة عادية تدوم خمسة أيام بغية الشروع في العمل على برنامج عمل للجنة الدائمة والمتفق عليه في الدورة غير الرسمية للجنة الدائمة.

(٤) وستنظر الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦ في التقدم المحرز بغية تحديد خطة عمل للسنة التالية.

البند ١٥ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

١٦٦- استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/32/6 وWO/GA/32/7.

١٦٧- وبناء على دعوة الرئيس، قدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/32/6 بشأن توصية أعدتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من أجل إنشاء صندوق للتبرعات في الويبو لفائدة المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة لمساعدة ممثلين عن

تلك المجتمعات على المشاركة في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية والأنشطة المتصلة بها. وقدمت الأمانة أيضاً الوثيقة WO/GA/32/7 بشأن عمل اللجنة الحكومية الدولية وأشارت إلى فقرة القرار المطلوب اتخاذه من الجمعية العامة، أي "١" أن تحيط علماً بمضمون الوثيقة، "٢" وأن تنظر في توصية اللجنة الحكومية الدولية التي تلتمس تمديد ولايتها لتغطي فترة السنتين المقبلة من أجل مواصلة عملها بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور والموارد الوراثية. وأشارت إلى أن الصياغة الواردة في الفقرة ٣٣"٣" اعتبرها العديد من الوفود زيادة غير ضرورية. مضت قائلة إن جوهر القرار المطلوب من الجمعية هو على أية حال في البند "٢" من الفقرة ٣٣ وإن البند "٣" إذا لم يكن ضرورياً أو مناسباً فمن المقترح ألا تنظر فيه الجمعية العامة.

١٦٨- ونظرت الجمعية العامة في مشروع الاقتراح المعدّل لإنشاء صندوق التبرعات الطوعي كما ورد في مرفق الوثيقة WO/GA/32/6 وكما هو مقترح في الفقرة ١٠ من تلك الوثيقة، واعتمدته.

١٦٩- وتحدث وفد الأرجنتين باسم بلده وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وجمهورية إيران الإسلامية وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا وذكّر بأن اللجنة الحكومية الدولية التي عقدت دورتها الثامنة في يونيه/حزيران ٢٠٠٥ كانت قد وافقت على أن توصي الجمعية العامة بتجديد ولايتها لمدة سنتين إضافيتين. وذكّر أيضاً بأن المناقشات حول تجديد ولاية اللجنة لم تكن بالسهلة. وصرّح قائلاً إن العديد من البلدان النامية قد خابت آمالها في إحراز تقدم في عمل اللجنة الحكومية الدولية منذ إنشائها، وإن العديد من البلدان النامية قد أشارت في الدورة الثامنة إلى ضرورة تركيز المفاوضات الجارية في اللجنة وتوجيهها نحو تحقيق النتائج إذا ما أمكن تجديد ولايتها. وأشار إلى موطن قلق خاص من أن أقلية من البلدان المتقدمة قد أعلنت اعتراضها على أي نتيجة جوهرية حقة تصدر عن عمل اللجنة. وأشار إلى أن جميع الوفود قد استطاعت في نهاية الأمر أن توافق مع ذلك على تجديد ولاية اللجنة لفترة السنتين المقبلة. وقال إن اتخاذ قرار من ذلك القبيل يعني تمديد الولاية الراهنة للجنة على مدى سنتين إضافيتين. واستطرد قائلاً إن تلك الولاية تقضي بأن يركز عمل اللجنة بصفة خاصة على النظر في البُعد الدولي من غير مساس بالعمل المنجز في منتديات أخرى. وشدّد الوفد على أن الولاية المتفق عليها تقضي بعدم استبعاد أية حصيلة للعمل، بما في ذلك إمكانية استحداث صك دولي واحد أو أكثر. ومضى يقول إن ولاية التجديد التي أوصت بها اللجنة في دورتها الثامنة تضع اتجاهات مناسبة لعمل اللجنة في فترة السنتين المقبلة. وفيما يخصّ الاقتراح المنشود في الفقرة ٣٣ من الوثيقة WO/GA/32/7، قال الوفد إنه سمع من الأمانة توضيحاً سليماً لتلك المسألة وأشار إلى أنه لم يجد في تلك الفقرة ما يؤذي إحساسه. ومع ذلك، رأى الوفد أن الدعوة إلى إصدار توجيهات في ذلك الصدد لم تكن ضرورية لأن منطوق الولاية الراهنة للجنة الحكومية الدولية يقضي بتوجيه كاف للجنة منذ اعتماده سنة ٢٠٠٣. ولخص الوفد الموقف قائلاً إن الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وجمهورية إيران الإسلامية وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا تؤيد التوصية التي وافقت عليها اللجنة الحكومية بتجديد ولاية اللجنة لسنتين إضافيتين. وعقد الأمل على أن تبادر جميع الوفود الأخرى إلى اتخاذ الموقف ذاته لتمكين الجمعية من الانتقال إلى بنود أخرى في جدول أعمالها.

١٧٠- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وشدّد على أن المجموعة ترحب بالعمل المنجز في اللجنة وتؤيده. وقال إن المجموعة تعتبر أن اللجنة تحرز تقدماً سليماً في إطار ولايتها الراهنة، وتؤيد استمرار العمل في إطار الولاية الراهنة. وأعرب الوفد عن تطلعه للاضطلاع بدور فعال وبنّاء في المناقشات المقبلة في هذا الصدد. ومضى يقول إن المجموعة ترحب بمبدأ إنشاء صندوق للتبرعات من

شأنه أن ييسّر ويشجع مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية وغيرها من أصحاب المعارف التقليدية أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي أو المؤتمنين عليها في عمل الويبو بشأن الملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور.

١٧١- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين إليها وأحاط علماً بالتقدم الذي أحرزته اللجنة. ورأى أن من الممكن تحقيق فوائد مهمة بمواصلة المناقشات ولا سيما بفضل زيادة المشاركين الأمر الذي من شأنه أن يسهم في عمل اللجنة. وصرح قائلاً إن الجماعة الأوروبية تؤيد المطالب المناشدة بتوسيع المشاورات مع أصحاب المصالح في مجال أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمضي في استحداث أنماط متفق عليها تكون خاصة بحماية المعارف التقليدية. ورأى أن من شأن ذلك العمل المقبل أن يسمح بالاستمرار في صقل مشروع الأهداف والمبادئ وزيادة الوضوح واليقين القانوني في التعاريف والأحكام المقترحة. وفي مجال الموارد الوراثية، قال الوفد إن الجماعة الأوروبية قد طرحت اقتراحاً على اللجنة بشأن شروط الكشف عن مصدر أو منشأ الموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية في طلبات البراءات. ومضى يقول إن الجماعة لا تزال ترى أن بحث ذلك الموضوع ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد في اللجنة الحكومية الدولية وأنه يندرج بوضوح ضمن ولايتها ويستحق مناقشة خاصة داخل الهيئة التي تم فيها اقتراحه. ودعا بالتالي إلى أن يستمر أي تجديد للولاية في تغطية كل تلك المسائل الثلاث. وأيَّد الوفد بيان المجموعة باء.

١٧٢- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن المجموعة ملتزمة بالمناقشات الجارية في إطار اللجنة الحكومية الدولية. ودعا إلى تعزيز التقدم المحرز بهدف استكمال المسار، أي تحقيق الهدف المنشود ألا وهو إعداد صك دولي مُلزِم. ورأى أن ذلك وحده قادر على ضمان حماية فعالة من الانتفاع غير المشروع بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتملكها. وأشار إلى أن اللجنة قد كرست الكثير من الوقت وبذلت جهوداً حثيثة من أجل دراسة الوثائق بشأن أهداف السياسة العامة والمبادئ الأساسية وأن المجموعة قد ساهمت في ذلك العمل إسهاماً كبيراً. ومضى قائلاً إن المجموعة ترى أن من الحكمة بمكان إتباع منهج شامل يقوم على إشراك الجميع لدفع عجلة العملية وقال إن ذلك يتطلب بالضرورة تجديد ولاية اللجنة. وعبَّر الوفد أيضاً عن تأييده لمشاركة المجتمعات الأصلية في أعمال اللجنة واعتبر أن إسهاماتها سوف تساهم بلا شكّ في تعزيز التقدم المحرز وفي جعل عمل اللجنة أكثر وضوحا وأعلى قيمة. وقال إن تلك المشاركة ينبغي أن تتم بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومع مراعاة الطبيعة التقنية لعمل اللجنة من غير المساس بطبيعتها الحكومية الدولية. واختتم كلمته قائلاً إن مجموعة البلدان الأفريقية تؤيد بالتالي وضع صندوق طوعي للتبرعات من أجل تمويل مشاركة ممثلي المجتمعات المحيلة والأصلية.

١٧٣- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأشار إلى قلق البلدان النامية في ضوء تطلعاتها العالية لنتيجة ملموسة في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن العديد من البلدان النامية قد خاب أملها في التقدم، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة لإعداد وثائق تكفل نقاشاً ملموساً وبعد نقاش مطوّل بين الدول الأعضاء، وذلك بسبب اعتراض بعض البلدان على المضي قدماً نحو نتائج ملموسة. وفي هذا السياق، أشار الوفد إلى أن البلدان النامية قد أبدت مرونة خلال الدورة الأخيرة للجنة ووافقت على تمديد الولاية بالرغم من تجاهل اهتمامها بتحقيق نتائج ملموسة كما عبّرت عنه مراراً وتكراراً. ومضى يقول إن مجموعة البلدان الآسيوية ترى أن جميع الدول الأعضاء قد وافقت على تمديد ولاية اللجنة لفترة السنتين المقبلة، ودعا إلى أن يتيسر أثناء ذلك التمديد مواصلة التركيز على البُعد الدولي من غير المساس بعمل المنتديات الأخرى. وفيما يتعلق بالفقرة ٣٣ من

الوثيقة WO/GA/32/7، قال الوفد إن المجموعة تفترض من الجمعية العامة أن تتخذ قراراً بإقرار توصية اللجنة بشأن تجديد ولايتها. ورأى أن إعادة طرح القرار المتخذ في الدورة الثامنة للجنة من شأنه أن يخلق سابقة سلبية في عمل الويبو، وأن المجموعة تتطلع إذاً إلى اعتماد قرار اللجنة في الجمعية.

١٧٤- وذكر وفد الصين أن اللجنة الحكومية الدولية مكلَّفة بعمل صعب ومهم وتريد أن تواصل العمل بروح بنّاءة والمشاركة في مناقشاتها المقبلة. وعقد الوفد الأمل في أن تتمكن اللجنة من الاستمرار في بحث الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بالاستناد إلى ما حققته من نتائج أولية، وأن تخرج بحل عملي معقول في أقرب فرصة. ورأى أن الوقائع على الأرض والمعاهدات المبرمة حتى الآن تمكن اللجنة من طرح حلول معقولة بشأن تلك المسائل.

١٧٥- وصرّح وفد جنوب أفريقيا قائلاً إنه يجد بعض الصعوبة فيما يتعلّق بأثر القرار المنشود في الفقرة ٣٣ من الوثيقة WO/GA/32/7. والتمس من الأمانة أن تشرح ما هو مطلوب بالتحديد في تلك الفقرة. وذكّر الوفد بأنه شارك في المناقشات التي دارت في فترتي السنتين الماضيتين، ولكنه خلص إلى أن بعض المشاركين لم يكونوا على استعداد للوصول إلى نتائج ملموسة في إطار ولاية اللجنة، وفقاً لقرار الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٣، كلما أرادت أن تعمل في إطار ولايتها الحقيقية القائمة على وضع القواعد والمعايير. وصرّح الوفد قائلاً إنه يفهم ولاية اللجنة على النحو التالي: "١" عليها أن تستكشف القضايا، "٢" وأن تنظر في البُعد الدولي بمساهمة العديد من أصحاب المصالح، "٣" وأن تخرج الأمانة، بعد أن استجمعت ما يكفي من المعلومات، بنصوص يمكن أن تؤدي إلى صكوك دولية مُلزِمة أو مبادئ توجيهية دولية. والتمس الوفد من الأمانة أن تبيّن له صحة فهمه من عدم صحته.

١٧٦- وأشارت الأمانة إلى أن ولاية اللجنة الحكومية الدولية الراهنة ترد في الفقرة ١ من الوثيقة WO/GA/32/7، وهي الولاية التي وضعتها الجمعية العامة قبل سنتين وعقب مفاوضات مستفيضة. وأشارت الأمانة إلى أن الفقرة ٣٢ من الوثيقة تنص على قرار اللجنة الحكومية الدولية في اجتماعها الأخير بتوصية الجمعية الراهنة بتمديد تلك الولاية لفترة سنتين إضافية. وذكرت الأمانة أن الفقرة ٣٣ من الوثيقة تكتفي بدعوة الجمعية إلى الإحاطة علماً بالعمل المنجز ثم النظر بتوصية اللجنة بتمديد الولاية كما وردت في الفقرة ١. وختمت كلمتها قائلة إن كل ما هو مطلوب من الجمعية في المرحلة الراهنة هو تمديد الولاية الراهنة كما ترد في الفقرة ١ من الوثيقة قيد النظر.

١٧٧- وأكد الرئيس الشرح الذي ساقته الأمانة.

١٧٨- ووضح المدير العام الوضع قائلاً إن الجواب على السؤال بأن تمديد عمل اللجنة يستدعي تمديد ولايتها هو "نعم". ومضى يقول إن ولاية اللجنة لا تتغير وتبقى كما هي في الفقرة ١ من الوثيقة قيد النظر، إلى أن تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك وإن قررت ذلك. وأشار إلى أن ما هو مطلوب في الوقت الراهن هو تمديد تلك الولاية لسنتين إضافيتين، على أن تستند المناقشات الموضوعية إلى الولاية وتستمر على النحو ذلك في الدورة المقبلة للجنة.

١٧٩- وشكر وفد جنوب أفريقيا المدير العام والأمانة على شرحهما وأكد أنه يتحدث أيضاً عن الوثيقة WO/GA/32/7. وأشار إلى الفقرة ١ من تلك الوثيقة والبنود من "١" إلى "٣"، قائلاً إن الولاية تتعلّق على وجه الخصوص بالبندين "٢" و"٣". واعتبر أن ما تبتغيه الدول الأعضاء الحاضرة حالياً في الجمعية العامة هو التركيز على الفقرتين "٢" و"٣" لأن اللجنة إذا لم تحظَ بتوجيه واضح، فقد تثير مناقشات عديدة وكثيرة وأنها عندما تعد نصاً لإعمال البندين "٢" و"٣" ربما تجد أن البند "٣" لم يُنفذ ولم

يأت بالتالي بقيمة إضافية. وعليه، التمس الوفد طرح الولاية بوضوح كبير والإعلان عن الاستمرار في الوقوف على القضايا التي أعربت أعضاء اللجنة عن رغبتها في إدراجها في البندين "٢" و"٣" من الولاية والخروج بنصوص تبت فيها الجمعية العامة لاحقاً.

١٨٠- وصرّح المدير العام قائلاً إن بيان وفد جنوب أفريقيا واضح تماماً وإن البيان والولاية سيردان بالكامل في تقرير الاجتماع الراهن وعند عقد اجتماع للجنة الحكومية الدولية.

١٨١- وصرّح وفد الهند قائلاً إن بلده بحضارته العريقة وما يذخر به من تنوع بيولوجي غزير يمتلك ثروة فريدة من الموارد البيولوجية والوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ودعا إلى إيلاء الاعتبار والإقرار الواجب لأصحاب تلك الموارد الغنية وتفادي أي احتمال لتملكها. وتحقيقاً لذلك، رأى الوفد أن من الضروري وضع أنظمة مناسبة وجديدة للحماية من شأنها أن تقيم صكاً دولياً مُلزماً من الناحية القانونية لحماية المعارف التقليدية بما في ذلك المعارف المدوَّنة والمتاحة في إطار المُلك العام والموارد الوراثية. وأعرب الوفد عن سروره بالانضمام إلى مختلف الاقتراحات الصادرة عن وفود أخرى والداعمة لتوصية الدورة الثامنة للجنة بتمديد ولايتها لسنتين إضافيتين. واستدرك قائلاً إن ذلك لا يمنع الوفود من مواصلة مناقشاتها ومداولاتها بشأن ذلك الموضوع المهم في محافل دولية أخرى.

١٨٢- وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية المكتب الدولي على إعداد الوثيقين WO/GA/32/6 وWO/GA/32/7. وأيَّد مواصلة العمل بولاية اللجنة الراهنة لفترة السنتين المقبلة. ورحب باقتراح إنشاء صندوق للتبرعات، على أنه شدّد على أهمية اعتماد عملية اختيار تحافظ على التوازن والتنوع الجغرافيين ولا تنحرف نحو أية مجموعة معينة من البلدان. وعبّر عن تشجيعه للتدابير الرامية إلى ضمان منح الدعم المالي بحيث لا يتدخل الممثلون في انتقاء أنفسهم بل بما يُجسّد آراء مجموعة واسعة من المجتمعات الأصلية والمحلية.

١٨٣- وأعلن وفد شيلي أنه يؤيد تجديد ولاية اللجنة.

١٨٤- وأيَّد وفد كينيا موقف مجموعة البلدان الأفريقية كما عبّر عنه وفد المغرب وشدّد على أن مسار اللجنة ينبغي أن يخرج بصك دولي مُلزم من الناحية القانونية لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور وينبغي تجديد ولايةَ اللجنة. وأقرّ الوفد بالعمل الجيد الذي أنجزته اللجنة منذ إنشائها وأعرب عن تقديره للتقدم المحرز ولا سيما في مجال صياغة مشروع أحكام ومبادئ لحماية المعارف التقليدية والفولكلور في مضمار البُعد الدولي لعمل اللجنة الحكومية الدولية. وأقرّ الوفد بالطبيعة المعقدة لتلك المسألة وقال إنه يعي أن من الضروري استكمال المسائل المطروحة على اللجنة وإن ذلك يتطلب حُسن العزيمة والدعم لكي تتمكن اللجنة من مواصلة عملها. ومضى يقول إن من غير الممكن أن يتقدم عمل اللجنة من غير تمديد ولايتها، وعبّر بالتالي عن تأييده لذلك التمديد، وتطلعه لبلوغ مرحلة يمكن فيها مشاطرة الفوائد المستمدة من حقوق الملكية الفكرية الناجمة عن استخدام المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور من جانب الغير مع المؤتمنين الشرعيين عليها. وقال إن كينيا مُلزَمة بحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور. ومضى يقول إن مكتب النائب العام قد أنشأ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ لجنة تضم أهم أصحاب المصالح من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لاستنباط سياسات وقوانين بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور في كينيا. وأعلن أن تلك اللجنة الوطنية ستُعد مشروعات السياسات والقوانين بحلول نهاية سنة ٢٠٠٥ ليبحثها المواطنون. وأضاف قائلاً إن دستور كينيا الجديد يخوّل الدولة صلاحية دعم المعرفة الأصلية وحمايتها والموارد الوراثية والتراث

الثقافي. وقال إن بلده قد أنشأ لجنة وطنية للنهوض بالثقافة وحمايتها ودعا بالتالي الجمعية العامة إلى تجديد ولاية اللجنة.

١٨٥- وأقرَّ وفد مصر بالجهود التي بذلها المكتب الدولي وأعرب عن تقديره لجودة الوثائق والمساعدة المقدَّمة إلى الدول الأعضاء في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية. وقال الوفد إنه خلص إلى وجود توافق واضح في الآراء أثناء الدورة الأخيرة للجنة حول ضرورة تجديد ولايتها لفترة السنتين المقبلة. وعلّق أهمية حيوية على تجديد تلك الولاية لتمكين اللجنة من أداء مهمتها واستنباط صك فعلي يكون مُلزماً من الناحية القانونية والدولية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وصرّح قائلاً إن مصر تعلّق أهمية كبرى على الحماية من القرصنة البيولوجية والتملك في هذا المجال. ورأى الوفد أن النقاش الذي دار في إطار اللجنة الحكومية الدولية قد يسَّر تبادلاً عميقاً للآراء بين أصحاب المصالح وأسهم إسهاماً ملموساً في تعزيز فهمه لتلك القضية المهمة. واستدرك قائلاً إن التقدّم المحرز لا يزال محدوداً في حد رأيه. ومضى يقول إن نجاح اللجنة رهن بتمديد ولايتها وإسراع خطواتها والعمل بمزيد من الفعالية والتركيز والإنتاجية. وأكد من جديد موقفه المعروف بأن من الضروري ألا يؤدي عمل اللجنة إلى تحويل العناية عن المساعي المهمة الأخرى الجارية في هيئات أخرى للويبو أو في هيئات دولية أخرى ولا سيما اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات ومجلس اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية.

١٨٦- وتقدَّم وفد المغرب بالشكر للأمانة على الوثائق الجيدة التي أعدتها وأعرب عن دعمه للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن بلده يسجل بارتياح التقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها وقال إن المغرب قد شارك في ذلك العمل بفعالية وأسهم في إغناء الوثائق المتعلقة به. ودعا إلى مواصلة ذلك العمل. ورأى أن الهدف ينبغي أن يكون عبارة عن تقنين استغلال الموارد الوراثية والمعارف التقليدية على الصعيد الدولي وأن ذلك التقنين لا يكون إلا عبر صك دولي مُلزِم قانوناً وقادر على الحد من استنزاف تلك الموارد واستغلالها العشوائي. ورحب بالموافقة على إنشاء الصندوق الطوعي، معتبراً ذلك الإسهام من الدول الأعضاء قيِّماً جداً لعمل اللجنة، ولكنه شدّد على أهمية التنسيق مع الدول الأعضاء لتشغيل الصندوق. وعبّر من جديد عن تأييده لتمديد ولاية اللجنة ورأى أن عملها يقترب من بلوغ نهاية ناجحة.

١٨٧- وتقدم وفد تركيا بالشكر إلى الأمانة على العمل الممتاز بشأن هذا البند وغيره من البنود وأشار إلى الوثائق الممتازة المطروحة على نظر الجمعية العامة. ورحب أيضاً بإنشاء صندوق للتبرعات من شأنه أن يسهّل مشاركة المجتمعات الأصلية والمدنية واعتبره تقدماً يستحق الإطراء. ثم ساند البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وذكّر بموقفه من ذلك الموضوع وشكك في أن موقفه قد حظي بالاعتبار الكامل. وأشار إلى أن وفد تركيا قد حدّد في الاجتماع الأخير للجنة ومن خلال وثيقة مكتوبة ضرورة اختيار ممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وكان قد شكك في إمكانية كتمان هوية الجهات المانحة وقال إنه لم يحصل على جواب على أسئلته. ودعا الوفد إلى حذف المادة ٦(و)"٢" من مرفق الوثيقة WO/GA/32/6 إذ تم الاحتفاظ بها رغم المناقشات التي دارته بشأنها خلال آخر دورة للجنة. وقال إنه لم يتمكن من استقطاب عناية الرئيس لذلك الموضوع من قبل وقال إنه لا يستطيع أن يقبل ذلك القرار في شكله الراهن لأن ذلك الاقتراح الذي طرحه لم يؤخذ في الحسبان.

١٨٨- وأحاط الرئيس علماً بتعليقات وفد تركيا في هذا الصدد.

١٨٩- وأعرب وفد عُمان عن سعادته بالتقدم المحرز في اللجنة الحكومية الدولية وتقدَّم بالشكر إلى الأمانة على كل الجهود المبذولة لإعداد الوثائق الممتازة. وصرّح قائلاً إنه يعلّق أهمية كبيرة على هذا الموضوع لما له من أهمية لشعب بلده. ووافق الوفد على القرار المقترح وعبّر عن تطلعه إلى التوصل في اللجنة إلى صك يكون مُلزِماً من الناحية القانونية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. ومضى يقول إن بلده قد عمد بالتعاون مع الويبو إلى سن عدد من التشريعات الوطنية لذلك الغرض ويعلّق أهمية كبيرة على تراثه الثقافي باعتباره مبدأً يؤكده الدستور. ورحب وفد عُمان بإنشاء الصندوق الطوعي.

١٩٠- وتحدث وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وعلّق أهمية كبيرة بالنسبة إلى ذلك الإقليم على تمديد ولاية اللجنة لسنتين إضافيتين. ورأى أن ذلك التمديد ضروري لتصل اللجنة إلى اتفاق كما هو مبيّن في الفقرة ٣٢ من الوثيقة WO/GA/32/7. وقال إن ذلك السبب يدفع المجموعة إلى اعتبار أن من غير الضروري أن تناقش الجمعية طبيعة عمل اللجنة وأن تكتفي بتمديد ولايتها.

١٩١- وساند وفد بيرو البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة أصدقاء التنمية والبيان الصادر عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه شارك بفعالية في عمل اللجنة ويرى أن ذلك العمل مهم جداً لبلده الذي يذخر بالتنوع البيولوجي وثروة كبيرة في الثقافة والمعارف التقليدية. وقال إن ذلك يدفعه إلى الترحيب بإنشاء الصندوق الطوعي لمشاركة ممثلين من المجتمعات المحلية والأصلية. ورأى أن عمل اللجنة كان مثمراً جداً حتى هذا التاريخ ولا سيما في مجال المعارف التقليدية. وأعرب عن أسفه لأن اللجنة لم تحرز تقدماً ملموساً بشأن الكشف عن مصدر الموارد الوراثية وتساءل عن جدوى مواصلة المناقشات بشأن ذلك الموضوع في إطار اللجنة. ورأى أن من الأفضل بحث قضية الكشف عن المصدر في إطار جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية المتفق عليه في بداية جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. ورأى أن من الأفضل مناقشة ذلك الموضوع في إطار اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات إذا ما أريد بحثه داخل الويبو، لأن مسألة المصدر والموافقة المستنيرة المسبقة والاقتسام المُنصف للمنافع كلها مسائل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام البراءات وشروط منحها. وتوفيقاً للآراء، وافق الوفد على أن يستمر عمل اللجنة لسنتين إضافيتين وفقاً للولاية الراهنة، ولكنه دعا من جديد إلى السعي من أجل تحقيق نتائج ملموسة في إطارها على غرار ما يحدث بالنسبة إلى المعارف التقليدية التي بلغت مرحلة احتمال إبرام صك دولي بشأنها قد يكون مُلزِماً قانونياً على الأجل القصير.

١٩٢- وعلّق وفد قيرغيزستان أهمية كبيرة على القضايا المرتبطة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قائلاً إن ذلك صحيح سواء كان من الناحية الوطنية أو الدولية. وأشار إلى خبرة البلد في هذا المجال، مذكّراً بأن شعبه يبدي اهتماماً متزايداً به. وأعلن عن رفع مشروعي قانون على البرلمان بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وحماية التراث الوطني. ورأى أن من الضروري وجود تقنين دولي متكامل في هذا المجال. وعليه، أقرّ الوفد بأهمية توفير الحماية للمعارف التقليدية والموارد الوراثية كإحدى عوامل التنمية المستديمة. وأشار إلى ثلاثة أمور أساسية بالنظر إلى المناقشات الجارية والمشكلات المطروحة حالياً في وضع آليات لحماية المواد المبتكرة باستعمال المعارف التقليدية والموارد والوراثية. وذكر أولاً ضرورة إدراج المعارف التقليدية ضمن التقنية السابقة تفادياً للاستصدار غير القانوني للبراءات من أجل حماية المواد المبتكرة على ذلك الأساس. ودعا على ذلك الأساس إلى إدراج الأحكام المعنية ضمن اتفاقات الملكية الصناعية الدولية الملزمة قانوناً، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق تريبس. وذكر ثانياً ضرورة تعزيز التشويعات التي تتيح حرية تنظيم القضايا على المستوى الوطني، وذلك من أجل إنشاء آليات لحماية المعارف

التقليدية والنهوض بالنشاط الابتكاري القائم على استعمالات جديدة للموارد الوراثية. وأوصى في الختام بأن تواصل الويبو عملها في هذا المجال عن طريق إجراءات متعددة منها تمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين المقبلة وإنشاء صندوق طوعي مناسب للتبرعات في الويبو.

١٩٣- وعلّق وفد كندا الأهمية على مواصلة عمل اللجنة وأيَّد بالتالي تجديد ولايتها.

١٩٤- وعبّر وفد السودان عن دعمه للعمل الذي أنجزته اللجنة وشكر الأمانة على عملها الداعم للجنة. وعلّق الأهمية على المسائل المطروحة على اللجنة، أي الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية. وأشار إلى أن بلده قد أعد قانوناً جديداً يتناول قضايا الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وعبّر عن مساندته للبيان الصادر باسم مجموعة البلدان الأفريقية ولتمديد ولاية اللجنة.

١٩٥- وشكر وفد ترينيداد وتوباغو الأمانة على الاستعراض الشامل لعمل اللجنة في الوثيقة WO/GA/32/7. وأعرب عن إعجابه بالعمل القيّم الذي أنجزته اللجنة حتى ذلك التاريخ وهنأها على إنجازاتها التي لم يتيسر بلوغها إلا بعد نقاش مستفيض. ومضى الوفد قائلاً إن القضايا المطروحة على اللجنة، أي الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، واستمرار عمل اللجنة على تلك القضايا، إنما يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية ولا سيما ترينيداد وتوباغو والبلدان المنتشرة في المنطقة الكاريبية. ومضى يقول إن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لا تنفصل تماماً عن العادات المعاصرة وأنظمة المعرفة الحديثة. وأشار إلى أن التجارة الدولية تشمل الموسيقى التقليدية والمسرح التقليدي والشعر الشفهي وغير ذلك من الآداب والفنون والحرف وتعود بالأرباح في حد ذاتها أو من خلال تجسيدها في منتجات جديدة وإنزالها في الأسواق المتَنامية بسرعة اليوم للسلع والخدمات الثقافية. وعبّر الوفد عن اقتناعه بأن بلداناً نامية أخرى ستقرّ بأهمية عمل اللجنة وضرورة عدم الإسراع به. وأيّد الوفد تجديد الولاية وإنشاء صندوق التبرعات.

١٩٦- وساند وفد نيوزيلندا البيان الصادر باسم المجموعة باء. وقال إن بلده يؤيد بشدة اللجنة ويقدر العمل الذي أنجزته أمانتها القديرة. ومضى قائلاً إن اللجنة قد أخذت على عاتقها مهمة خطيرة ومفيدة للغاية. وأشار إلى بعض الإنجازات المحققة حتى ذلك التاريخ وأعلن أن اللجنة قد ساعدت في بلورة قضايا المعارف التقليدية في العالم وفي السياق المحلي والإقليمي والدولي. وأشار إلى أن ذلك قد حث واضعي السياسات وأصحاب المعارف التقليدية على التركيز على بعض المسائل المعقدة جداً وبدء التحول عن المواقف العامة أو النظرية بشأن تماشي نظام الملكية الفكرية وأهداف أصحاب المعارف التقليدية. وقال إن اللجنة قد شرعت في بحث مواطن التعقيد في القضايا المرتبطة بالتعريف وأهداف السياسة العامة والمبادئ والخيارات الواسعة بشأن أشكال الحماية التي يمكن اعتمادها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وأعلن أيضاً الإقرار أثناء مناقشات اللجنة بظهور قضايا المعارف التقليدية في مجالات عديدة من السياسات العامة من غير أن تقتصر على الملكية الفكرية ورأى أن من الضروري النظر إليها بمنظار واسع لإيجاد الأجوبة عن المسائل الصعبة. وقال إن ما أعدته اللجنة والأمانة أو بصدد إعداده يكتسي أهمية كبيرة لواضعي السياسات على الصعيد المحلي وغيرهم من أصحاب المصالح، مهما كانت النتيجة التي ربما يصل إليها عمل اللجنة. وذكر على سبيل المثال أن العمل الجاري بشأن أهداف السياسة العامة والمبادئ الأساسية يكفل منطلقاً متيناً لواضعي السياسات المنكبين على رسم أُطر لإشراك أصحاب المصالح المحليين ومعرفة ما يمكن بلوغه من حيث تكييف نظام الملكية الفكرية أو استنباط حلول جديدة تستند إلى الملكية الفكرية. وأعلن أن العديد من المسارات الوطنية لرسم السياسات لا تزال في مرحلتها الأولى وأن ما أعد من مراجع وأدلة عملية وقواعد

للبيانات قيّم للغاية. وصرّح الوفد قائلاً إن من الأهمية بمكان الإقرار بالطبيعة المعقدة لقضايا المعارف التقليدية مع اقترانها بالعديد من المتغيرات الخاصة بكل بلد وتنوع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بمختلف تطلعاتها. واعتبر أن ليس من المستغرب أن تكون اللجنة في مرحلة الاستكشاف والتوضيح للقضايا والمفاهيم الكامنة وأن ذلك يدفعه إلى تأييد مواصلة عمل اللجنة والدعوة إلى مواصلة مهمتها كما سبق تحديدها سنة ٢٠٠٣ وأشير إليها في الفقرة ٣٣ من الوثيقة WO/GA/32/7. وعقد الأمل على أن تمضي اللجنة، بفضل ولايتها المجدّدة، في المشروعات الراهنة، بما في ذلك التحسين الجاري في وثيقة أهداف السياسة العامة والمبادئ الأساسية ومن خلال مساهمات تتأتى من الدول الأعضاء والجهات المراقبة. وأيّد الوفد بشدة إنشاء صندوق التبرعات.

١٩٧- وأعرب وفد نيجيريا عن رضاه باعتماد اقتراح إنشاء صندوق التبرعات بالإجماع. وسجّل بارتياح أيضاً مسعى الويبو المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المعارف التقليدية والموارد الوراثية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن قلقه من بطء التقدم في اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن الوثائق كانت كثيرة والعمل الجوهري قليل. وأشار إلى انعدام أي نص موحّد يمكن الاستناد إليه كصك قانوني يكون ملزماً دولياً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وحث على إحراز تقدم حقيقي قائلاً إنه لا يرغب في تمديد ولاية اللجنة لمجرد تمديدها، بل هناك حاجة إلى حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور والحفاظ عليها والنهوض بها ومنع تملكها وصياغة شرط يتعلق بالكشف عنها واقتسام المنافع في مجال الموارد الوراثية. وعبّر الوفد عن خشيته من أن تسقط القضايا الجوهرية في فخ المناقشات التي لا نهاية لها والمقايضات بشأن مسائل أخرى. وفي الختام، صرّح الوفد قائلاً إنه يبتغي الوصول إلى صك دولي مُلزِم.

١٩٨- وعبّر وفد ماليزيا عن عميق تقديره لبعثة خبراء الويبو التي عملت مؤخراً في بلده وعقد حلقة عمل وطنية، مما ساعد ماليزيا على تعزيز سياساتها وقوانينها الوطنية في ذلك المجال. وساند الوفد تمديد ولاية اللجنة معتبراً ذلك استمراراً يخدم المصلحة العامة ويسهّل تنسيق القضايا ولا سيما فيما يتعلّق بإعداد صكوك تكون مُلزِمة قانونياً لحماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية. ورحب الوفد أيضاً بإنشاء صندوق للتبرعات.

١٩٩- وصرّح وفد أثيوبيا قائلاً إن المسائل قيد النقاش في اللجنة الحكومية الدولية هي ثروات البلدان الأقل نمواً والتي تتمتع فيها بميزة مقارنة. وأبدى حماساً كبيراً لعمل اللجنة وعبّر عن آمال كبيرة في نتائجها. وذكر أن النتائج التي بلغها عمل اللجنة حتى ذلك التاريخ قد ساعدت جداً في تعزيز المفاهيم وإعداد القوانين والسياسات الوطنية. واعتبر أن نجاح اللجنة الحكومية الدولية سيكون منعطفاً في تاريخ الويبو لأنه سيرمز إلى مسار شهد مشاركة كاملة من البلدان النامية في إعداد صكوك مهمة لتديرها الويبو. وعبّر الوفد عن تأييده التام لمواصلة عمل اللجنة ورحب بإنشاء صندوق التبرعات.

٢٠٠- وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية بلد غني بالثقافة وإن القضايا قيد النقاش في اللجنة الحكومية الدولية لها آثار عميقة في حياة العديد من الشعوب. وأضاف الوفد قائلاً إن من الضروري أن توافق الجمعية على قرار اللجنة الذي اتخذته في دورتها الثامنة بتجديد ولايتها.

٢٠١- وساند وفد أنتيغا وبربودا البيان الصادر عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبيان ترينيداد وتوباغو ووافق على تمديد ولاية اللجنة. وأيد الوفد أيضاً إنشاء صندوق التبرعات.

٢٠٢- وأحاطت الجمعية العامة علماً بمضمون الوثيقة WO/GA/32/7، ووافقت على حذف البند ٣٣"٣" من الوثيقة WO/GA/32/7، ومدّدت ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين المقبلة بهدف مواصلة عملها بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي/الفولكلور والموارد الوراثية.

البند ١٦ من جدول الأعمال الموحد:

دعوة موجهة إلى الويبو من مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

٢٠٣- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/8.

٢٠٤- وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/32/8 ووصفت المسار التشاوري الذي جرى لإعداد الوثيقة، بما في ذلك عقد اجتماع حكومي دولي خاص بشأن الموارد الوراثية ومقتضيات الكشف في ٣ يونيه/حزيران ٢٠٠٥، وفقاً لقرار الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين. وقالت الأمانة إن مرفق الوثيقة WO/GA/32/8 يحتوي على نص مشروع الدراسة للقضايا المعدّ استجابة لدعوة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي والمقترح إحالته إلى المؤتمر المذكور. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة كانت موضع عدد من التوضيحات بشأن مكانتها، علماً بأن تلك التوضيحات ترد في الفقرة ١٧ من الوثيقة والفقرة ٢٢٤ من المرفق.

٢٠٥- وشكر وفد البرازيل الأمانة على المشروع الثالث لدراسة القضايا المتعلّقة بالترابط بين النفاذ إلى الموارد الوراثية وشروط الكشف عن مصدرها في طلبات حقوق الملكية الفكرية. وذكّر بأن تلك الوثيقة قد أُعدت استجابة لدعوة من مؤتمر الأطراف الآنف ذكره. وأشار إلى أن الوثيقة جيدة جداً ولن تصعب الموافقة على إحالتها إلى أمانة الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي. وأعلن أن المكتب الدولي قد أقدم على محاولة محمودة للأخذ ببعض القضايا والمشاغل التي أثارتها الدول الأعضاء ولا سيما أثناء الاجتماع الحكومي الدولي الخاص. ومع ذلك طلب الوفد تسجيل تحفظه على بعض الفقرات الختامية من الوثيقة، وخصَّ بالذكر الفقرات من ٢٢٥ إلى ٢٢٨ من مرفق الوثيقة WO/GA/32/8. وأشار على وجه الخصوص إلى قائمة القضايا الواردة في الفقرة ٢٢٥ من المرفق وقال إنها وردت في المشروع السابق للوثيقة ولكنها لم تحظَ بأي نقاش أو موافقة في الاجتماع الحكومي الدولي المؤقت، وذلك إلى جانب الاقتراح الصادر عن أحد الوفود بحذف الإشارة إلى آلية لردود الفعل لدى أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ولفت الوفد النظر أيضاً إلى مساهمات كندا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الواردة في الفقرات من ٢٢٦ إلى ٢٢٨ من المرفق قائلاً إنها قد أُرسلت إلى الأمانة بعد الاجتماع الحكومي الدولي المؤقت كما أُشير إلى ذلك في الوثيقة نفسها. وأعلن أن الدول الأعضاء الأخرى لم تبحثها بالتالي على الإطلاق. ورأى ألا يلتمس في هذه المرحلة المتقدمة أية تعديلات إضافية للوثيقة، ولكنه شدد على التوضيح الوارد في الفقرة ٢٢٦ من المرفق والذي يشير بوضوح إلى انعدام أي اتفاق بين الدول الأعضاء في الويبو حول القضايا وأية آلية محددة لردود الفعل لدى أمانة الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي. واستخلص من ذلك قائلاً إن الفقرات من ٢٢٥ إلى ٢٢٨ لا تعطي الويبو صلاحية العمل مع أمانة الاتفاقية الآنف ذكرها بالاستناد إلى قائمة القضايا المعددة في تلك الفقرات.

٢٠٦- وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ودولتي بلغاريا ورومانيا المنضمتين إليها، وقال إنه أحاط علماً بدعوة مؤتمر الأطراف مع حذافيره. ورأى أن العديد من القضايا المذكورة في الدعوة تدخل في صميم اختصاص الويبو. ورأى أن الويبو قد عملت على تلك القضايا وينبغي لها أن تواصل عملها. ودعا إلى إحالة الدراسة الأولية للقضايا، بعد صياغتها على مدى السنة الماضية، إلى مؤتمر الأطراف دون تأخير. وحث الوفد الجمعيات على النظر في الاستمرار في إطلاع مؤتمر الأطراف على أي تقدم يُحرز بخصوص تلك القضايا في لجانها. ورأى أن من غير الضروري إنشاء أية هيئات أو اجتماعات إضافية لأداء ذلك لأن عمل هيئات الويبو الراهنة تغطي كل القضايا المثارة في الدعوة.

٢٠٧- ورحب وفد تايلند بمشروع دراسة القضايا المتعلّقة بالترابط بين شروط الكشف في طلبات الملكية الفكرية والموارد الوراثية وما يرتبط بها من معارف تقليدية، التي أُعدت بكل عناية ودقة. وأيَّد فكرة إحالة الوثيقة إلى مؤتمر الأطراف وعلّق الأهمية على مناقشة قضايا شروط الكشف والموافقة المستنيرة المسبقة والنفاذ إلى الموارد الوراثية واقتسام المنافع، في إطار اللجنة الحكومية الدولية على وجه الخصوص. واقترح أن يكون النقاش شاملاً كاملاً يغطي كل المناقشات الدولية المتعلّقة بقضايا الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إن بلده يرى أن من الضروري الامتناع عن تقويض المناقشات المتعلّقة بقضايا شروط الكشف والموافقة المستنيرة السابقة وآليات النفاذ إلى الموارد الوراثية واقتسام منافعها في إطار اللجنة الحكومية الدولية أو أي محفل آخر داخل الويبو، بل ينبغي دعم المفاوضات الجارية أيضاً في مجلس اتفاق تريبس التابع لمنظمة التجارة العالمية.

٢٠٨- وأشار وفد سويسرا إلى أنه قد نظر في الوثيقة بمزيد من الاهتمام وعلّق أهمية كبيرة على أن تحيل الويبو ردها الشامل إلى أمانة الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي في أقرب فرصة. وصرّح قائلاً إن الدول الأعضاء قد حظيت بفرصة وافرة للمشاركة بهمة في إعداد الدراسة، على أن سويسرا تتأسف لأن المشاركة في هذا المسار كانت متواضعة نسبياً من جانب أعضاء الويبو. وشدّد الوفد على أن الدراسة وإن كانت مجرد إسهام تقني يرمي إلى تيسير النقاش في السياسة العامة، فإن الويبو مختصّة من الناحية التقنية والقانونية لمعالجة قضايا بذلك القدر من التعقيد بشأن شروط الكشف في طلبات سندات الملكية الفكرية. ورأى بالتالي أن من الأساسي أن ترفع الويبو تقاريرها مرة أو مرتين في السنة إلى أمانة الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي بشأن أنشطتها الجارية. وذكر الوفد أن سويسرا قد شاركت بهمة ونشاط في إعداد مشروع الرد على دعوة أمانة الاتفاقية الآنف ذكرها وقدمت تعليقاتها مرتين خلال مرحلة التعليق.

٢٠٩- وعبّر وفد كندا عن تقديره لإعداد الرد على مؤتمر الأطراف والوارد في مرفق الوثيقة WO/GA/32/8. وعبّر من جديد عن موقفه من أن استكشاف القضايا الوارد في تلك الوثيقة لا يكتسي طابعاً قانونياً أو سياسياً ولا يعبر عن موقف رسمي وإن هدفه الرئيسي هو استكشاف بعض المسائل المتعلّقة بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وانطلاقاً من روح الدعم المتبادل بين الويبو وأمانة الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي، حث الوفد الجمعية العامة على إحالة الوثيقة إلى مؤتمر الأطرف لينظر فيه خلال دورته الثامنة.

٢١٠- وتوجَّه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى المكتب الدولي وأثنى على عمله من أجل إعداد مشروع شامل بشأن القضايا وأيَّد إحالة الدراسة إلى أمانة الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي مع التوضيحات بشأن وضعها كما وردت في الفقرة ٢٢٤ من المرفق (والفقرة ١٧ من الوثيقة WO/GA/32/8).

٢١١- ونظرت الجمعية العامة في مشروع دراسة القضايا الوارد في مرفق الوثيقة WO/GA/32/8 وقررت إحالته إلى مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلّقة بالتنوع البيولوجي وأحاطت علماً بتوضيح مكانة الدراسة كما ورد في الفقرة ١٧ من الوثيقة WO/GA/32/8.

البند ١٧ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات

٢١٢- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/11.

٢١٣- وأحاطت الجمعية العامة بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/32/11.

البند ٢٢ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

٢١٤- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/32/3.

٢١٥- وذكّرت الأمانة بأن الويبو أنجزت مشروعين اثنين حول أسماء الحقول على الإنترنت. وقالت إن الأول تطرق للعلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية وأفضى إلى اعتماد السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP). وقالت إن مركز الويبو للتحكيم والوساطة عمل منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ على إدارة ٨ ٠٠٠ قضية بناء على أحكام تلك السياسة الموحدة. وبيّنت أن المشروع الثاني تناول العلاقة بين أسماء الحقول وبعض أدوات التعريف غير العلامات التجارية. وقالت إن الجمعية العامة للويبو أوصت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، وبالاستناد إلى نتائج ذلك المشروع الثاني، بتعديل السياسة الموحدة كي تغطي أيضا (١) الأسماء والمختصرات الخاصة بالمنظمات الحكومية الدولية، (٢) وأسماء البلدان، وذلك من أجل حمايتها من التسجيل التعسفي كأسماء حقول على الإنترنت. وأضافت الأمانة قائلة إن تلك التوصيات أحيلت إلى مجلس هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيَّنة (ICANN)، وهي لا تزال قيد النظر هناك. وأشارت الأمانة إلى أن هيئة الإنترنت لم تتخذ بعد أية إجراءات بشأن التوصيات التي تقدمت بها الجمعية العامة للويبو.

٢١٦- وأعرب وفد كولومبيا عن قلقه إذ أن هيئة الإنترنت (ICANN) لم تأخذ تلك التوصيات في الحسبان بعد. وشدّد على أن التوصيات تتطرق لمسألة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الدول، لأنها تشكل موضوعات أساسية تتعلق بالسياسات العامة وسيادة الدول. ولاحظ أن الموضوع لم يُطرح خلال آخر اجتماع لهيئة الإنترنت. وحثّ الوفد الأمانة على الإصرار في اتصالاتها مع هيئة الإنترنت على اتخاذ قرار يراعي تلك التوصيات حقّ رعايتها.

٢١٧- وقال وفد ألمانيا إنه يشاطر وفد كولومبيا قلقه، وتساءل عن إمكانية ترقّب أي تقدّم بهذا الشأن في هيئة الإنترنت.

٢١٨- وردّت الأمانة قائلة إنها على اتصال مع موظفي هيئة الإنترنت وإنها ستواصل العمل كي تنفّذ هيئة الإنترنت توصيات الجمعية العامة للويبو.

١١٩- وقال وفد شيلي إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد كولومبيا. وأضاف قائلا إنه يود الحصول على توضيحات من هيئة الإنترنت على انعدام التقدم في هذا الشأن. والتمس إطلاع الجمعية العامة للويبو بردود هيئة الإنترنت.

٢٢٠- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/32/3، وأحاطت علما، على وجه الخصوص، بوضع توصيات الدول الأعضاء في الويبو المعروضة على هيئة الإنترنت المعنية بالأرقام والأسماء المعيّنة (ICANN).

[نهاية الوثيقة]